الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Jijel جامعة جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion
Département des Sciences Commerciales

مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

–دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية والمدققين الخارجيين–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبة:
– وافية بوهنيبة

إشراف الأستاذ:
– فيصل قميحة

لجنة المناقشة:

1.أ/	صونية شتوان	رئيسا
2.أ/	فيصل قميحة	مشرفا
3.أ/	راضية الزين	مناقشا

السنة الجامعية 2016 - 2017

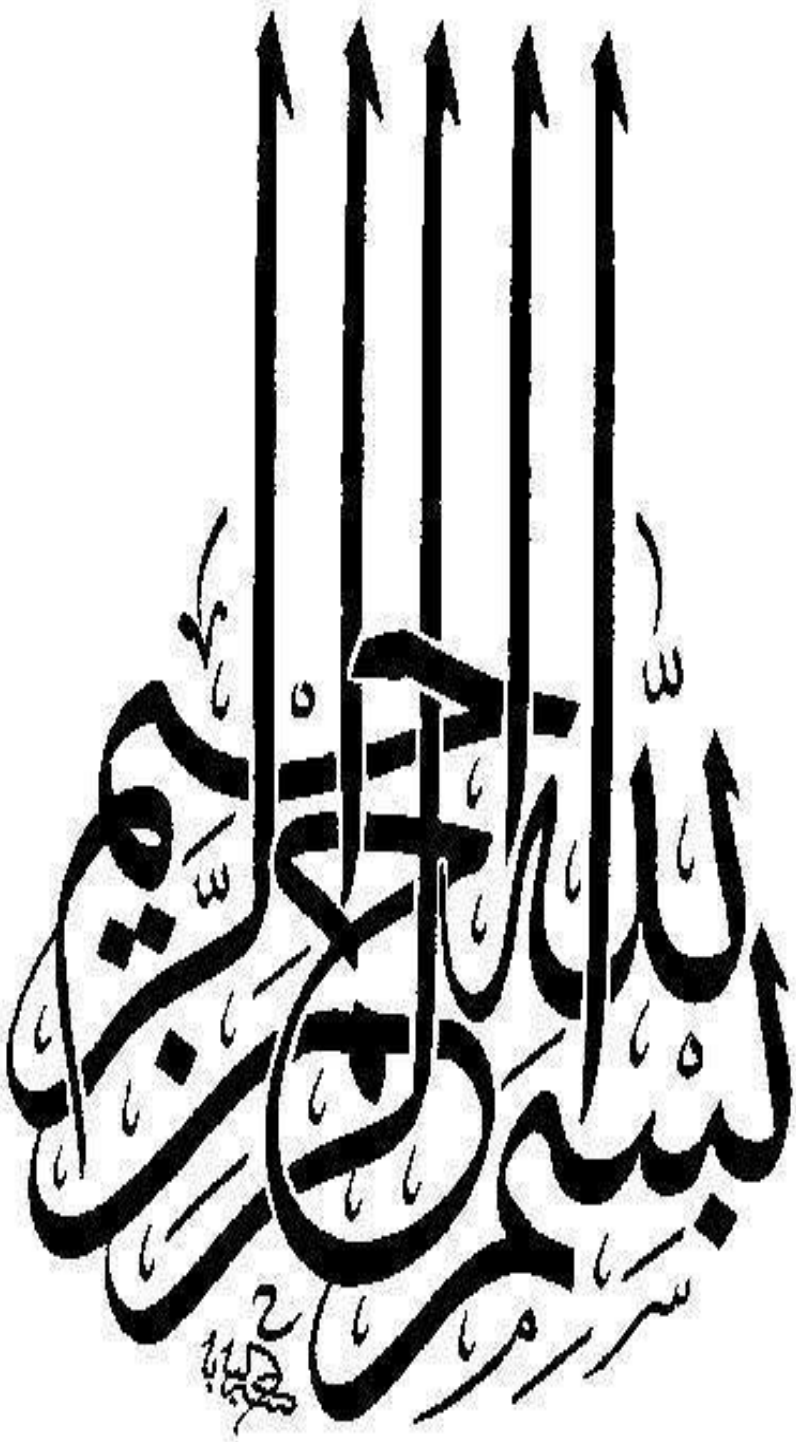

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء نتوجه بالحمد والشكر لله تبارك وتعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أعطاني القدرة على إتمام عملي هذا ويسر أموري ومكنني من تحدي كل الصعاب وأحاطني برحاب العلم والمعرفة فاللهم علمنا بما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما.

ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل "فيصل قميحة" الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة وكذا على توجيهاته ونصائحه وتشجيعاته.

ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة المذكرة وتقييمها.

ولا يفوتني أيضا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل "عمران بوريب" على توجيهاته وحرصه المستمر في سبيل إتمام هذا العمل سائلة الله عز وجل أن يجعل سعيه في ميزان حسناته.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ "إبراهيم خميسة" والأستاذ" سمير بوشريط" على دعمهم لهذا العمل وسعيهم الدؤوب في سبيل إتمامه.

وأخيرا أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم ودعموا مساري الدراسي، وكذا إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل وشجعني ولو بكلمة طيبة.

أقول شكرا جزيلا للجميع.

إهداء

أحمد الله وأشكره أن يسر لي إتمام هذا العمل سائلة الله عز وجل أن يرقى إلى المستوى المطلوب.

أهدي هذا العمل إلى كل من كان لهم الفضل في نجاحي بعد الله عز وجل:

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة، إلى من حصد الأشواك عن دربي لينير لي طريق العلم،

إلى القلب الكبير" **والدي العزيز**".

إلى بسمة الحياة وسر الوجود، وهي أغلى ما في الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، ورضاها منايا ومطمحي،

إلى أغلى الحبايب "**أمي الحبيبة**".

إلى من شاركوني رحم أمي، إلى من كانوا منبع أحلامي وشمعة آمالي،

"**إخوتي أحبتي**".

إلى من هم أقرب إلي من روحي، إلى من شاركوني حزني وفرحي،

"**أخواتي العزيزات**".

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها"**لالا**"، وخالي العزيز "**السعيد**".

إلى كل صديقاتي دون استثناء، وبالأخص "ليليا، زهيرة، عبلة، ريمة، سلاف، أمينة، نجوى، حياة، سناء، لبنى.....

إلى كل زملائي وزميلاتي بالسنة الثانية ماستر دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

إلى من حفظت وجوههم، وضيعت أسماءهم، إلى من كوَنوا ذاكرتي ونسيتهم،

إلى الذين أحبهم جدا، ودائما أبدو كمن يحبهم أقل.

وفي الختام ألف سلام.

وافـيــة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويـــــات

الشكر.....**I**

الإهداء.....**II**

الفهرس.....**IV**

قائمة الجداول.....**V**

قائمة الأشكال.....**VII**

مقدمة عامة.....**1-4**

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

تمهيد.....**06**

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي.....**07**

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق الخارجي.....**07**

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي.....**09**

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الخارجي.....**12**

المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي.....**14**

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق.....**16**

المطلب الأول: فروض التدقيق الخارجي. **16**

المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الخارجي.....**18**

المطلب الثالث: معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما.....**20**

المطلب الرابع: المعايير الدولية للتدقيق الخارجي.....**24**

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.....**27**

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.....**27**

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.....**30**

المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات.....**33**

المطلب الرابع: تقرير التدقيق الخارجي.....**35**

الخلاصة.....**39**

الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد.....**41**

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار.....**42**

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار.....**42**

المطلب الثاني: أنواع القرارات.....**46**

المطلب الثالث: خطوات اتخاذ القرار.....**49**

المطلب الرابع: أساليب اتخاذ القرار.....**42**
المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية.....**55**
المطلب الأول: قرار الاستثمار.....**55**
المطلب الثاني: قرار التمويل.....**62**
المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح.....**67**
المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.....**71**
المطلب الأول: طبيعة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.....**71**
المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.....**76**
المطلب الثالث: مساهمة العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.....**81**
الخلاصة.....**86**
الفصل الثالث: واقع مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية
تمهيد.....**88**
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة.....**89**
المطلب الأول: منهجية الدراسة.....**89**
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المعتمدة.....**91**
المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبانة.....**92**
المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.....**103**
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة.....**103**
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة.....**109**
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.....**128**
المطلب الأول: اختبار الفرضيات.....**128**
المطلب الثاني: اختبار الفروق.....**139**
الخلاصة.....**146**
الخاتمة.....**148**
قائمة المراجع.....**154**
قائمة الملاحق
الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.	73
02	الإحصائيات الخاصة بالاستبانة.	90
03	جدول التوزيع لمقياس لكارث.	91
04	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق).	92
05	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية).	93
06	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث(جمع أدلة الإثبات).	94
07	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع(إعداد التقرير).	94
08	الاتساق البنائي لفروع المحور الأول (ممارسة مهنة التدقيق الخارجي).	95
09	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي).	95
10	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي).	96
11	الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني (العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي).	96
12	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث(دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية).	97
13	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.	98
14	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي).	98
15	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي).	99
16	الاتساق البنائي لفروع المحور الأول (العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي).	99
17	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(قرار التمويل).	100
18	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(قرار الاستثمار).	100
19	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح).	101
20	الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني(اتخاذ القرارات المالية).	101

21	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة.	102
22	معامل الثبات(ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المدقق الخارجي.	102
23	معامل الثبات(ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المسير المالي.	103
24	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	104
25	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	104
26	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية.	105
27	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية.	105
28	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	106
29	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	106
30	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	107
31	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية.	107
32	توزيع أفراد العينة حسب المستوى المهني.	108
33	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	108
34	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المدقق الخارجي.	109
35	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المسير المالي.	109
36	تحليل فقرات الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق).	110
37	تحليل فقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية).	112
38	تحليل فقرات الفرع الثالث(جمع أدلة الإثبات).	114
39	تحليل فقرات الفرع الرابع(إعداد التقرير).	115
40	تحليل فقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي).	117
41	تحليل فقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي).	118
42	تحليل فقرات المحور الثالث(دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	119
43	تحليل فقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي).	122

44	تحليل فقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي).	123
45	تحليل فقرات الفرع الأول(قرار التمويل).	124
46	تحليل فقرات الفرع الثاني(قرار الاستثمار).	126
47	تحليل فقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح).	127
48	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الأولى.	129
49	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.	130
50	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المسيرين الماليين.	130
51	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الثالثة.	131
52	نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الرابعة.	131
53	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص للبيانات الخاصة بالمدقق الخارجي.	132
54	اختبار التوزيع الطبيعي الخاص للبيانات الخاصة بالمسير المالي.	133
55	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة الخاص باستبانة المدقق الخارجي.	133
56	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة الخاص باستبانة المسير المالي.	134
57	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى.	135
58	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.	137
59	نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المسيرين الماليين.	138
60	اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس.	139
61	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر.	140
62	تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر.	140
63	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية.	141
64	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الشهادة المهنية.	141

65	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية.	**142**
66	تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير الخبرة.	**142**
67	اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس.	**143**
68	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر.	**144**
69	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية.	**144**
70	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى المهني.	**145**
71	تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية.	**145**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	104
02	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	104
03	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية.	105
04	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية.	105
05	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	106
06	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	106
07	توزيع أفراد العينة حسب العمر.	107
08	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية.	107
09	توزيع أفراد العينة حسب المستوى المهني.	108
10	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	108

مـــقـــدمـــة

مقدمة عامة

إن التطور الكبير الذي شهدته بيئة الأعمال، وانفتاح المؤسسات على التجارة الخارجية، حيث أصبحت أسواقها عالمية، وكذا زيادة حدة المنافسة نتيجة التطورات التكنولوجية، أدى ذلك إلى زيادة دور الإدارة في قيادة هذه المؤسسات وحسن تسييرها وهذا لبلوغ أهدافها، خاصة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وظهور شركات المساهمة والشركات المتعددة الجنسيات.

وفي ظل هذه التطورات الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى معلومات ذات مصداقية وجودة باعتبارها أساس لاتخاذ مختلف القرارات، حيث أصبح الاهتمام كبيرا بالتموضع المناسب للمعلومات المحاسبية وفترة تقديمها، وهذا حتى تكون مفيدة وتؤثر على اتخاذ القرار وترشيده.

ولعل أهم القرارات المتخذة على مستوى المؤسسات، والتي تسعى هذه الأخيرة إلى ترشيدها هي القرارات المالية، لما لها من أهمية وتأثير على استمرارية المؤسسات في إطار يسمح بالحصول على التمويل اللازم واستثمار أموالها بشكل يحقق أهدافها ويعظم أرباحها.

وباعتبار القوائم المالية مصدرا لاتخاذ هذه القرارات لما تحتويه من معلومات معبرة عن المركز المالي للمؤسسة ونتيجة أعمالها ظهرت الحاجة إلى التدقيق الخارجي كأداة رقابية على عمل نظام المعلومات المحاسبية وتحسين جودة مخرجاته، باعتبار المدقق الخارجي طرف مستقل مؤكد لصدق هذه المعلومات وتحسين جودتها، وبالتالي اتخاذ قرارات مالية رشيدة على أساسها.

❖ التساؤل الرئيسي

لقد تزايد الاهتمام بمهنة التدقيق الخارجي بشكل كبير في الآونة الأخيرة وهذا لكثرة الأطراف المستفيدة منه، حيث يعد تقرير المدقق الخارجي أداة مدعمة لاتخاذ القرارات المالية عن طريق بعث الثقة بالقوائم المالية، ومن هذا المنطلق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

✓ ما مدى مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية؟

❖ الأسئلة الفرعية:

للإجابة على هذا التساؤل تم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- هل المدققون الخارجيون ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي؟
- هل هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين؟
- ما هي مختلف القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية؟
- هل القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية تمتاز بالرشادة ؟
- هل يساهم التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية ؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية ؟
- هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية ؟

❖ فرضيات الدراسة

لمعالجة التساؤل الرئيسي والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة به قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي.
- هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في العينة محل الدراسة.
- القرارات المالية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.
- يساهم التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

❖ أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في كونها تحيط بكل جوانب التدقيق الخارجي وهذا بتحديد أهم إجراءاته وكذا دوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية بما يساهم في اتخاذ القرارات المالية، وكذا إبراز أهميته في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية باعتبارها أساس لاتخاذ هذه القرارات.

كما تظهر أهميتها من خلال إبراز أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأهمية هذا التكامل كمدخل لاتخاذ القرار، فعلى الرغم من الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي في زيادة الثقة بالقوائم

المالية التي تعبر عن عدالة المركز المالي إلا أن التدقيق الداخلي كذلك يعد قاعدة أساسية مدعمة له، بالإضافة إلى حاجة المؤسسات لتضافر الجهود بين النوعين بما يضمن تفعيل الرقابة الداخلية وحسن التسيير وبالتالي ترشيد قراراتها المالية المتخذة.

❖ أهداف الدراسة

- ✓ إبراز مفهوم التدقيق الخارجي ودوره في خدمة المصالح المختلفة.
- ✓ محاولة التعرف على مسار عمل التدقيق الخارجي عند تدقيقه للقوائم المالية.
- ✓ إبراز أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأهميته بالنسبة للمؤسسة.
- ✓ إبراز دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- ✓ التعرف على العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ إبراز دور المعلومات التي تقدمها القوائم المالية المدققة وتأثيرها في رأي مستخدم المعلومات وتوجيه قراراته.
- ✓ الكشف عن مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

❖ أسباب اختيار الموضوع

ويمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأسباب موضوعية كما يلي:

✓ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- الفضول العملي والرغبة في تحليل الموضوع من الناحية النظرية وكذا التطبيقية لمعرفة واقع التدقيق الخارجي في الجزائر ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات المالية.
- ارتباطه بالتخصص المدروس في الماستر وهو دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

✓ الأسباب الموضوعية:

- الدور الكبير الذي يلعبه التدقيق الخارجي في زيادة الثقة بالقوائم المالية.
- أهمية الموضوع بسبب تزايد حاجة المؤسسة إلى معلومات ذات مصداقية تعتمد كأساس لاتخاذ القرارات المالية.

❖ منهج الدراسة

قصد تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بالجانب النظري للموضوع، حيث تم الاعتماد على المصادر الثانوية لجمع المعلومات من كتب وملتقيات وكذا بحوث علمية من أجل تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة.

أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة واستخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وقد تم الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي **SPSS** لتحليل المعلومات واختبار فرضيات الدراسة، وهذا بهدف الخروج بنتائج عامة حول الدراسة التطبيقية كتدعيم للدراسة النظرية.

❖ حدود الدراسة

تتمثل الحدود الزمانية والمكانية للدراسة فيما يلي:

✓ الحدود الزمانية: تحددت الدراسة الميدانية من: 2017/04/04 إلى 2017/05/09.

✓ الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل، بالإضافة إلى مكاتب التدقيق الخاصة بمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين على مستوى ولاية جيجل والجزائر العاصمة.

❖ هيكل الدراسة

قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع محل الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان، وآخر تطبيقي، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري للتدقيق الخارجي وقد تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية التدقيق الخارجي، وفي المبحث الثاني تناولنا أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.

وبالنسبة للفصل الثاني فقد تمحور حول مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية وهذا من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى عملية اتخاذ القرار وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية القرارات المالية، أما المبحث الأخير فتم تخصيصه لمساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

في حين تم تخصيص الفصل التطبيقي لدراسة واقع مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تحليل بيانات ونتائج الدراسة، وفي المبحث الأخير تم اختبار فرضيات الدراسة وتحليل الفروق.

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي

الخلاصة

الفصل الأول: الإطار النظري للتدقيق الخارجي.

تمهيد

إنّ التطور الاقتصادي الكبير الذي شهدته بيئة الأعمال نتيجة توسع المؤسسات وكبر حجم معاملاتها وتعقيد عملياتها، وكذا الانفتاح على التجارة الخارجية وانفصال الملكية عن الإدارة، نتج عن كل هذه التطورات تعدد المتعاملين مع المؤسسة وتضارب مصالحهم. وكان هذا دافعا لإيجاد أداة رقابية من أجل إحداث موائمة بين المصالح ومحاربة الفساد المالي والإداري، حيث أصبح من الضروري وجود هيئة مستقلة تهدف إلى إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة ومدى خدمتها لمصالح الأطراف ذات العلاقة بهذه المؤسسة.

ويعتبر التدقيق الخارجي الأداة الفعالة والركيزة الأساسية التي من خلالها يتم التحقق من صحة البيانات والمعلومات المالية، والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عن الحقائق المالية للمؤسسة وطبيعة نشاطها، وكذا طمأنة الملاك على حسن وسلامة التسيير.

حيث تم تنظيم هذه المهنة من قبل هيئات وسلطات من خلال وضع مجموعة من المعايير تعتبر دليل المدقق خلال عملية التدقيق.

وقد خصصنا هذا الفصل لإعطاء نظرة شاملة حول التدقيق الخارجي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي.

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق.

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي

لقد تزايد الاهتمام بالتدقيق الخارجي في كافة الأوساط المالية والاقتصادية المعاصرة، لما له من أهمية تكمن في إعطاء صورة صادقة حول القوائم المالية ومصداقيتها من جهة وبالتالي مساعدتها في اتخاذ القرارات، ومن جهة أخرى زيادة الثقة بهذه القوائم وطمأنة الملاك.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمهنة التدقيق الخارجي.

أكدت الدراسات أن مهنة التدقيق ظهرت مع ظهور الحضارات الإنسانية وتطورت بتطورها حيث تضافرت عدة عوامل كانت وراء ظهور هذه المهنة وتطورها، فقد قامت الجمعية الأمريكية للمحاسبين بإصدار قائمة بالمفاهيم الأساسية للتدقيق وقد ذكرت عدة عوامل ساعدت على تطوره، ونلخص أهم هذه العوامل فيما يلي:[1]

- ✓ التضارب بين المصالح أي بين الأشخاص والمديرين القائمين بإعداد المعلومات وبين مستخدمي هذه المعلومات(ملاك المشروع)، وهذا التعارض يخلق بدوره معلومات متضاربة لابد التأكد من عدالتها وصدقها.
- ✓ تحتاج عملية إعداد المعلومة والتحقق منها إلى الخبرة الفنية، وغالبا ما يمنع مستخدم المعلومة من تقدير نوعيتها(نقص خبرة المستخدمين).
- ✓ أهمية المعلومات الموجودة بالقوائم المالية لاتخاذ القرارات، وما قد تكون لهذه المعلومات من عواقب اقتصادية هامة على متخذي هذه القرارات.

بالإضافة إلى عوامل أخرى كبعد مستخدمي المعلومات عن مكان المشروع، وكذا قيام مستخدمي المعلومات بالتحقق من المعلومات بأنفسهم قد يحتاج وقت أكبر وتكلفة أكثر.

وقد ساعدت هذه العوامل على بلورة التدقيق كمهنة، حيث استمدت نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية ومصداقيتها والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وقد نشأت هذه المهنة منذ القدم إذ أن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل و روما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق استماع المدقق إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية، والتي تتلى على مسامعه من أجل الوقوف على مدى صحتها وزيادة ثقة مستخدميها بها، ومن هذا المنطلق فكلمة "تدقيق" هي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية " Audire" وتعني "يستمع". كما أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل من مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة وتدقيقها حيث شمل التدقيق الكامل، وكان غرض التدقيق الرئيسي هو اكتشاف الغش والخطأ، ومعاقبة المسؤولين عنهم، ونلخص أهم أهداف التدقيق في ذلك

[1] ثناء علي القباني، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 18.

الوقت في التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية.[1]

ثم تطور التدقيق مع تطور الصناعة خاصة بعد دخول الشركات الصناعية الكبرى حيز الوجود وأصبح من الضروري وجود شخص مستقل يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر، حيث كان قدامى المصريين واليونان يعينون شخص للتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التسجيل.[2]

ويمكن إبراز التطور التاريخي للتدقيق الخارجي وفق المراحل التالية:

أولا-الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500م: في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقصورة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية، وكان التدقيق غير معروف، بل كان الاهتمام منصبا على المخزون السلعي (البضاعة) حيث يجرد عدة مرات في الفترة الواحدة، وقد عرفت عملية التدقيق في نهاية هذه الفترة وكان تفصيلي مع عدم وجود أو معرفة بنظم الرقابة الداخلية حيث كان المدقق يكتفي بالاستماع للحسابات التي كانت تتلى عليه، وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخ هو: توخي الدقة ومنع حدوث أي تلاعب أو غش بالدفاتر المحاسبية.[3]

ثانيا- الفترة ما بين 1500م – 1850م: لم يتغير هدف التدقيق خلال هذه الفترة، إذ اقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية. غير أنها شهدت بعض التغيرات كانت أهمها: انفصال الملكية عن الإدارة وهو ما زاد من الحاجة إلى المدققين، وتبني فكرة النظام المحاسبي بصورة بدائية، ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.[4]

ثالثا-الفترة من 1850 حتى 1905: هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا خاصة في المملكة المتحدة تزامنا مع الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور شركات المساهمة الكبيرة. وفي هذه الفترة تم الانفصال النهائي بين الملكية (ملاك المشروع) والإدارة (المسيرين)، مما زاد من حاجة المساهمين الملحة للمدققين من أجل المحافظة على أموالهم المستثمرة في المؤسسات، وهذا كله هيأ الجو للمراجعة حتى تبرز للوجود كمهنة، وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862 والذي نص على ضرورة مراجعة حسابات شركات المساهمة من قبل مدققين مستقلين أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فتمثلت في: اكتشاف الغش والخطأ

---

[1] هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 17.

[2] محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية- دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع المالية والمحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2008/2007، ص: 3.

[3] إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الخامسة، جامعة قاريونس، ليبيا، 2008، ص ص:17، 18.

[4] المرجع السابق، ص: 18.

اكتشاف ومنع الأخطاء الفنية، وكذا اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.[1]

رابعا- الفترة من 1900 حتى يومنا هذا: أهم ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى، وكذا الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وبيان فائدته للمؤسسات، بالإضافة إلى استعمال أسلوب العينات الإحصائية والتي تتوقف بدورها على جودة نظام الرقابة الداخلية. وفيما يخص الهدف من عملية التدقيق لهذه الفترة هو ليس اكتشاف الغش والخطأ فقط، فاكتشاف هذه الحالات من مسؤولية الإدارة، بل أن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي. وعليه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة سابقا وأصبحت كما يلي: تحديد المركز المالي وربحية المؤسسة، بالإضافة إلى اكتشاف الغش والخطأ.[2]

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق الخارجي.

تعددت التعاريف المتعلقة بالتدقيق الخارجي وهذا لتعدد الجوانب التي تناولها وتعدد الجهات المهتمة به، وفيما يلي عرض لأهم هذه التعريفات:

عرفته جمعية المحاسبة الأمريكية كما يلي: "المراجعة هي عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقويمها بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية".[3] من خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- ✓ **المراجعة عملية منظمة ومنهجية:** تتضمن إجراءات مخططة جيدا يقوم بها المدقق استنادا إلى الأهداف والمعايير المتفق عليها.
- ✓ **جمع و تقييم الأدلة بشكل موضوعي:**أي أن تكون الأدلة كافية ومقنعة، ولا تخضع لأهواء جامعيها.
- ✓ **المتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية:** فعملية المراجعة لا تقتصر على فحص المعلومات المقدمة بالقوائم المالية فحسب وإنما فحص النظام المحاسبي أيضا.
- ✓ **توافق النتائج والمعايير المقررة:** ويقصد بالمعايير المقررة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، أي ضرورة وجود مقاييس تمكن المراجع من تقييم عمله ما إذا كان قد أدي على أكمل وجه.

---

[1] المرجع السابق، ص: 19.

[2] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 18، 19.

[3] حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 13.

✓ **إيصال النتائج إلى الأطراف المعنية:** وهذا من خلال التقرير الذي يعده المراجع والذي يعتبر المنتج النهائي لعملية المراجعة.

كما أن هناك تعريف أورده المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين مفاده أن: "التدقيق هو عملية فحص واختبار للبنود الواردة بالقوائم المالية وهذا بالرجوع إلى الحسابات والسجلات المنشأة لها وكذا المستندات المؤيدة لها، وذلك بغرض إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للشركة موضوع التدقيق".[1] ويمكن تحليل هذا التعريف كما يلي:[2]

✓ **فحص واختبار البنود الواردة بالقوائم المالية:** أي أن عمل المراجع يبدأ حيث انتهى عمل المحاسب.

✓ **بالرجوع إلى السجلات والدفاتر المنشأة لها:** أي أن أي عملية محاسبية أو مالية حدثت في بند معين فهي مسجلة ومثبتة في دفاتر وسجلات المؤسسة.

✓ **المستندات المؤيدة:** العمليات المثبتة في الدفاتر تكون مؤيدة بالمستندات الدالة على حدوثها.

✓ **بغرض إعطاء رأي فني محايد:** إعطاء المراجع رأيه الفني المحايد ضمن تقرير تتسلمه الشركة.

✓ **حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي:** هدف المواجهة هو إعطاء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية.

وعرفت منظمة العمل الفرنسية المراجعة على أنها: " مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات، والتقييم بغرض إصدار حكم معلل ومستقل استنادا إلى معايير التقييم، وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم".[3]

كما عرف التنظيم الفرنسي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين المراجعة بأنها: "اختبار يقوم به محترف ذو كفاءة واستقلالية بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية القوائم المالية للمؤسسة".[4]

وتعرف المراجعة كذلك أنها: "عملية رقابة وتوجيه تضم تقرير معد من طرف شخص مؤهل وحيادي وهذا بغرض إعداد رأي حول المؤسسة والإجراءات المتبعة، وجميع العمليات المحاسبية مهما كان نوعها

---

[1] إدريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 16، 17.

[2] المرجع السابق، ص: 17.

[3] محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 10.

[4] كمال زواق، المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي الجديد، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص: 6.

فهي تهتم بجمع المعلومات المفيدة التي تسمح بفهم نشاط المؤسسة وتقدير نوعية المعلومة واكتشاف الأخطاء".[1]

وتعرف كذلك على أنها: "اختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل مستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المنشأة، وعلى مدى احترام المبادئ والقوانين المعمول بها من أجل تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج المنشأة.[2]

ومن التعاريف الحديثة للتدقيق الخارجي نجد أن المراجعة الخارجية هي فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التدقيق الخارجي أنه عملية منظمة لفحص نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات الكافية من أجل إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة ومصداقية القوائم المالية في تجسيد المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وهذا من خلال تقرير يعده شخص مهني مؤهل علميا ويتمتع بالاستقلالية الكاملة.

وتضمنت التعاريف السابقة نقاط أساسية تتمحور حولها المراجعة الخارجية وهي:[4]

- ✓ **الفحص:** ويقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها والتي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الكمي والنقدي للعمليات المالية.
- ✓ **التحقق:** إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المؤسسة في فترة زمنية معينة وكدلالة على وضعها المالي.

فالفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أضفت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المؤسسة

---

[1] Didier Hallépée, conduite et maitrise de l'audit informatique les méthodes CMAI, carrefour du net editions, 2012, p: 23.

[2] بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص ص: 4، 5.

[3] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 13.

[4] عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص: 23.

ومركزها المالي.

✓ **التقرير**: بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في شكل تقرير يبلغ إلى الجهات المعنية.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التدقيق الخارجي.

أولا: أهمية التدقيق الخارجي.

يلعب التدقيق الخارجي دورا مهما في الأوساط المالية والحكومية والاقتصادية ككل، وتبرز أهميته في أنه وسيلة تهدف إلى خدمة عدة جهات تستخدم القوائم المالية التي يعتمدها المدقق الخارجي وهذا لاتخاذ قراراتها ورسم سياستها المستقبلية، ويمكن تلخيص أهم هذه الجهات فيما يلي:[1]

1. إدارة المشروع: يرتكز غرضهم الأساسي في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقييم الأداء إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية كالقرارات المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات العامة للمؤسسة.

2. حملة الأسهم: وتسعى هذه الفئة للحصول على معلومات تمكنهم من معرفة الوضع المالي للمؤسسة وتقييم العائد المحقق من استثماراتهم، وبذلك اتخاذ القرار حول زيادة، خفض، أو المحافظة على الاستثمار الحالي.

3. العملاء والموردون والمنافسون: يحتاجون إلى معلومات تمكنهم من تقييم مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها باعتبارها مصدر للسلع والخدمات من جهة، وكمستهلكة لها من جهة أخرى (المواد الأولية)، وكذا تقييم القدرة التنافسية للمؤسسة.

4. الموظفون واتحادات العمال: هم بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية للمؤسسة، وتقدير مدى إمكانيتها على ضمان أجورهم في المدى القصير، ومعاشات التقاعد في المدى البعيد، وكذا من أجل المفاوضات حول اتفاقيات مشاركة الأرباح.

5. مؤسسات حماية البيئة: تحتاج هذه المؤسسات إلى معلومات تساعدهم في تقييم الأضرار البيئية التي قد تلحق بالبيئة الخارجية نتيجة لمزاولة المؤسسة لنشاطها خاصة الصناعي.

6. البنوك: تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك بهدف تمويل مختلف مشاريعها، وقبل موافقة هذه البنوك على منح القروض هي بحاجة لمعلومات تساعدها على فحص وتحليل المركز المالي للمؤسسة ونتيجة الأعمال للمشروعات، وذلك لضمان قدرة هذه المشاريع على سداد تلك

---

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص ص: 55، 56.

القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.[1]

7. حملة السندات الحاليون: يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة، ومدى قدرتها على الوفاء بديونها اتجاههم.[2]

8. إدارة الضرائب: تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضريبة التي تحصل عليها من إدارة المؤسسة، فإذا كانت هذه المعلومات صحيحة وتعكس الواقع الاقتصادي فإن قيمة الضريبة تكون حقيقية، أما إذا كانت المؤسسة تسعى للتهرب أو التقليل من مبلغ الضريبة فإن نتيجة عملية التدقيق تعطي لإدارة الضرائب صورة واضحة عن المركز المالي، وهذا ما يساعدها على حساب مبلغ الضريبة الحقيقي.[3]

ثانيا: أهداف التدقيق الخارجي.

انطلاقا من التطور التاريخي للتدقيق وما صاحبه من تطور في أهدافه يمكن أن نميز بين الأهداف التقليدية للتدقيق وأهدافه الحديثة:

1. الأهداف التقليدية: تنقسم بدورها إلى أهداف مباشرة (رئيسية) وأهداف غير مباشرة (الفرعية):[4]

أ. الأهداف الرئيسية:

- ✓ التحقق من صحة، دقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها.
- ✓ إبداء رأي فني محايد استنادا إلى أدلة وقرائن عن مدى مطابقة القوائم المالية المعدة لما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية، ومدى تعبير تلك القوائم على نتائج النشاط وحقيقة المركز المالي.

ب. الأهداف الفرعية:

- ✓ اكتشاف الأخطاء والتزوير الموجودة بالدفاتر والسجلات.
- ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات.
- ✓ اعتماد المسيرين على الحسابات المدققة من طرف المدقق في رسم سياستهم الإدارية المستقبلية واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا.
- ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص استثماراتهم بالمؤسسة.
- ✓ معاونة مصلحة الضرائب في كشف المخالفات الضريبية.

---

[1] يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 9.

[2] Robert OBERT, marie-pierre MAIRESSE, comptabilité et audit manuel et application, 2éme édition, Dunod, paris, 2009, p: 401.

[3] محي الدين محمود عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[4] نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص:20، 21.

2. الأهداف الحديثة و تلخص في مجملها إلى:[1]

- ✓ مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الانحرافات واقتراح طرق لمعالجتها.
- ✓ تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة.
- ✓ تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- ✓ التأكد من صحة القيود المحاسبية والحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي.

يمكن تصنيف التدقيق الخارجي إلى عدة أصناف وهذا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها لعملية التدقيق، ويمكن تلخيص أنواع التدقيق وفقا للمعايير التالية:

أولا– من حيث الإلزام القانوني: ونجد حسب هذا التقسيم:[2]

1. التدقيق الإلزامي: وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث تلتزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لمراجعة حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية. ومن ثمة يترتب على عدم القيام بهذا النوع من التدقيق وقوع المؤسسة المخالفة تحت طائلة العقوبات القانونية.

2. التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني يحتم القيام به، حيث يتم الاستعانة بخدمات المدقق بهدف زيادة الثقة بالقوائم المالية للمؤسسة، واطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية المعبرة على نتائج الأعمال والمركز المالي.

ثانيا– من حيث توقيت عملية التدقيق: ونجد نوعين هما:[3]

1. التدقيق النهائي: يكلف المدقق بالقيام بهذا النوع بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد إجراء التسويات و تحضير الحسابات الختامية و قائمة المركز المالي. وفي ذلك ضمان لعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا وما يعاب على هذه الطريقة ما يلي:

- ✓ تأخر النتائج.
- ✓ عدم اكتشاف الغش، الأخطاء والتلاعبات.

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص: 42، 43.

[3] الأخضر لقليطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/ 2009، ص ص: 24، 25.

✓ عدم قيام المدقق بالفحص على المستوى المرغوب.

وترجع هذه العيوب إلى قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية التدقيق حيث يلتزم المدقق بإبداء الرأي في مواعيد محددة، أو نتيجة ضغط العمل في مكتب المدقق لأن تواريخ نهاية السنة المالية للشركات محل التدقيق هي نفسها.

2. التدقيق المستمر: يتم على مدار السنة المالية، وغالبا ما يتم وفق برنامج زمني محدد مسبقا مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الحسابات للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد التقارير النهائية، وهذا النوع يعد مناسبا للمؤسسات التي تمتاز بضخامة العمليات حيث تحتاج إلى وقت طويل لفحصها، ويطلق عليه التدقيق المانع أو المصحح.

ثالثا– من حيث مجال التدقيق: ويقسم إلى نوعين:[1]

1. التدقيق الكامل: في هذا النوع الإطار الذي يعمل فيه المدقق غير محدد وبدون قيود، ويتعين عليه إبداء الرأي الفني المحايد على مدى سلامة القوائم المالية الكاملة بغض النظر عن المجال والمفردات التي شملتها اختباراته، بصفتها تقع كلية تحت مسؤوليته ومن حق المدقق الاطلاع على ما يلي:

✓ جميع العمليات المالية.

✓ جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية.

✓ جميع الحسابات في دفاتر الأستاذ.

✓ جميع التسويات المحاسبية وجميع المستندات والملفات والسجلات والدفاتر.

2. التدقيق الجزئي: ويتضمن تدقيق بعض العمليات المعينة دون غيرها كاختيار قسم من أقسام المؤسسة وتدقيقه، وبالتالي فالمدقق لا يمكنه الخروج برأي نهائي حول كل القوائم المالية لاقتصار دراسته على عمليات دون غيرها، فهو يبدي رأيه حول ما قام بفحصه فقط وعند القيام بهذا النوع من التدقيق يجب مراعاة ما يلي:

✓ لا يجب على المدقق اطلاع المسؤولين في المؤسسة على طبيعة العمليات التي سوف يقوم بتدقيقها.

✓ على المدقق أن يدرج في تقريره طبيعة العمليات محل التدقيق حتى لا يتعرض لأي مسؤولية معينة بالنسبة للعمليات التي لم تخضع لعملية التدقيق.

✓ لا يجب اتباع أسلوب التدقيق الجزئي إلا بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية، والتأكد من أنه نظام جيد وفعال يعتمد عليه.

---

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص ص: 188-190.

رابعا- من حيث حجم الاختبارات: ونجد كذلك نوعين:

1. التدقيق الشامل: وهو التدقيق الذي يقوم المدقق من خلاله بتدقيق جميع الدفاتر والحسابات والسجلات أي تدقيق جميع المفردات محل الفحص، وهذا النوع يصلح للوحدات الاقتصادية صغيرة الحجم حيث تكون حجم العمليات قليلة نسبيا.[1]

2. التدقيق الاختباري: يقوم المدقق في هذا النوع باختيار عدد من المفردات (عينة) ليقوم بعملية الفحص، وعند الوصول للنتائج يتم تعميمها على المجتمع الذي مثلته العينة، ولم يتم استخدام هذا النوع إلا بعد سنة 1933، مع ازدياد حجم المشروعات وتعقد عملياتها وكذا الاهتمام المتزايد بنظام الرقابة الداخلية، وهذا نظرا لأهميته في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام.[2]

المبحث الثاني: أساسيات التدقيق الخارجي في ظل معايير التدقيق

يلعب التدقيق الخارجي دورا هاما في الحكم على مدى صحة المركز المالي للمؤسسة ومصداقية وعدالة القوائم المالية، حيث عملت عدة هيئات وكذا مختلف السلطات والقوانين في أغلب دول العالم على تنظيم مهنة التدقيق من خلال سن مجموعة من المعايير تعتبر بمثابة دليل عمل المدقق الخارجي وهذا استنادا إلى مجموعة من المبادئ والفروض المنظمة للمهنة.

المطلب الأول: فروض التدقيق الخارجي

يعتبر الفرض قاعدة تحظى بالقبول العام والتطبيق العملي لها، وتستخدم في ترشيد سلوك أو قرار معين، ومن أهم الفروض التي تستند إليها عملية التدقيق الخارجي ما يلي:

أولا- فرض قابلية المعلومات والقوائم المالية للفحص: ويعني هذا الفرض إمكانية فحص البيانات والمعلومات المالية المعدة من قبل الإدارة للحكم عليها، فإذا لم تكن هذه البيانات والقوائم المالية بصفة عامة قابلة للفحص فلا مبرر لوجود مهنة التدقيق.

وحتى يتمكن المدقق الخارجي من فحص القوائم المالية يجب توفر عدة معايير في المعلومات المقدمة تتمثل في:[3]

1. الملائمة: يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة للمدقق ملائمة لمستخدميها وتفي باحتياجاتهم، ومرتبطة بالأحداث التي تعبر عنها.

---

[1] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[2] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 31.

[3] المرجع السابق، ص: 21.

2. البعد عن التحيز: إعداد البيانات المالية دون تحيز لأي طرف بمعنى تسجيل العمليات المالية بطريقة موضوعية.

3. القياس الكمي: أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للقياس الكمي والتعبير عنها رقميا، بشكل يفيد جميع الأطراف ذوي العلاقة.

4. القابلية للفحص: أن تكون المعلومات المالية قابلة للفحص، حيث يتم التوصل لنفس النتائج في حالة القيام بالفحص من قبل أكثر من شخص.

ثانيا- فرض عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق وأصحاب المشروع: ويقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المدقق والإدارة من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تم تدقيقها من قبل المدقق بغية اتخاذ قرارات صائبة على أساسها، وكذا بالنسبة للمدقق إمداده بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية لنتائج المؤسسة.[1]

ثالثا- فرض خلو القوائم المالية المقدمة للفحص من الأخطاء غير العادية أو التلاعب: حيث يقوم المدقق بعملية التدقيق بافتراض أن القوائم المالية والمعلومات المقدمة له خالية من الأخطاء غير العادية والتلاعبات، وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المدقق يصبح فحص تفصيلي لكافة الدفاتر والسجلات وليس اختباري، أي بذل العناية المهنية اللازمة من أجل اكتشاف الأخطاء.[2]

رابعا- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يقلل من حدوث الأخطاء: ويبنى هذا الفرض على أساس أن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء، مما يسمح بإعداد برنامج للتدقيق بصورة تقلل من حجم الاختبارات (حدود المراجعة)، وبالتالي فوجود هذا الفرض في التدقيق الخارجي يجعل من هذه العملية اقتصادية وفعالة من خلال تضييق حجم الاختبارات التي يعتمدها المدقق للحكم على مصداقية القوائم المالية.[3]

خامسا- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية: حيث تعتبر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المعيار الذي يستخدم للحكم على سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، ويعني هذا الفرض أن المدققين يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المطبقة كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعينة، وفي نفس الوقت سندا لتدعيم آرائهم، حيث أن قصور هذه المبادئ يدفع بآراء المدقق أن تكون شخصية.[4]

---

[1] محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 13، 14.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 21.

[4] المرجع السابق، ص: 22.

سادسا- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل: حيث يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي متبعة إجراءات محددة، وضمن نظام سليم للرقبة الداخلية ستكون كذلك في المستقبل، والعكس صحيح، وفي هذه الحالة يجب على المدقق بذل جهد أكبر من أجل كشف مواطن القوة ومواطن الضعف سواء في الإجراءات المتبعة أو في نظام الرقابة الداخلية المفروض.[1]

سابعا- مدقق الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط(استقلالية المدقق): حيث يقوم المدقق الخارجي وفقا لهذا الفرض بعمله كمدقق حسابات وفقط، بالرغم من إمكانية تقديمه لخدمات أخرى لعميله. وذلك وفقا لما توضحه الاتفاقية المبرمة بين العميل محل التدقيق و المدقق على أن لا يخل هذا الاتفاق بمعايير التدقيق وعلى رأسها استقلالية مدقق الحسابات في عمله، فاستقلاله يمثل سندا قويا لجدية عملية التدقيق و صحة نتائجها وموثوقيتها وإمكانية الاعتماد عليها.[2]

ثامنا- فرض الصدق في محتويات التقرير: ويفسر هذا الفرض أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي وكذا في بعض القرارات الأخرى، لما له من أهمية في توفير معلومات صحيحة وممثلة لحقيقة المركز المالي للمؤسسة ، وينشأ هذا الفرض من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها.[3]

المطلب الثاني: مبادئ التدقيق الخارجي

من أجل تحديد مبادئ التدقيق الخارجي يستلزم تحديد أركانه وهي: ركن الفحص وركن التقرير، واستنادا لهذا يمكن تقسيم مبادئ التدقيق الخارجي إلى مجموعتين:

أولا- المبادئ المرتبطة بركن الفحص: ويمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

1. مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيانها وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

---

[1] محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص: 15

[2] المرجع السابق، ص: 15.

[3] آمال بن يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر, (رسالة ماجستير)، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002، ص:21.

[4] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 23.

2. مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية منها والفرعية، وكذلك جميع التقارير المالية المعدة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف والتقارير.

3. مبدأ الموضوعية في الفحص: أي ضرورة الإقلال من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص، وذلك استنادا إلى عدد كافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر ذات الأهمية الكبيرة وتلك التي يكون فيها احتمال حدوث الخطأ كبير.

4. مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص الكفاية الإنسانية في المؤسسة إلى جانب فحص الكفاية الإنتاجية، لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي الذي هو بمثابة تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

ثانيا- المبادئ المرتبطة بركن التقرير: وهي كالتالي:[1]

1. مبدأ كفاية الاتصال: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير المدقق الخارجي أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

2. مبدأ الإفصاح: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

3. مبدأ الإنصاف: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق الخارجي وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء داخلها أو خارجها.[2]

4. مبدأ السببية: ويشير إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي للمدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب موضوعية وحقيقية، وقد أكد الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للمراجعة رقم 200 في الفقرة 4 أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب على المدقق أن يلتزم بها هي:

---

[1] جليلة زوهري، أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2015، ص: 56.

[2] وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص: 131.

الاستقلال، الكرامة، الموضوعية، الكفاءة المهنية، السرية، السلوك المهني والمعايير الفنية.[1]

المطلب الثالث: معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما.

تهدف معايير التدقيق بصفة عامة إلى تحديد الكيفية التي يتم بها ممارسة عملية التدقيق، وتعتبر بمثابة مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب من المدقق الخارجي، ويمكن القول أن هذه المعايير هي نموذج يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به، وكذا تحديد المسؤولية التي يتحملها نتيجة قيامه بعملية الفحص.[2]

ولقد كان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أول من عمل جاهدا على وضع مستويات الأداء المهني لعملية تدقيق الحسابات وقد انتهت هذه المجهودات بكتيب صدر في عام 1954م، تحت عنوان: "معايير التدقيق المتعارف عليها".[3] وقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

أولا: المعايير العامة أو الشخصية.

يقصد بها مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمزاولي مهنة التدقيق حيث:[4]

- ✓ يجب أن يقوم بعملية التدقيق شخصا أو مجموعة أشخاص على درجة كافية من التأهيل العلمي والعملي في مجال خدمات التأكيد.
- ✓ يجب أن يكون المدقق مستقلا في شخصيته وتفكيره.
- ✓ يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية اللازمة عند القيام بعملية التدقيق وكذا عند إعداد التقرير.

ويمكن حصر هذه المعايير فيما يلي:

1. معيار التأهيل العلمي والعملي للمدقق: وهما كالتالي:

أ. التأهيل العلمي: وهو أن يكون لدى المدقق درجة من التأهيل العلمي في المحاسبة والتدقيق، بالإضافة إلى ذلك يتطلب أيضا بعض جوانب المعرفة كالإدارة وطرق الاتصال والجوانب السلوكية التي تمكنه من إبداء رأيه فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق، كما أنه يتطلب من المدقق استمرار الدراسة لتحديث ما لديه من معلومات في المحاسبة والتدقيق وتعديل المعايير.[5]

---

[1] المرجع السابق، ص: 132.

[2] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[3] عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، عمان، 2002، ص: 2.

[4] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 218.

[5] عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

ب. التأهيل العملي: تتمثل في التدريب العلمي والتمرن عن طريق الممارسة، بمعنى أنه يجب على الشخص الذي يرغب في مزاولة هذه المهنة قضاء فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة كغيرها من المهن تحت إشراف شخص مهني خبير.[1]

2. معيار استقلالية المدقق: يقضي هذا المعيار بأن يكون للمدقق وجهة نظر مستقلة ومحايدة في جميع الأمور المتعلقة بعملية التدقيق, ويرتبط استقلال المدقق بقدرته على العمل بنزاهة وموضوعية، فنزاهة المدقق تتطلب ترفعه عن قبول أي منفعة قد تحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمانة، أما الموضوعية فتتطلب الفصل بين مصالحه الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايدا خلال إنجاز عملية التدقيق، وتكمن أهمية هذا المعيار في توليد الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية فيما يخص رأي المدقق بشأن مدى صدق وسلامة هذه القوائم، ويجب المقارنة بين الاستقلال الحقيقي والاستقلال الظاهري، حيث أن الاستقلال الحقيقي يعني عدم خضوع المدقق لأي ضغوط من الغير خلال كافة مراحل عملية التدقيق، أما فيما يتعلق بالاستقلال الظاهري فإن تحقيقه يتطلب أن لا تكون للمدقق مصلحة مالية أو مادية مباشرة أو غير مباشرة بالعميل محل التدقيق كملكية استثمارات بالمؤسسة محل التدقيق أو امتلاك أسهم في بنك ممول للمؤسسة العميل.[2]

3. معيار بذل العناية المهنية: إن توافر الكفاءة والاستقلال غير كاف، وبالتالي يشترط توفر العناية والجدية في العمل ويقصد بهذا المعيار التزام المدقق بمستوى أداء معين عند ممارسة مهنته، ويحدد هذا المستوى العديد من العوامل، منها ما تنص عليه التشريعات المختلفة التي تحدد المسؤولية القانونية والتي تمثل الحد الأدنى للعناية المهنية المطلوبة من المدقق، هذا بالإضافة إلى ما تنص عليه المعايير التي تصدرها الهيئات المهنية بغرض المحافظة على مستوى أداء مميز لمزاولي المهنة ورفع جودة هذا الأداء.[3]

ثانيا: معايير العمل الميداني(الأداء المهني)

يقصد بها المعايير التي ترتبط بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، وعليه فهي تشمل ثلاثة معايير أساسية:

1. التخطيط والإشراف الملائمين: يتطلب هذا المعيار أن يقوم المدقق بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند انطلاق عملية التدقيق، ويتمثل التخطيط الملائم في تخصيص العدد المناسب من المساعدين والإشراف عليهم ومتابعة ما يوكل إليهم من أعمال، وتخطيط مهمة التدقيق بصفة عامة يتضمن تحديد الإستراتيجية

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[2] محمود ناجي درويش وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص ص: 30- 34.

[3] محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص ص:70, 71.

الشاملة للمهنة فضلا عن نطاق الفحص. أما الإشراف فيتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تم تحقيقها أو لا.[1]

2. معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يقضي هذا المعيار بأنه يجب دراسة وتقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها، ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة والتي بناءا عليها يحدد إطار التدقيق.وعلى ضوء نتيجة التقييم لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه المدقق ونوع الإجراءات المتبعة، وكذا طبيعة ومدى عمق أدلة الإثبات الواجب جمعها.[2]

3. معيار أدلة الإثبات الكافية: تعد أدلة الإثبات ما يعتمد عليه المدقق للوصول إلى حكم معين عن موضوع متنازع فيه أو محل تدقيق، فهي تقدم البرهان الذي يساهم في تكوين الاعتقاد السليم وإصدار الحكم المطلوب القائم على أسباب موضوعية، بعكس الأحكام التي تعتمد على الميول الشخصي وتنبؤات غير مبرهنة بدليل.[3] ويعني هذا المعيار ضرورة الحصول على قدر واف وملائم من أدلة الإثبات أو قرائن المراجعة عن طريق الفحص المستندي والملاحظات والاستفسارات والمصادقات وغيرها كأساس سليم لإبداء الرأي في القوائم المالية تحت الفحص، حيث لابد أن يتميز دليل التدقيق بخاصيتي الكفاية والملائمة حتى يستخدم كقرينة على صحة العمليات والقوائم المالية.[4]

ثالثا: معايير إعداد التقرير

يعتبر تقرير المدقق الخارجي المنتج النهائي أو مخرج عملية التدقيق، الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي القوائم المالية مما يساعدهم على اتخاذ القرارات، وقد تم تقسيم معايير إعداد التقرير إلى أربعة معايير وهي كالتالي:

1. إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: ينص هذا المعيار على أنه يجب أن يبين تقرير المدقق ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما، حيث يتطلب هذا المعيار التحقق من مدى قبول المبادئ المحاسبية وكذا مدى قبول الطرق التي تطبق بها تلك المبادئ، وبناء على الأدلة المتوفرة لدى المدقق يتعين عليه إبداء رأيا شاملا، أما في حالة اختلاف المدقق مع إدارة المؤسسة حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، فعليه أن

---

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[2] محمود ناجي درويش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 40, 41.

[3] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص: 166.

[4] عبد الكريم علي الرمحي، مرجع سبق ذكره، ص:3.

يبدي رأيا متحفظا أو معارضا.[1]

2. الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: ويهدف هذا المعيار إلى التنسيق في تطبيق المبادئ المحاسبية وذلك لضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة على مدار السنوات المالية، حيث لابد أن ينص تقرير المدقق عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الخاضعة للتدقيق، تختلف عن المبادئ التي استخدمت في إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترة المالية السابقة، أي يجب إيضاح ما إذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت.[2]

3. الإفصاح الكافي:على المدقق أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية، ويقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات تعد ضرورية، وقد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معدَيها. و قد حددت خمسة اعتبارات للحكم على ملائمة الإفصاح وهي:[3]

- ✓ المصلحة العامة هي الهدف الرئيسي للإفصاح الملائم.
- ✓ إذا كان هناك تضارب في المصالح، فهذا قد يكون لعدم الإفصاح عن بعض المعلومات ما يبرره، إذا كان الضرر الذي يعود على المشروع يفوق ما يعود على الغير من فوائد.
- ✓ إن عامل الأهمية يلعب دورا أساسيا في عملية الإفصاح كونه مرتبط بالمصلحة العامة.
- ✓ إن القوائم المالية قد تكون غير ملائمة فيما يتعلق بالإفصاح عن أوضاع وتوقعات قد تكون ضرورية لاتخاذ القرارات والتي تتطلب المعلومات.
- ✓ إن الإفصاح السليم يعني للمستثمر أن محتويات القوائم المالية ظاهرة بشكل صحيح وكامل لا يحتمل الشك أو التأويل.

4. إبداء الرأي: يتضمن هذا المعيار أن رأي المدقق يكون ملما بجميع القوائم المالية، حيث يتضمن تقريره رأي فني محايد عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أما في الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي حولها كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، وعليه لابد للمدقق أن يوضح مدى فحصه للقوائم المالية والمسؤولية التي يتحملها.[4]

---

[1] أمين السيد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص: 117.

[2] حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[3] خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 108.

[4] إدريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

المطلب الرابع: المعايير الدولية للتدقيق الخارجي.

تحتوي المعايير الدولية للتدقيق على المبادئ والإجراءات الجوهرية والإيضاحات المتعلقة بتدقيق القوائم المالية، ويمكن تعريفها على أنها قرائن أو قواعد توضح العرف المهني الدولي المتفق عليه، والتي يمكن اللجوء إليها عند قصور المعايير المحلية. ونشأت المعايير الدولية نتيجة لتزايد الاهتمام بمعايير المحاسبة والتدقيق، حيث تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين في 1977/10/7، بموجب اتفاقية بين 63 منظمة وهيئة محاسبية تمثل 49 دولة.وقد انبثق عن هذا الإتحاد لجنة المعايير التي تهتم بإصدار المعايير الدولية للتدقيق وبدأت بإصدار هذه المعايير بهدف توحيد الممارسات المهنية عبر كافة أنحاء العالم وتقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين لمهنة التدقيق، تسهيل إجراء مقارنات للقوائم المالية في أكثر من دولة من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وكذا معالجة احتمال حدوث مشاكل عند إعداد ومراجعة القوائم المالية الموحدة في الشركات متعددة الجنسيات، وأخيرا جعل القوائم المالية الصادرة عن الشركات الدولية صالحة للتحليل المالي وذات موثوقية .[1] ويراعى عند صدور المعايير ما يلي:[2]

✓ مراعاة الاختلافات في المعايير الوطنية من دولة لأخرى، ومحاولة الوصول إلى معايير دولية تحظى بالقبول العام دوليا.

✓ أن اللجنة عندما تضع المعايير فإنها تستهدف تطبيقها على مراجعة القوائم المالية، إلا أنه لا يمنع أن يتم مواءمة هذه المعايير إذا لزم الأمر بحيث تطبق على خدمات مهنية ومعلومات أخرى.

✓ عدم إعطاء أولوية في التطبيق عندما تتعارض مع المعايير المحلية(الوطنية)، والخاصة بمراجعة القوائم المالية في أي بلد، ويتم الالتزام التلقائي بهذه المعايير في الحالات التي تتفق فيها مع الأنظمة والمعايير الدولية.

وقد تم تبويب المعايير الدولية للتدقيق الخارجي إلى أبواب رئيسية، وسنقوم بعرض مختصر لأهمها:

✓ **الباب الأول: الأمور التمهيدية.**

✓ **الباب الثاني: المبادئ العامة والمسؤوليات،** ويضم المعايير التالية:[3]

---

[1] سيد محمد بوعرار، أحمد شمس الدين، مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون 10-01، (دراسة ميدانية)، الجزائر، ص ص: 7، 8، على الموقع:www.kantakji.com/media/2333/om036.pdf، يوم: 2017/02/26، الساعة: 11.30.

[2] حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 66.

[3] فايز سايج، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015/2014، ص ص: 93- 99.

▪ **المعيار 200:** الأهداف العامة للمدقق الخارجي وإجراء عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والغرض منه هو توفير إرشادات تتعلق بالأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية مراجعة القوائم المالية، وكذا المسؤوليات الكلية للمدقق.

▪ **المعيار 210:** الاتفاق على شروط التكليف بالمراجعة، وهذا الاتفاق يكون بين المدقق والإدارة لتحديد شروط مسبقة معنية لإجراء عملية التدقيق.

▪ **المعيار 220:** رقابة الجودة لمراجعة القوائم المالية أي توفير إرشادات عن رقابة الجودة من خلال السياسات والإجراءات العامة التي يتبعها مركب المراجعة.

▪ **المعيار 230:** وثائق المراجعة فهدف المدقق من إعداد الوثائق هو كونها توفر سجلا كافيا ومناسبا كأساس لإبداء الرأي.

▪ **المعيار 240:** مسؤوليات المدقق المتعلقة بالاحتيال عند مراجعة القوائم المالية أي الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية بمجملها تخلو من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

▪ **المعيار 250:** مراعاة القوانين والأنظمة عند مراجعة القوائم المالية.

▪ **المعيار 260:** الاتصال مع المكلفين بالحوكمة فيما يخص عملية مراجعة القوائم المالية.

▪ **المعيار 265:** الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالإدارة.

✓ **الباب الثالث: معايير تقييم المخاطر ولاستجابة في تقدير الأخطاء،** ويضم المعايير التالية: [1]

▪ **المعيار 300:** التخطيط لمراجعة القوائم المالية: فالتخطيط يمثل وضع إستراتيجية مراجعة شاملة وتطوير خطة المراجعة من أجل التقليل من مخاطرها.

▪ **المعيار 315:** فهم نشاط العميل محل التدقيق وبيئته، وتقييم مخاطر الانحرافات المادية.[2]

▪ **المعيار 320:** الأهمية في تخطيط وأداء عملية المراجعة.

▪ **المعيار 330:** إجراءات المدقق حين معرفة المخاطر المقيمة وكيفية التعامل معها والاستجابة لها.[3]

▪ **المعيار 402:** اعتبارات المراجعة المتعلقة بمؤسسات تستعمل مؤسسات خدمية (مؤسسة خدمية لأنظمة الحسابات التي تقوم بتسجيل المعاملات و معالجة المعلومات).

▪ **المعيار 450:** تقييم الانحرافات المكتشفة أثناء المراجعة(تأثير البيانات الخاطئة على القوائم المالية).

---

[1] المرجع السابق، ص ص: 100- 105.

[2] Mohamed Hamzaoui, Audit,Gestion des risques et contrôle interne(Normes 200 ,315,330,500), 2ème édition, vilage mondiale pearson éducation, France, 2008, p: 40 .

[3] Idem, p :40.

✓ **الباب الرابع: معايير أدلة المراجعة** ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- **المعيار 500:** أدلة التدقيق ونقصد بها توفير الأدلة الكافية والملائمة خلال عملية الفحص، وذلك لتوفير الأساس الملائم لإبداء الرأي.
- **المعيار 501:** أدلة التدقيق– اعتبارات محددة لبنود مختارة–.
- **المعيار 505:** المصادقات الخارجية كوسيلة للحصول على أدلة التدقيق.
- **المعيار 510:** عمليات التدقيق الأولية– الأرصدة الافتتاحية–.
- **المعيار 520:** الإجراءات التحليلية.
- **المعيار 530:** أخذ عينات التدقيق والتي تعتمد على فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة.
- **المعيار 540:** مراجعة التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإيضاحات ذات العلاقة.
- **المعيار 550:** الأطراف ذات العلاقة.
- **المعيار 560:** الأحداث اللاحقة التي تظهر بعد تاريخ تقرير المدقق.
- **المعيار 570:** المؤسسة المستمرة أي تقييم مدى ملائمة فرض استمرار المؤسسة لمدة زمنية معينة.
- **المعيار 580:** إقرارات الإدارة من خلال اعترافها بمسؤوليتها عن إعداد القوائم المالية.

✓ **الباب الخامس: معايير الاستفادة من عمل الآخرين،** وهي كالتالي:[2]

- **المعيار 600:** مراجعة القوائم المالية للمجمعات بما فيها استعمال أعمال مراجعي الفروع– اعتبارات خاصة–.
- **المعيار 610:** استخدام عمل المدققين الداخليين.
- **المعيار620:** الاستفادة من عمل الخبير.

✓ **الباب السادس: معايير نتائج وتقارير التدقيق،** ويمكن تلخيصها كالتالي:[3]

- **المعيار 700:** تكوين رأي وإعداد التقارير حول القوائم المالية.
- **المعيار 705:** التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل.
- **المعيار 706:** فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل.

---

[1] فايز سايج، مرجع سبق ذكره، ص ص: 106– 116.

[2] المرجع السابق، ص ص: 117– 120.

[3] المرجع السابق، ص ص: 122– 126.

- **المعيار 710:** المعلومات المقارنة والقوائم المالية المقارنة.
- **المعيار 720:** مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة في وثائق تحتوي على قوائم مالية تمت مراجعتها.

✓ **الباب السابع: مجالات متخصصة وتضم من المعيار 800- المعيار899.**

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.

تتميز عملية التدقيق الخارجي بكونها عملية منظمة ومنهجية، يلتزم فيها المدقق بمجموعة من الخطوات والإجراءات وما يقتضيه ذلك من رسم خطة عمل وبرنامج للأداء، وما يتطلبه من استخدامه لأوراق ووثائق متعلقة بالمؤسسة محل التدقيق يكوَن من خلالها مذكرات وملفات خاصة بالعملية التي سيقوم بها، وهذا من أجل إبداع رأي فني محايد متضمن في تقرير المدقق الخارجي.

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.

قبل نهاية السنة المالية تقوم المؤسسة العميل بالاتصال بالمدقق من أجل تدقيق حساباتها الختامية، وهذا من أجل توفير الوقت الكافي للمدقق ما إذا كان سيقبل المهمة أم لا، وكذلك من أجل تخطيط عملية التدقيق بشكل مناسب ولهذا فقد اعترف المعيار الأول من معايير العمل الميداني بأن التعيين المبكر للمدقق يكون مفيدا ونافعا، الأمر الذي يسمح بإتمام عملية التدقيق بطريقة أكثر كفاءة.[1]

وقبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق لابد أن تتوفر لديه النية للقيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول مهمة التدقيق، وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

أولا: الخطوات التمهيدية

عند قيام المدقق بعملية تدقيق جديدة تكون معرفته بالمؤسسة قليلة إذا لم تكن معدومة، لذلك قبل الشروع في تنفيذ إجراءات التدقيق يجب مراعاة الخطوات التالية:[2]

1. **التحقق من صحة تعيينه:** والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق.
2. **الاتصال بالمدقق السابق:** وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة.

---

[1] وليام توماس، أمرسون هنكي، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، السعودية، 1989، ص: 259.

[2] محمد أمين مازون، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص ص:29، 30.

3. التأكد من نطاق عملية التدقيق: لابد من تحديد هذا النطاق بالعقد المبرم بين المدقق وعميله.

4. اتصالات أولى مع المؤسسة محل التدقيق: إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع موظفي هذه المصالح، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها، وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه فقد يتعذر عليه تكرارها.

5. فحص وتقييم النظام المحاسبي: يقوم المدقق بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة وفق مجموعة من العناصر أهمها: كيفية القيد والتحصيل، طرق الاهتلاك المتبعة، طرق تقييم المخزونات، دقة السجلات المحاسبية.

6. الإطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة: فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العامة التي أعدت عن السنة السابقة، ويطلع على تقرير المدقق السابق ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق، ودراسة تقرير مجلس الإدارة.

7. فهم التنظيم الإداري: حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين والمسؤولين بالمؤسسة ومدى الاختصاص لكل منهم، وصورة من توقيعاتهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.

8. النظام الضريبي: رغم أن الناحية الضريبية ليست إلزاما مباشرا للمدقق, إلا أنه يتعين عليه الاطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل التدقيق، وكذا معاينة التقارير الضريبية للسنوات السابقة، وعليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب المستحقة، وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الالتزام الضريبي.

ثانيا:مخطط التدقيق.

عقب انتهاء المدقق من الخطوات التمهيدية يقوم بوضع خطة عمل له، حيث تعرف خطة التدقيق على أنها ترجمة الاستراتيجية الشاملة إلى برنامج شامل تفصيلي للعمل الذي سيتم إنجازه من قبل فريق التدقيق، وهي تحدد الإجراءات التفصيلية التي تمكن المدقق من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة لتحقيق أهداف التدقيق. وتتضمن هذه الخطة تحديد ووصف طبيعة عملية التدقيق وتوقيت إجرائها والإجراءات الواجب تنفيذها، والاختبارات التي سيتم أداؤها بهدف الحصول على أدلة الإثبات الكافية ويجب أن تتسم خطة البحث بالقابلية للتعديل تبعا للتغير في الظروف، وهذا يساهم في تحسين جودة التدقيق.[1]

[1] أحمد محمد صالح الجلال، تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص: 61.

ويمكن تحديد الأهداف الأساسية لبرنامج عملية التدقيق كما يلي:[1]

- ✓ تحديد نطاق الفحص من خلال اشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته.
- ✓ يستعمل برنامج التدقيق كأداة للوقاية من خلال مقارنة الأداء المنجز من قبل المدقق وأعوانه بالأداء المثبت في البرنامج.
- ✓ يعتبر البرنامج الموجه الأساسي للعملية التدقيقية من خلال احتوائه على توقيت ومجال الفحص.
- ✓ تحديد مسؤولية المدقق انطلاقا من تحديد مهامه وتوقيعه على العمل المؤدى من قبله.

ثالثا: الإشراف على عملية التدقيق.

يشمل الإشراف توجيه المساعدين نحو تحقيق أهداف التدقيق والتأكد من أن الأشخاص المسندة لهم مهام التدقيق قادرين على إنجازها بكفاءة، وكذا إرشاد المساعدين وإبلاغهم بكافة المشاكل الهامة التي صادفت عملية التدقيق وكيفية التعامل معها. أما عناصر الإشراف الأخرى فتكمن في فحص العمل المنتهي وتحليل الأداء اليومي لأفراد فريق التدقيق، وإزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين الفريق، وعليه فنطاق الإشراف يعتمد على مهارة وكفاءة فريق التدقيق ودرجة تعقيد مهمة التدقيق.[2]

رابعا: أوراق العمل.

يقصد بأوراق العمل السجلات والملفات التي يحتفظ بها المدقق للإدلال على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق، فهي تبين الإجراءات المتبعة واختبارات الالتزام بالسياسات والاختبارات الأساسية والمعلومات التي تم الحصول عليها، والهدف الأساسي من أوراق العمل هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص وتوفير أدلة الإثبات التي تدعم رأيه.[3] وتنقسم أوراق العمل إلى قسمين:[4]

1. الملف الدائم: وهو ملف يحتوي على جميع المعلومات المهمة للمؤسسة محل التدقيق والتي تخص أكثر من سنة مالية، وتشمل هذه المعلومات مايلي:

- ✓ نبذة تاريخية عن المؤسسة محل التدقيق.
- ✓ ملخص النظام المحاسبي.

---

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44, 45.

[2] زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 79.

[3] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سبق ذكره، ص: 277.

[4] Mokhtar BELAIBOUD, pratique de l'audit (conforme au normes IAS/IFRS et au SCF), édition BERTI, Alger, 2011, p p :143, 144.

- ✓ التنظيم الإداري للمؤسسة.
- ✓ قائمة المسؤولين والموظفين وتوقيعاتهم.
- ✓ ملخصات لمحاضر مجلس الإدارة.
- ✓ نتائج تقويم المدقق لنظام الرقابة الداخلية.

2. الملف الجاري: وهو الملف الذي يحتوي على جميع أوراق العمل الخاصة بالنشاط والتي تتعلق بالسنة المالية محل الفحص ويضم: برنامج المراجعة، أهداف المراجعة، الكشوف التحليلية لبعض عناصر الميزانية وصورة من تقرير المدقق على القوائم المالية.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية.

تعددت التعاريف التي تخص نظام الرقابة الداخلية وهذا لاختلاف الجهات الصادرة عنها ولو أنها تصب في نفس المضمون ومن هذه التعاريف نذكر:

عرف مجلس خبراء المحاسبة الفرنسيين نظام الرقابة الداخلية على أنه: " مجموع إجراءات الضمان التي تساعد على التحكم في المؤسسة لتحقيق أهدافها وضمان حماية والحفاظ على أصولها، وكذا نوعية المعلومة من جهة، ومن جهة أخرى تطبيق تعليمات الإدارة وتحسين النجاعة".[1]

كما عرفته لجنة إجراءات التدقيق التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين بأنه:" خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة، وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية، وزيادة درجة الاعتماد عليها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة".[2]

وعليه يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه مجموع الإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة، حماية أصولها، ضمان صحة ودقة السجلات المحاسبية، وكذا ضمان التحقق من مدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة، وقد ساعدت عدة عوامل على ظهور نظام الرقابة الداخلية منها:[3]

- ✓ كبر حجم المنشآت.
- ✓ التعقيد الهيكلي والإداري.

---

[1] محمد لمين عيادي، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص ص: 135، 136.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 15.

[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 206.

✓ حاجة الحكومة لمعرفة مدى مساهمة المؤسسة في الاقتصاد القومي.

✓ مسؤولية الإدارة عن حماية أصول المؤسسة وتقليل فرص الغش والخطأ.

✓ تطور التدقيق وتحويل عملية التدقيق من فحص شامل إلى فحص اختباري، حيث يعتمد الفحص الاختباري على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

مما سبق نجد أن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر على طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها ونطاق الفحص الذي يجب أن يقوم به، ويجب على المدقق التحقق من أن يكون نظام الرقابة الداخلية ملائم للمؤسسة ولطبيعة نشاطها والتحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له.[1]

ثانيا: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.

إن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لأية مؤسسة يتضمن خمس خطوات نستعرضها فيما يلي:[2]

1. جمع الإجراءات: يتعرف المدقق على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة أو غير المكتوبة، فنظام الرقابة الداخلية نظام شامل يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وكل نظام جزئي يمكن أن يقسم إلى أنظمة جزئية، وكمثال على هذا عملية البيع للزبائن، إذ يجمع المدقق الإجراءات المكتوبة إن كان هناك وثائق(الفواتير) أو يدون ملخص هذه العملية بعد حوار مع القائمين على انجازها، وكذا بإمكان المدقق استعمال استمارات مفتوحة تتضمن أسئلة تتطلب أن تكون الإجابة عليها شرحا لكل جوانب العملية.

2. اختبارات الفهم والتطابق: يحاول المدقق في هذه الخطوة فهم النظام المتبع عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد أنه فهم كل أجزاء نظام الرقابة الداخلية، وأحسن تلخيصه بعد تتبعه للعمليات.

3. التقييم الأولي للرقابة الداخلية: بالاعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية، ويكون بشكل مبدئي يتضمن تحديد لمواطن الضعف والقوة لهذا النظام.فإذا كان هذا النظام يعمل بطريقة جيدة فهذا يؤكد قوته ومصداقيته، أما إذا كان النظام غير مرض فهذا يؤكد وجود نقائص فيه، وتستعمل في هذه الخطوة استمارات مغلقة تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو لا.

4. اختبارات الاستمرارية: يتأكد المدقق من خلال هذه الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي هي نقاط قوة فعلا وبصفة مستمرة و دائمة، وهذه الاختبارات ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمدقق بأن يكون على يقين أن الإجراءات التي راقبها وقيمها مطبقة باستمرار.

---

[1] المرجع السابق، ص: 213.

[2] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص ص: 72-75.

5. التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: باعتماد المدقق على اختبارات الاستمرارية يتمكن من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشافه لسوء التطبيق أو عدم التطبيق لنقاط القوة.

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط القوة والضعف) يقدم المدقق حوصلة في وثيقة شاملة مبينا أثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات، تمثل هذه الوثيقة تقريرا حول نظام الرقابة الداخلية يقدمه المدقق إلى الإدارة.

ثالثا: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية.

يعتمد المدقق في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأساليب تتمثل أهمها فيما يلي:

1. أسلوب الاستبيان: ويضم استفسارات تحتوي على الأسس السليمة التي يجب أن تقوم عليها الرقابة الداخلية، وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى العميل محل التدقيق، وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل ويتم تصميم نموذج الاستبيان بأن تكون الإجابة إما "نعم" أو"لا" ، حيث تدل الإجابة "نعم " على أنظمة دقيقة للرقابة، والإجابة "بلا" تدل على أنظمة ضعيفة، ويفضل استخدام هذا الأسلوب لسهولة تطبيقه ومرونة الأسئلة، وكذا توفير الوقت و الجهد كما يحظى هذا الأسلوب بقبول لدى العملاء. حيث ينظر إليه كجزء من إجراءات التدقيق المعتادة.[1]

2. أسلوب المذكرة المكتوبة: وتبعا لهذا الأسلوب يقوم المدقق بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة، وعن تدفق المعلومات بين الأقسام والوظائف المختلفة، وكذلك عن طريق تحديد مراكز السلطة والمسؤولية لكل دورة عمليات، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين، الملاحظة والاختبار وكذا عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية للمؤسسة محل التدقيق.[2]

3. أسلوب خرائط التدفق: فخرائط التدفق هي عبارة عن وسيلة توضيحية تبين تدفق الإجراءات والمعلومات، نقاط الرقابة المحاسبية، تقسيم العمل بين الوظائف المختلفة، مخرجات النظام من سجلات وتقارير، وهذه الخرائط قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للمؤسسة، وفي هذه الحالة على المدقق دراستها وفحصها واختبارها وذلك بتتبع مسار الإجراءات و المعلومات واكتشاف نقاط الضعف بها. أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة فعلى المدقق أن يقوم بتصميمها بعد أن يكون قد حصل على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية والوظائف المختلفة.[3]

---

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص: 175.

[2] إدريس عبد السلام اشتيوي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

[3] المرجع السابق، ص: 74.

المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات.

أولا: تعريف أدلة الإثبات.

أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، فمعظم جهد المدقق الذي يبذل في تكوين رأيه عن القوائم المالية، إنما يتمثل في جمع وتقييم أدلة وقرائن التدقيق.[1]

تعرف أدلة الإثبات كذلك على أنها الأساس المعقول لإبداء الرأي في القوائم المالية، حيث يستخدمها المدقق كأساس لاتخاذ قرارات معينة باعتبارها توفر له الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المدقق حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية.[2]

ثانيا: خصائص أدلة الإثبات.

توجد خاصيتين رئيسيتين يجب توفرهما في أدلة الإثبات وهما الكفاية والملائمة ونوضحهما كما يلي:[3]

1. الكفاية: وهي أن تكون الأدلة التي يحصل عليها المدقق بالقدر الكافي والضروري لتدعيم رأيه بشأن عدالة القوائم المالية المقدمة، بمعنى أن الكفاية تعتبر قياس لكمية أدلة الإثبات وتعتمد على التقدير الشخصي للمدقق، وفقا لظروف المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، والاعتبارات الموالية يمكن أن تساعد المدقق في تحديد كفاية أدلة الإثبات:

- ✓ طبيعة العنصر محل الفحص والأهمية النسبية للأخطاء المتوقع حدوثها بخصوص هذا العنصر.
- ✓ أنواع الأدلة المتوفرة للمدقق ومدى ارتباطها بالعنصر محل الفحص.
- ✓ تكلفة الحصول على الدليل.

2. الملائمة: وتعني قياس نوعية أدلة الإثبات ومدى موثوقيتها، حيث ينظر إلى ملائمة الدليل من حيث علاقته بهدف التدقيق لتكوين رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية إعداد التقرير.

ثالثا: أنواع أدلة الإثبات.

هناك العديد من أدلة الإثبات في عملية التدقيق وأهمها:

1. الوجود الفعلي: يقصد بالوجود الفعلي المعاينة المادية للأصول الملموسة، حيث يتم التأكد من وجود الأصل بصورة ملموسة عن طريق الجرد والمعاينة، وإجراءات التأكد تشمل الأصول الملموسة سواء كانت

---

[1] وليام توماس، أمرسون هنكي، مرجع سبق ذكره، ص: 311.

[2] محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص: 271.

[3] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 177، 178.

ثابتة متداولة، وبالتالي فالفحص الفعلي وسيلة مباشرة للتأكد من الوجود الفعلي للأصل وينظر إليه على أنه أكثر أدلة الإثبات المفيدة في عملية التدقيق، إلا أنه غير كافي لأنه يقوم بجرد وجود الأصل وليس ملكيته.[1]

2. المستندات: يتمثل الفحص المستندي في قيام المدقق بفحص المستندات ودفاتر العميل للتحقق من المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية والتعرف على أنشطة العميل، وتحديد مدى القيد في الدفاتر بصورة منظمة ويتاح أمام المدقق كم هائل من المستندات. ويوجد ثلاثة أنواع من المستندات:[2]

- ✓ مستندات معدة خارج المؤسسة ومستعملة داخلها كفواتير الشراء مثلا.
- ✓ مستندات معدة داخل المؤسسة ومستعملة خارجها كفواتير البيع.
- ✓ مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة كالدفاتر المحاسبية.

3. المصادقات: تعتبر المصادقات من أقوى أنواع أدلة الإثبات وهي عبارة عن عملية الحصول على أدلة الإثبات من خلال الاتصال المباشر مع طرف ثالث استجابة للحصول على معلومات بخصوص بند معين في القوائم المالية، كالمصادقات التي يتم الحصول عليها من المدينين والدائنين بخصوص صحة أرصدتهم. وتأخذ المصادقات الأشكال التالية:[3]

أ. المصادقات الإيجابية: عبارة عن وسيلة اتصال يتم توجيهها إلى المدين، ويتم فيها الطلب منه بالتأكيد بشكل مباشر ما إذا كان الرصيد الموجود في طلب المصادقة رصيدا صحيحا أو غير صحيح ، وترسل هذه المصادقات للمدينين ذوي الأرصدة الكبيرة أو في حالة عدم ثقة المدقق بنظام الرقابة الداخلية.

ب. المصادقات السلبية: ترسل للمدينين ويطلب منهم إعلام المدقق في حالة عدم صحة الرصيد فقط، أي أن المدين مطالب بالرد في حالة عدم موافقته على الرصيد المبين بالمصادقة.

ج. المصادقات العمياء: وهي مصادقات لا يذكر فيها الرصيد المراد التصديق عليه في الخطاب الموجه للعميل، و إنما يطلب المدقق في المصادقة إقرارا كتابيا بالرصيد المستحق كما هو في دفاتر المؤسسة.

4. التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي أحد الأساليب الملائمة لإجراء المقارنات في أي مرحلة من مراحل التدقيق وهذا للتأكد من أن كل العمليات المحاسبية أتت كما ينبغي لها. وأهم أدوات التحليل المالي النسب المالية التي يمكن استخدامها كأداة لقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وكذا تستخدم لقياس الأداء

---

[1] هاني فرحان الزايغ، دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص: 65، 66.

[2] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[3] هاني فرحان الزايغ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 81- 85.

المالي للمؤسسة ومقارنته بقطاعات مماثلة.[1]

5. الإستفسار من العميل: وهي شهادات يحصل عليها المدقق من إدارة المؤسسة، تكون شفهية أو مكتوبة كرد على أسئلة المدقق، ورغم توافر كم كبير من الأدلة التي يمكن الحصول عليها من العميل، إلا أنه لا يمكن اعتبارها أدلة ذات حجية عالية لأنها قد تكون متحيزة لمصلحة العميل أي قد تتعمد الإدارة إخفاء معلومات عن المدقق قد تكون مهمة في تكوين رأيه.[2]

6. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن سلامة نظام الرقابة الداخلية يعتبر معيار للحكم على مدى انتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء والتلاعب، ولا نقصد بهذا بوجود النظام كونه مكتوب في لوائح وتعليمات وإنما لابد أن يكون منفذا وموضوعا حيز التطبيق العملي، أما في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية فهذا يدل على إمكانية توفر السجلات على الأخطاء والتلاعبات مما يدفع بالمدقق إلى توسيع نطاق الاعتبارات، أي حجم العينة المختارة.[3]

7. صحة الأرصدة من الناحية الحسابية: وهي العمليات الحسابية التي يقوم بها المدقق بهدف التأكد من صحة بعض النتائج أو الأرصدة الهامة، ومن أمثلتها عمليات الجمع والطرح والضرب و القسمة وكذا بعض النسب المئوية التي يمكن تدقيقها، وتعتبر من أدلة الإثبات القوية لأن المدقق هو الذي يتولاها بنفسه.[4]

المطلب الرابع: تقرير التدقيق الخارجي.

يعتبر تقرير التدقيق الخارجي منتج عملية التدقيق، وهو أداة اتصال يتمكن المدقق من خلالها توصيل النتائج المتوصل إليها ورأيه حول القوائم المالية لمختلف الأطراف ذات المصلحة وهو آخر خطوة في عملية التدقيق.

أولا: تعريف تقرير التدقيق الخارجي.

يعرف تقرير المدقق الخارجي على أنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون مؤهلا لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه، وكذا بهدف إبداء رأي فني محايد عن ما إذا كانت البيانات المالية التي أعدتها المؤسسة تعطي صورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها في السنة المالية محل التدقيق.[5]

---

[1] أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

[2] حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة مدخل معاصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر، 2007، ص:206.

[3] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[4] محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص: 278.

[5] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 450.

ويعتبر كذلك التقرير خلاصة ما توصل إليه المدقق من خلال مراجعته والتعرف على أنشطة المؤسسة، وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، ويعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المدقق.[1]

ثانيا: عناصر تقرير التدقيق الخارجي.

يجب أن يتضمن تقرير التدقيق الخارجي مجموعة من العناصر وحسب المعيار الدولي للتدقيق رقم(700) يمكن تلخيص هذه العناصر فيما يلي:[2]

1. عنوان التقرير: حيث تتطلب معايير التدقيق الدولية أن يكون هناك عنوان للتقرير، وأن يحتوي على مصطلح "المستقل" أو "المحايد" في العنوان، وهذا من أجل تمييز تقرير المدقق عن التقارير التي تصدر من جهات أخرى.

2. الجهة التي يوجه إليها التقرير: يجب أن يوجه التقرير بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف التكليف بالتدقيق، ويوجه التقرير عادة إلى المساهمين أو مجلس الإدارة.

3. الفقرة الافتتاحية: يؤدي وجود الفقرة الافتتاحية من التقرير إلى تحقيق الأمور التالية:

- ✓ الإشارة في تعبير بسيط إلى قيام المدقق بأداء عملية التدقيق.
- ✓ أن يذكر المدقق أنواع القوائم المالية التي قام بتدقيقها بالاسم والفترة التي تغطيها.
- ✓ الإشارة إلى أن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية.
- ✓ أن مسؤولية المدقق هي فقط إبداء الرأي الفني حول القوائم المالية بناء على أعمال التدقيق التي قام بها.

4. فقرة النطاق: تمثل هذه الفترة بيانا فعليا يتعلق بما قام به المدقق خلال عملية التدقيق، ويجب أن يذكر في بداية الفقرة اتباع المدقق لمعايير التدقيق المعمول بها ويلي ذلك الجوانب الهامة في عملية التدقيق.

وتوضح الفقرة أنه يتم تدقيق القوائم المالية بهدف البحث عن التحريفات ذات الأهمية النسبية والتي تؤثر على اتخاذ القرارات، وتناقش باقي محتويات الفقرة عملية جمع الأدلة وتوضيح اعتقاد المدقق بأنه تم التوصل إلى الأدلة الملائمة لإبداء الرأي، وكذا الإشارة إلى اعتماد أسلوب العينة بدلا من تدقيق جميع العمليات والأرصدة بالقوائم المالية، بالإضافة إلى قيام المدقق بتقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية والإفصاح والعرض في هذه القوائم.

---

[1] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

[2] حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/ 2009، ص ص: 80، 81.

5. فقرة الرأي: فيها يتم عرض النتائج المتوصل إليها من قبل المدقق بناء على الاختبارات التي قام بها، ويمثل هذا الجزء جانبا هاما من التقرير حيث تتم الإشارة إلى رأي المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي، وهذا وفقا لإطار التقارير المالية.

6. اسم المدقق: تحديد اسم المدقق أو اسم مكتب التدقيق حسب ما هو مناسب.

7. عنوان المدقق: يجب أن يتضمن التقرير اسم موقع محدد ويكون عادة المدينة التي يدير فيما المدقق مكتبه.

8. تاريخ التقرير: يجب على المدقق أن يوقع تقريره ويؤرخه بتاريخ إكمال عملية التدقيق، ويجب أن لا يكون هذا التاريخ يسبق تاريخ توقيع الإدارة على البيانات المالية وإعدادها للقوائم المالية.

9. توقيع المدقق: يجب أن يوقع التقرير باسم مكتب التدقيق أو بالاسم الشخصي للمدقق أو بكلاهما.

ثالثا: خصائص تقرير التدقيق الخارجي.

توجد مجموعة من الخصائص يمكن من خلالها الحكم على نوعية التقرير وهي كما يلي:[1]

- ✓ يعتبر تقرير التدقيق وسيلة الاتصال الرئيسية بينه وبين مختلف المستخدمين من أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- ✓ من الضروري إعداده في وقت مبكر بعد إقفال حسابات المؤسسة.
- ✓ يجب أن يكون منظما ومعروضا بطريقة سليمة وينطوي على الحقائق الهامة والمفيدة والمعبرة.
- ✓ لا ينبغي أن يشتمل التقرير على أي ملاحظات غامضة إنما يجب أن تكون واضحة مختصرة وشاملة.
- ✓ يجب أن تكون جميع العبارات الواردة في التقرير حقيقية ومدعمة بأوراق المراجعة والتي يحتفظ بها، ومعروضة بصدق وموضوعية.

رابعا: أنواع تقارير عملية التدقيق.

إن رأي المدقق حول القوائم المالية يلخص في أربعة أنواع من التقارير:

1. التقرير النظيف (بدون تحفظات): يصدر هذا التقرير إذا توفرت الشروط التالية:[2]

- ✓ تواجد كل القوائم المالية وعدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على القرارات المتخذة.
- ✓ تطبيق المعايير العامة طيلة عملية التدقيق.
- ✓ عرض القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويعني ذلك أيضا توفر الإفصاح الكافي.

---

[1] المرجع السابق، ص ص: 57، 58.

[2] ثناء علي القباني، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

✓ حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تساعده على إبداء رأيه حول القوائم المالية.

2. التقرير بتحفظ(المقيد): يقوم المدقق بالإدلاء برأي متحفظ إذا صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته وانتقاداته التي يرى من الضروري الإشارة إليها، كوجود قيود على نطاق عملية التدقيق أو تعديل في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويجب أن يشتمل التقرير الذي ينطوي على تحفظات فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظات.[1]

3. التقرير السلبي: يصدر هذا التقرير عند عدم اقتناع المدقق بأن البيانات المالية ومن جميع جوانبها المادية تمثل المركز المالي وأنها مضللة، حيث يتم إعطاء هذا الرأي عندما يتوصل المدقق بعد عملية التدقيق الموسعة من أن المؤسسة لم تطبق الإجراءات الضرورية وكذا المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو تقرير نادر الحدوث.[2]

4. الامتناع عن إبداء الرأي: وهذا يعني أن المدقق لا يستطيع إعطاء رأي فني محايد عن القوائم المالية محل التدقيق، وهذا نتيجة ظروف معينة يمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

✓ وجود قيود مفروضة على عمل المدقق تفرضها عليه إدارة المؤسسة، كمنعه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بشأن أرصدتهم لدى المؤسسة.

✓ وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التنبؤ بنتائجها المستقبلية على القوائم المالية كالدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة محل التدقيق.

✓ في حالة قيام زميل آخر للمدقق الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية في هذه الحالة يمتنع عن إبداء الرأي عليها.

✓ إذا تعذر على المدقق الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تسمح له بإبداء رأيه.

---

[1] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 42، 43.

[2] هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 168.

[3] محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

الخلاصة

بناء على ما سبق نستخلص أن عملية التدقيق ظهرت وتطورت تزامنا مع التغيرات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى بلورتها كمهنة لها مبادئ ومعايير تعتبر كإرشادات يستند إليها المدقق خلال أدائه لمهمته، وكذا في إعداد تقريره الذي يعتمد كأساس لاتخاذ القرار.

حيث تطورت أهداف التدقيق من مجرد أداة تعمل على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات إلى مهمة مستقلة هدفها إعداد تقرير يتضمن الرأي الفني المحايد حول صحة القوائم المالية ومدى مصداقيتها في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة.

وتسير عملية التدقيق وفق عملية منظمة ومنهجية تتمثل في مجموعة من الخطوات تنطلق من قبول المهمة والتخطيط لها، إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية، وكذا جمع الأدلة الملائمة والكافية التي يستند إليها لإبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية للمؤسسة وصحة مركزها المالي الذي يكون متضمن في تقرير التدقيق الخارجي.

ويوفر تقرير المدقق الخارجي معلومات موثوقة حول الوضع المالي للمؤسسة، مما يساعدها في اتخاذ مختلف القرارات ولعل أهمها القرارات المالية، وسنتطرق في الفصل الثاني إلى مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ هذا النوع من القرارات على مستوى المؤسسة.

الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

الخلاصة

الفصل الثاني: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

تسعى المؤسسات الحديثة في معظم دول العالم إلى مواكبة التغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية المحيطة بها والتي تمتاز بالتنافسية والعولمة، و لذلك تتخذ المؤسسات العديد من القرارات الفعالة من أجل مسايرة الأوضاع الاقتصادية وهذا بهدف ضمان مكانتها التنافسية.

وتعد القرارات المالية من أهم وأصعب القرارات المتخذة داخل المؤسسة، باعتبارها ذات تأثير كبير على بقائها واستمراريتها، فهي تعتبر قرارات مصيرية تمثل رهان ومخاطرة لإدارة المؤسسة، فتحقيق الفعالية في عملية اتخاذ هذه القرارات يعتمد بدرجة كبيرة على مدى موثوقية ومصداقية المعلومات المتاحة باعتبارها أساس لاتخاذ أي قرار.

إن صحة المركز المالي للمؤسسة وعدالة قوائمها المالية تعد أساس اتخاذ أي قرار مالي، كما تعتبر الهدف الذي يسعى المدقق الخارجي للتأكد منه والتقرير عنه. وعليه فمخرجات عملية التدقيق الخارجي والمتمثلة في القوائم المالية المدققة والمعلومات ذات المصداقية تعد مدخلات لاتخاذ القرارات المالية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار.

تعتبر عملية اتخاذ القرار من المهام الرئيسية في المؤسسة، وهي جوهر العملية التسييرية، ومع التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال أصبحت هذه العملية تتصف بالتعقيد وتحتاج إلى مهارة أكثر، فقد أصبح من الضروري على متخذ القرار في جميع المستويات الإدارية أن يسعى لتنمية معارفه في حل المشكلات واتخاذ القرارات بناء على أساليب سليمة.

المطلب الأول: مفهوم عملية اتخاذ القرار.

يمكن توضيح مفهوم عملية اتخاذ القرار من خلال تعريفها وتوضيح عناصرها وكذا أهميتها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: تعريف عملية اتخاذ القرار

قبل التطرق إلى تعريف عملية اتخاذ القرار يجب معرفة ما المقصود بالقرار، وهناك عدة تعاريف نذكر أهمها وهي كالتالي :

يعرف القرار بأنه:" اختيار أنسب وليس أمثل للبدائل المتاحة أمام القرار لإنجاز الهدف أو الأهداف المرجوة، أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب".[1]

كما عرف"simon" القرار بأنه:" اختيار بديل من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة جديدة ناتجة عن عالم متغير وهو جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال".[2]

ويعرف كذلك القرار على أنه:"عبارة عن تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم اختيارها من بين البدائل الممكنة".[3]

من خلال التعاريف السابقة يعرف القرار على أنه مفاضلة بين عدة بدائل متاحة، من خلال الاعتماد على معايير اقتصادية وهذا بهدف الوصول إلى هدف معين.

أما عملية اتخاذ القرار فهي تستند إلى القرار وهو الناتج النهائي لهذه العملية، وتعرف بأنها:" مجموعة من الخطوات الشاملة والمتسلسلة التي تهدف إلى إيجاد حل لمشكلة معينة، أو لمواجهة حالة طارئة أو موقف معين، وذلك لتحقيق أهداف مرسومة".[4]

---

[1] حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص: 99.

[2] مؤيد عبد الحسين الفضل، المنهج الكمي في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:205.

[3] حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص:251.

[4] مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، عمان، 2009، ص: 50.

كما تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها:" عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية وللموارد المتاحة للمؤسسة".[1]

وحسب هذا التعريف فإن اتخاذ القرار هو عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة أمام المؤسسة واختيار البديل الأنسب وهذا لتحقيق أهدافها وفقا لمعطيات بيئتها الداخلية والخارجية.

كما عرفها هاريسون بأنها:" إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما، وذلك بعد الفحص الدقيق للبدائل المختلفة التي يمكن اتباعها، أو هي لحظة اختصار بديل معين بعد تقييم بدائل وفقا لتوقعات مختلفة لمتخذ القرار".[2]

وحسب هذا التعريف فعملية اتخاذ القرار هي عملية يقوم من خلالها متخذ القرار باختيار البديل الأنسب وهذا بعد تقييمه الدقيق للبدائل المتاحة أمامه وفقا لتوقعاته المختلفة.

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل وبسيط لعملية اتخاذ القرار على أنها عملية تقييم للبدائل المتاحة أمام المؤسسة من أجل اختيار بديل أمثل بغرض تحقيق أهدافها، حيث يستند متخذ القرار في مفاضلته بين هذه البدائل إلى معطيات بيئتها الداخلية والخارجية.

ثانيا: عناصر عملية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة عليها.

1. عناصر عملية اتخاذ القرار: تعد عناصر عملية اتخاذ القرار ذات أهمية كبيرة إذ تتضمن جميع العناصر الفعالة من أجل إنجاز قرار مراد اتخاذه في مسألة معينة وتتمثل في:[3]

أ. متخذ القرار: قد يكون فرد، جماعة أو مؤسسة تتمتع بسلطة تمنحه القدرة على اتخاذ القرار، وإلزام الآخرين بتنفيذه.

ب. موضوع القرار: فهو يرتبط بمشكلة ما لابد من معالجتها، أو تصحيح انحراف، أو تعديل سلوك معين.

ج. الأهداف والدوافع: حيث أن لكل قرار دافع معين هدف مراد تحقيقه، فالقرار المتخذ لابد أن يساهم في إنجاز أهداف حقيقية بفعالية وكفاءة، وتعتمد نتائج القرارات على أهمية الدوافع التي تحرك هذا السلوك.[4]

---

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات منظمات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص: 78.

[2] علي الشرقاوي، العملية الإدارية، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص ص: 128، 129.

[3] خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 167، 168.

[4] أسامة خيري، القيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 186.

د. البدائل المتاحة: وهي أهم عناصر اتخاذ القرار، حيث أن كل مشكلة تتوفر بشأنها بدائل عديدة ومتنوعة ويتم انتقاء الأجدر والأنسب كحل لهذه المشكلة.

هـ. البيئة المناسبة لاتخاذ القرار: وهي كذلك عامل أساسي وتشمل البيئة الداخلية والخارجية، كطبيعة المناخ التنظيمي، كفاءة العاملين والسياسات العامة للمنظمة كل هذه العناصر تشكل مناخ مناسب لنجاح القرار المراد اتخاذه في ظل الظروف والمعالم البيئية المختلفة.

و. توفر المعلومات والبيانات: وتشكل ركن أساسي في عملية نجاح القرار المراد اتخاذه، فعملية توفير المعلومات بالكمية المطلوبة والنوعية الملائمة وبالأوقات المناسبة تعد حصيلة أساسية يلجأ إليها متخذ القرار لتحقيق الأهداف المراد إنجازها.

2. العوامل المؤثرة على عملية اتخاذ القرار: قد تختلف هذه العوامل من مؤسسة إلى أخرى ونذكر أهمها:[1]

أ. عوامل البيئة الخارجية: وتشمل الفرص والتهديدات وهي كالتالي:

- ✓ الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية السائدة.
- ✓ التطورات التكنولوجية، الفوارق الاجتماعية ومستويات المعيشة.
- ✓ العوامل التنظيمية والاقتصادية كالقوانين الحكومية والتشريعات والرأي العام.
- ✓ درجة المنافسة.

ب. عوامل البيئة الداخلية: وتتمثل في نقاط القوة والضعف بالمؤسسة ونذكر أهمها:

- ✓ عدم وجود نظام للمعلومات يفيد متخذ القرار بشكل جيد.
- ✓ عدم وضوح الهيكل التنظيمي والمسؤوليات.
- ✓ حجم المؤسسة ودرجة انتشارها الجغرافي(الفروع).
- ✓ درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- ✓ مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة.

ج. عوامل شخصية: تتعلق بقدرات متخذ القرار وشخصيته، فالسلوك الشخصي لمتخذ القرار ومميزاتهم الفردية تؤثر تأثيرا بارزا في عملية اتخاذ القرار، وهذا يبرز نوعية القرارات المتخذة ومدى نجاحها، فكل مدير له أسلوبه مهما تساوت الكفاءات والمهارات.

---

[1] عبد الحميد دادة، أثر نظام المعلومات لمراقبة التسيير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نظم المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص ص: 43- 45.

د. عوامل نفسية: فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به، ويتضح تأثيرها في عملية اتخاذ القرار في مرحلة اختيار البدائل.

هـ. تأثير عنصر الزمن: فكلما كان الزمن المتاح أمام متخذ القرار لاتخاذ قراره كبير كلما كانت البدائل المطروحة أكثر والنتائج أقرب إلى الصواب، وإمكانية التحليل للمعلومات متاح أكثر والعكس صحيح.

و. أهمية القرار: كلما ازدادت أهمية القرار ازدادت ضرورة جمع المعلومات الكافية عنه، وتبرز أهمية القرار من خلال عدد الأفراد المتأثرة بالقرار، تكلفة القرار المتخذ والعائد والوقت اللازم لاتخاذه.

ز. عوامل ظروف القرار: ويقصد بهذا العامل الظروف البيئية المحيطة بالقرار وقد قسمت بيئة القرار إلى أربعة أنواع:[1]

✓ **بيئة الأكادة التامة:** حيث تكون بيئة القرار مستقرة وبسيطة تحتوي على عدد قليل من العوامل والتي تبقى ثابتة خلال فترة اتخاذ القرار.

✓ **بيئة عدم الأكادة الكلية:** وتكون بيئة القرار متغيرة ومعقدة تحتوي على عدد كبير من العوامل والتي تتغير طيلة فترة اتخاذ القرار.

✓ **بيئة عدم الأكادة الجزئية:** بيئة القرار مستقرة لكنها معقدة تحتوي على عدد كبير من الأطراف التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، لكنها تبقى ثابتة أثناء فترة اتخاذ القرار.

✓ **بيئة التضارب:** وتكون بيئة القرار بسيطة لكنها متغيرة تحتوي على عدد قليل من العوامل لكنها تتغير خلال فترة اتخاذ القرار.

ثالثا: أهمية القرار.

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ بصدده قرار ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمؤسسة، أو أي وظيفة إدارية من تخطيط، تنظيم، توجيه، ورقابة ما لم يصدر قرار يحدد من يقوم بها، متى، أين وبأي تكلفة، وتكمن أهمية اتخاذ القرار على مستوى المؤسسة فيما يلي:[2]

1. اتخاذ القرارات هي عملية مستمرة: حيث يمارس اتخاذ القرار في مجال العمل على مستوى المؤسسة بشكل مستمر ومتتابع في مختلف المجالات كالإنتاج والتسويق والتمويل وغيرها.

---

[1] بلقاسم مرغني، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نظم المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص ص: 59، 60.

[2] أحمد ماهر، اتخاذ القرار بين العلم والتطبيق، الدار الجامعية، السكندرية، 2008، ص ص: 34- 36.

2. اتخاذ القرار أداة المدير في عمله: فاتخاذ القرار هو أداة المدير التي بواسطتها يمارس عمله الإداري حيث يقرر ما يجب عمله، من يقوم به، متى وأين.

3. القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة: فهذا النوع من القرارات له تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها لأنه يرتبط بالمدى الطويل في المستقبل.

4. اتخاذ القرارات أساس لإدارة وظائف المؤسسة: فالدور الإداري في وظائف المؤسسة يحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بإدارة الجوانب المختلفة لهذه الوظائف، كتحديد حجم الإنتاج، خطوط الإنتاج التوزيع، الترويج، تحديد مصادر التمويل، تعيين الأفراد وإنهاء خدماتهم وغيرها.

5. اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية: ففي مجال التخطيط يتم اتخاذ قرارات بصدد صياغة رسالة المؤسسة والإستراتيجيات الخاصة بها، وكذا قرارات خاصة بخطط الإدارة والخطط التنفيذية والميزانيات التقديرية، أما في مجال التنظيم فيتم اتخاذ القرارات التي تمس الهياكل التنظيمية وأي تعديلات تمس هذه الهياكل، تحديد نوع وحجم السلطات والصلاحيات لكل وظيفة، وفي مجال التوجيه تتخذ قرارات تمس أساليب تحفيز العاملين، طرق الاتصالات بين العاملين وكذا طرق التنسيق بين وظائف المؤسسة، وأخيرا في مجال الرقابة فالقرارات المتخذة تمس تحديد مؤشرات الإنتاجية والأداء ومعايير الجودة، وقرارات تمس الانحرافات وأساليب علاجها وكذا الرقابة على أداء العاملين.

المطلب الثاني: أنواع القرارات.

تتنوع القرارات المتخذة وهذا لتنوع المشاكل التي يعالجها القرار، أهميته، اختلاف الظروف التي يتخذ فيها هذا القرار، وكذا اختلاف وجهات نظر الكتاب والمختصين ومن بين هذه التصنيفات نجد:

أولا- تصنيف القرارات وفقا لأهميتها: ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1. القرارات الإستراتيجية: وهي قرارات متعلقة بتحقيق الأهداف والاستراتيجيات والسياسات الرئيسية للمؤسسة والرقابة على الأداء العام لها، وهي تشمل الخطط طويلة الأمد حيث يتم اتخاذ هذه القرارات من قبل الإدارة العليا لما لها من تأثير كبير على مركز المؤسسة في المستقبل، ومن أمثلتها القرارات المتعلقة بإنتاج منتجات جديدة، الدخول إلى أسواق جديدة، الاندماج واختيار موقع المؤسسة.[1]

2. القرارات التكتيكية(الإدارية): وهي قرارات تتخذ على مستوى إداري متوسط غالبا هم رؤساء الأقسام والإدارات، فعند هذا المستوى يقوم المديرون باتخاذ قرارات لحل مشكلات التنظيم كتفويض الصلاحيات وتحديد مسار العلاقات بين العاملين، وكذا الرقابة على الأداء بالإضافة إلى قرارات متعلقة بكيفية

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص: 21.

الاستخدام الفعال لموارد المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها.[1]

3. القرارات التشغيلية(التنفيذية): تتعلق بالتوزيع الداخلي للموارد، وترجمة الأهداف والخطط إلى مهام وأعمال تنفيذية قصيرة الأمد، وعادة ما تكون هذه القرارات متكررة وتتعلق بالأعمال الروتينية كالغيابات والإجازات، وهي من اختصاص الإدارة التنفيذية في المؤسسة.[2]

ثانيا- تصنيف القرارات حسب قابلية برمجتها: وتصنف إلى نوعين:

1. القرارات المبرمجة: وهي القرارات المخططة سلفا، وتتناول مشكلة روتينية حيث يتم تحديد أساليب وإجراءات حل أي مشكلة وكيفية التعامل معها مسبقا، ومن أبرز أمثلتها إعادة طلب شراء نوع معين من المواد الخام، أو قرارات التعيين والتوظيف والإجازات حيث يتم توضيح الإجراءات الخاصة بكل حالة من الحالات المذكورة، وذلك من واقع اللوائح المعمول بها في مجال المشتريات أو شؤون العمال.[3]

2. القرارات غير المبرمجة: هي القرارات التي تتغير مع تغير موضوعات عملية اتخاذ القرار، أي هي القرارات التي تتعامل مع المواقف غير المحددة أو المألوفة كقرار إنتاج منتجات جديدة، التوسع(إنشاء مصنع جديد) وقرار الدخول إلى أسواق جديدة.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن معظم القرارات التي تتخذ في المستويات التشغيلية(التنفيذية) هي قرارات مبرمجة، أما القرارات غير المبرمجة فهي تمثل الصفة السائدة للقرارات التي يتم اتخاذها في المستويات الإدارية العليا.[5]

ثالثا- تصنيف القرارات وفقا لطريقة اتخاذها: ويمكن تصنيفها إلى:[6]

1. قرارات جماعية: وهي قرارات تستند إلى المشاركة والمشاورة في اتخاذ القرار، وهذا النوع يمثل الاتجاهات والأنماط الديموقراطية التي من خلالها يتم الاستعانة بآراء العاملين وإعطاء مساحة للتفاعل والتعامل في بناء القرارات المراد اتخاذها في المؤسسة.

2. قرارات فردية: تشمل القرارات التي غالبا ما يتم اتخاذها من قبل المدير أو الرئيس دون أن يستعين بمشاورة أو مشاركة الآخرين في الرأي المتخذ، وهي تعكس الأسلوب البيروقراطي التسلطي في الإدارة.

---

[1] حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

[2] محمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص: 19، 20.

[3] محمد الصيرفي، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الرمقاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008، ص: 248.

[4] عبد الحميد دادة، ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39، 40.

[5] عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[6] خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 179، 180.

رابعا- تصنيف القرارات وفقا لدرجة الثقة في المعلومات المتاحة: وتصنف إلى ثلاثة أنواع كالتالي:

1. قرارات في ظل حالة التأكد التام: وهي أبسط أنواع القرارات التي تواجه متخذ القرار حيث يستطيع تحديد نتائج كل بديل من البدائل المتوفرة بشكل مؤكد، وذلك يعود إلى توفر البيانات والمعلومات اللازمة حسب طبيعة المشكلة، وتكون بيئة اتخاذ القرار مستقرة.[1]

2. قرارات في ظل حالة المخاطرة: تفترض هذه الحالة أن متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج لكنه لا يعلم أي هذه النتائج ستحدث.[2] فإذا كان متخذ القرار يرغب في اختيار إستراتيجية أو بديل من بين عدة بدائل متاحة لديه، فإنه يقوم بحساب القيمة المتوقعة لكل إستراتيجية ويختار الإستراتيجية التي تحقق أكبر قيمة متوقعة في حالة تعظيم الربح(أكبر عائد)، وأقل قيمة في حالة تدنية التكاليف(أقل تكلفة).[3]

3. قرارات في حالة عدم التأكد التام: في هذه الحالة يكون متخذ القرار غير متأكد من احتمالات الأحداث المتعددة، ذلك لعدم وجود تجارب في الماضي تمكنه من تقدير الاحتمالات.[4]ويواجه متخذ القرار عدة حالات طبيعية، حيث يكون في موقف ليس لديه فيه المعلومات الكافية، والكاملة عن مختلف الأحداث، وبالتالي لا يستطيع إعطاء احتمالات للنتائج المرتبطة بالبدائل المختلفة لحل المشكلة، فيتم اتخاذ قرار غامض.[5]

خامسا- تصنيف القرارات وفقا لوظائف المؤسسة: وتصنف كما يلي:

1. قرارات تتعلق بالعنصر البشري: وتتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين، طرق الاختيار والتعيين، وكيفية تدريب العاملين، وكذا أسس تحليل وتوصيف الوظائف وأسس دفع الأجور وطرق الترقية، بالإضافة إلى كيفية معالجة الشكاوي والتأخير، وعلاقة المؤسسة بالنقابات والاتحادات العمالية.[6]

2. قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها: تتضمن القرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، الإجراءات الواجب اتباعها والسياسات وبرامج العمل، قواعد اختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم وفصلهم، أساليب التحفيز والاتصال، والمعايير الرقابية والنمط القيادي الملائم.[7]

---

[1] سهيلة عبد الله سعيد، الأساليب الكمية و بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 19.

[2] خليل محمد العزاوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 21.

[3] محمد رسلان الجيوسي، جميلة جاد الله، الإدارة-علم وتطبيق-، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 75.

[4] سهيلة عبد الله سعيد، ، مرجع سبق ذكره، ص:19.

[5] صفاء لشهب، نظام مراقبة التسيير وعلاقته باتخاذ القرار-دراسة حالة مؤسسة إنتاج المياه المعدنية لموزاية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 21.

[6] نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 249.

[7] عبد القادر عيادي، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2007، ص: 48.

3. قرارات تتعلق بالإنتاج: تشمل القرارات الخاصة باختيار موقع المصنع، أنواع الآلات المستخدمة، كيفية الحصول على المواد الخام، تصميم المصنع الداخلي، طريقة الإنتاج، التخزين وحجمه، وطرق دفع أجور العمال القائمين على وظيفة الإنتاج.[1]

4. قرارات تتعلق بالتسويق: وهي قرارات بخصوص نوعية السلع التي سيتم بيعها، مواصفاتها، الأسواق المستهدفة، وسائل الدعاية والإعلان، أسعار البيع، دراسة السوق والتغيرات في أذواق المستهلكين.[2]

5. قرارات تتعلق بالتمويل: القرارات التي تتخذ في هذا المجال تحدد رأس المال اللازم ورأس المال العامل، السيولة النقدية وطرق ومصادر التمويل، كما تتضمن تحديد نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها والإجراءات المحاسبية الخاصة بذلك.[3]

سادسا– تصنيف القرارات حسب البعد الزمني: وتقسم كذلك إلى نوعين:[4]

1. القرارات قصيرة الأجل(الروتينية): هي قرارات تتخذ على أساس يومي مثل معالجة موضوع تأخر العمال، زيادة نسبة الوحدات المنتجة، وأهم ما يميز هذه القرارات أن آثارها تتحقق ضمن فترة زمنية قصيرة لا تتعدى الدورة التشغيلية للمؤسسة ولاتخاذ هذه القرارات يفترض توفر الطاقات الإنتاجية، فهي قرارات تتعلق بالتعامل مع أحد متغيرات نشاط المؤسسة وهذا يمنح الإدارة حرية التحكم بمستوى نشاطها التشغيلي.

2. القرارات طويلة الأجل: وهي قرارات تتطلب الالتزام بمنتجات وخدمات معينة لفترة طويلة، تحتاج إلى إنفاق رأسمالي كبير وتحمل تكاليف أكثر، وهي تهتم بتكوين الطاقة الإنتاجية، وكذا شراء الآلات والمعدات وتعيين الموظفين الرئيسيين بالمؤسسة.

المطلب الثالث: خطوات اتخاذ القرار.

تمر عملية اتخاذ القرار بعدد من المراحل والخطوات المتسلسلة، وبالرغم من اختلاف هذه الخطوات من حيث صياغة شكلها إلا أن جوهرها هو نفسه، ونلخص هذه الخطوات كما يلي:

أولا– تشخيص وتحديد المشكلة: وتعتبر أهم مراحل اتخاذ القرار وذلك لتوقف المراحل الموالية عليها، ففي هذه الخطوة يتم البحث عن المشكلة الحقيقية وليس ظواهرها، ويعتبر عامل الزمن من العوامل الهامة في هذه المرحلة فمن الضروري تخصيص فترة كافية لهذه الخطوة لا أكثر ولا أقل، فالوقت الأكثر يزيد من تعقيدها

---

[1] نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

[2] عبد القادر عيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[3] ياسين سالمي، الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة –دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع GPL البليدة–، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص: 36.

[4] محمد تيسير عبد الحكيم الرجبي، المحاسبة الإدارية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 143، 144.

والوقت الأقل يؤدي إلى التشخيص الخاطئ.[1]وتتكون هذه المرحلة من ثلاث مراحل فرعية هي:[2]

1. الاستكشاف: يعني متابعة الموقف الحالي في ضوء الظروف المتغيرة والتي قد تؤدي إلى ظهور مشكلة وفي هذا الإطار يجب التمييز بين الأسباب الظاهرية والحقيقية للمشكلة وعدم الخلط بين أعراضها ومسبباتها.

2. التعرف الدقيق على نوع المشكلة: أي التحديد الدقيق لحجم الاختلاف بين الموقف الحالي والموقف المطلوب وترجمة ذلك بشكل كمي ونوعي.

3. التشخيص: ويقصد به تجميع بيانات إضافية وتحديد المتغيرات المؤثرة على المشكلة، والنتائج المترتبة عن وجودها.

ثانيا- تحليل المشكلة: ويقصد بتحليل المشكلة تصنيفها وتوفير المعلومات المتعلقة بها، وتعني عملية التصنيف تحديد مسؤولية اتخاذ القرار سواء كانت مسؤولية أو تنفيذية، ويقصد بها تحديد القائمين على تنفيذ القرار والمستشارين فيه.[3]أما مرحلة جمع وتوفير المعلومات فتشتمل على جمع البيانات والحقائق والأرقام ذات العلاقة بالمشكلة مع ضرورة تحري الدقة في الجمع والتأكد من مدى صحة المعلومات ومصادر الحصول عليها، وقد تختلف طبيعة البيانات اللازمة من مشكلة إلى أخرى وقد تتوافر بيانات غير كافية لهذا يجب على الإدارة أن تبذل قصارى جهدها لإتمامها لأن سلامة القرارات تتوقف على مدى دقة البيانات والمعلومات. وتمر عملية التحليل بخطوات بدءا بتجزئة المشكلة إلى عناصر، تفحص هذه العناصر وتلمس العلاقة السببية بين تلك العناصر والاعتبارات.[4]

ثالثا- وضع البدائل المناسبة: يعتبر تحديد البدائل الممكنة لحل المشكلة مرحلة مهمة من مراحل اتخاذ القرارات وتتمثل في البحث عن البدائل الممكنة لحل تلك المشكلة، وتلعب الخبرة لدى متخذي القرار دورا رئيسيا في هذا المجال.[5]ويتم في هذه المرحلة قيام متخذ القرار بتطوير أكبر عدد ممكن من البدائل المناسبة لمعالجة المشكلة ويستطيع في ذلك الاعتماد على الخبراء والاستشاريين واستخدام الوسائل العلمية في تحديد البدائل، إضافة لاعتماده على قدراته الشخصية وخبراته، وكذا مقترحات العاملين في نفس حقل المشكلة.[6]

---

[1] علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[2] صفاء لشهب، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

[3] علي الشرقاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 138.

[4] سهيل عبيدات، إدارة الوقت وعملية اتخاذ القرارات والاتصال للقيادة الفعالة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 73.

[5] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات- دراسة حالة مؤسسة اقتصادية-، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص: 115.

[6] خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

رابعا- تقييم البدائل واختيار البديل الأنسب: وتتم في هذه المرحلة عملية المفاضلة بين البدائل من خلال مقارنتها على أساس مزايا وعيوب كل بديل مقارنة بالآخر، وتستلزم هذه المرحلة الرؤية المستقبلية من جانب متخذ القرار لأن المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل لا تظهر إلا في المستقبل. وتعتمد على معايير يتم على أساسها التقييم لهذه البدائل من بينها:[1]

1. الكفاية: حيث يصبح البديل جيدا عندما يكون كافيا لحل المشكلة أو لاستغلال الفرصة موضوع الاهتمام.

2. الجدوى: حيث يصبح البديل ذو جدوى إذا أمكن تطبيقه في حدود القيود المفروضة على المؤسسة داخليا وخارجيا، ويحقق الفوائد والنتائج المرجوة من وراء حل المشكلة أو استغلال الفرصة، أي يجب أن يكون البديل متناسبا مع قيود الوقت والموارد والإمكانيات المالية للمؤسسة.

3. الواقعية: فقد يكون البديل ذا جدوى واضحة لكنه غير واقعي أي لا يتفق مع ثقافة المؤسسة أو مع ظروفها الحالية والمستقبلية.

وعلى متخذ القرار عند اختياره للبديل المناسب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:[2]

- ✓ إمكانية تنفيذ البديل بالإضافة إلى اتفاقه مع أهمية المؤسسة وأهدافها.
- ✓ قبول أفراد المؤسسة البديل واستعدادهم لتنفيذه.
- ✓ درجة تأثير البديل على العلاقات الإنسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد المؤسسة.
- ✓ كفاءة البديل والعائد الذي سيحققه اتباع البديل المختار.
- ✓ مدى ملائمة البديل مع العوامل البيئية الخارجية للمؤسسة.

خامسا- تنفيذ البديل المختار، وهناك من يعتقد أن عملية اتخاذ القرار تنتهي باختيار البديل الأمثل، لكن الواقع أن القرار ليس بإقراره وإنما بتنفيذه، وغالبا لا يقوم متخذ القرار بتنفيذه وإنما عملية التنفيذ تكون من اختصاص المستوى الأول في الإدارة أي العاملون والفنيون و لذلك لابد من التعاون من أجل القيام بالتنفيذ الفعال، وهنا يأتي دور وظيفة التنظيم والإعداد وتحديد المهام والمسؤوليات لتنفيذ هذا القرار، وكذا عملية التحفيز للموظفين ودفعهم لانجازه من خلال تحفيزهم ماديا ومعنويا، ويمكن القول أن التحفيز المعنوي ذو أهمية أكثر من المادي لأن اقتناعهم بالبديل المختار سوف يدفعهم إلى الاهتمام والحرص على تنفيذه.[3]

سادسا- متابعة القرار وتقييمه، وفي هذه المرحلة يتم مقارنة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها

---

[1] ثابت عبد الرحمن إدريس، إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص: 263.

[2] عادل ثابت، سيكولوجيا الإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 61.

[3] علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 24.

والمعايير التي وضعت لتمثيل تلك الأهداف بالنتائج التي حصلنا عليها، وفي حالة وجود انحرافات بين المعايير والنتائج نقوم بدراسة أسبابها ومعالجتها ضمن الخطوات السابقة، وقد تكون المشكلة في تحديد الأهداف أو في تحديد البدائل.[1] وتتم عملية المتابعة من خلال حصيلة المعلومات وتقارير سير العمل والإنجاز التي ترد من مواقع العمل إلى موقع اتخاذ القرار وهو ما يعرف بالتغذية العكسية، وتعين هذه الأخيرة على معرفة مسار العمل وما أنجز منه في سبيل تحقيق الهدف، وعلى اتخاذ القرارات المناسبة بالتصحيح إذا كانت هناك أخطاء أو انحرافات عن الهدف.[2]

المطلب الرابع: أساليب اتخاذ القرار.

هناك أساليب متعددة ومختلفة لاتخاذ القرار وهذا حسب درجة أهمية القرار وتوقيته، وكذا الأطراف المعنية به، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين هما الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة.

أولا- الأساليب التقليدية: وهي الأساليب التي تفتقر للتدقيق العلمي، وتنقسم إلى:

1. أسلوب الحكم الشخصي: يعتمد هذا الأسلوب على نظرة متخذ القرار للأمور وتقديره الشخصي للمواقف والمشكلات، معتمدا في ذلك على تكوينه النفسي، وخبرته السابقة وتأثره بمجريات الأحداث وعليه فهو يعتمد على خلفيته الثقافية والمعلومات والبيانات المتوفرة لديه عند اتخاذه للقرارات. وأهم ما يميز هذا الأسلوب هو الوصول إلى القرار في أقصر وقت ممكن، فعاليته في معالجة المشكلات الروتينية وكذا فتح المجال أمام القدرات الشخصية لمتخذي القرارات.[3]

2. الخبرة والمعرفة: يمر المدير بالعديد من التجارب أثناء أداء مهامه الإدارية يخرج منها بدروس مستفادة من النجاح والفشل تنير له الطريق نحو العمل في المستقبل. وهذه الدروس المستفادة من التجارب الماضية غالبا ما تكسب المدير المزيد من الخبرة التي تساعده في الوصول إلى القرار المطلوب، ولا تقتصر الخبرة المعنية في هذا الأسلوب على خبرة المدير متخذ القرار بل يمكن الاستفادة والتعلم من خبرات المديرين الآخرين الذين سبقوه ومن زملائه و تجاربهم في حل المشاكل الإدارية واتخاذ القرارات الصائبة.[4]

3. إجراء التجارب: وقد بدأ تطبيق هذا الأسلوب في مجالات البحث العلمي ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة، وهذا للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات، وذلك بأن يقوم متخذ القرار نفسه بإجراء التجارب آخذا بعين الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة، والاحتمالات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتوصل من

---

[1] عبد الحميد دادة، ، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[2] سهيل عبيدات، ، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[3] جمال الدين لعويسات، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 73، 74.

[4] سليم بطرس جلدة، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 68.

خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل معتمدا في هذا الاختيار على خبرته العلمية.[1]

4. دراسة الآراء والاقتراحات: يعني هذا الأسلوب اعتماد متخذ القرار على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوئها من اختيار البديل الأفضل، وغالبا ما تقدم هذه الآراء من قبل مستشارين ومتخصصين.[2]

ما يمكن استنتاجه أن الأساليب التقليدية لاتخاذ القرارات التي تعتمد على المعايير الشخصية غير كافية لمواجهة التطورات الجديدة التي شهدتها الإدارة، وبالتالي لابد من الاستعانة بأساليب ونظريات علمية حديثة تستند إلى معايير علمية وموضوعية.

ثانيا- الأساليب الحديثة(العلمية): وهي الأساليب التي تعتمد على النماذج الرياضية والحاسبات الإلكترونية التي تقوم بتحليل البيانات والمعلومات بهدف الوصول إلى القرار المناسب. ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1. بحوث العمليات: وتعني استخدام الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل التي يمكن اتخاذها تجاه مشكلة معينة من خلال المقاييس الرياضية، وذلك من أجل الوصول إلى الوسائل المثلى التي تتناسب مع الأهداف المطلوبة.[3] ويقصد بها كذلك تطبيق الوسائل والطرق العلمية لحل المشكلات الإدارية التي تواجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج كما عرفها **واجنر** بأنها:"مدخل علمي لحل المشكلات الإدارية في المواقف المعقدة ومحورها الأساسي هو اتخاذ القرار ويعتمد تطبيقه على صياغة المشكلة الإدارية بصورة نماذج رياضية وإجراء المقارنة الحسابية بين البدائل المختلفة عن طريق الاستعانة بالحاسب الإلكتروني لإجراء المقارنة اللازمة والتوصل إلى حل"[4] ومن بين أساليب بحوث العمليات ما يلي:

أ. البرمجة الخطية:هي أسلوب رياضي يهدف إلى تقرير الوضع الأمثل لاستخدامات موارد المؤسسة المحدودة بحيث يتم ذلك بأقصى ربح ممكن أو أقل تكلفة ممكنة.[5]

وهناك خطوات أساسية تتبع في البرمجة الخطية لإيجاد الحل الأمثل لمسألة مطروحة وهي:[6]

✓ **تحديد الهدف:** يجب أن يكون هناك هدف رئيسي تسعى الجهة المسؤولة لتحقيقه قد يكون تحقيق أكبر عائد(التعظيم)، أو أدنى تكلفة(التدنية).

---

[1] نواف كنعان، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

[2] عبد القادر عيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[3] جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[4] سهيل عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[5] علي حامدي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص: 48.

[6] سهيلة عبد الله سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26- 29.

- ✓ **تحديد المتغيرات:** والتي تؤثر على المشكلة ومن خلال هاتين الخطوتين يمكن بناء دالة الهدف.
- ✓ **تحديد القيود:** وهي العوامل المحيطة المؤثرة على المؤسسة بحيث تقيد القرار المتخذ فتبنى على أساسها نماذج رياضية عبارة عن معادلات ومتباينات.
- ✓ **تشكيل النموذج:** والذي يتكون من دالة الهدف والقيود.
- ✓ **إيجاد الحل والرقابة على تنفيذه:** وهذا في ظل الظروف المحيطة بالنموذج.

ب. أسلوب شبكات الأعمال: يستخدم لتخطيط ومراقبة تنفيذ المشاريع والأعمال، وكذا لتقليل التكاليف والزمن المطلوب لإنجاز عمليات المشروع وتسليمه في آجاله.[1]

ج. تحليل نماذج الصفوف(خطوط الانتظار): يستخدم لمعالجة مشاكل الانتظار التي ترافق بعض الأعمال، مشاكل الصيانة والإصلاح لتعطل الآلات ولتنظيم العمل وتحديد عدد العاملين المناسب، ومراكز تلبية الخدمات.[2]

د. شجرة القرار: إن ديناميكية البيئة الخارجية للمؤسسة وتعقيدها يتطلب في كثير من الأحيان اتخاذ سلسلة متعاقبة من القرارات التي تتوقف على بعضها البعض. وتعرف شجرة اتخاذ القرار أنها تمثيل تخطيطي يشبه الشجرة بشكل أفقي يوضح الأفعال الممكن اتخاذها وحالات الطبيعة واحتمالاتها، المنافع المرتبطة بكل زوج من الأفعال وحالات الطبيعة، وتستخدم هذه الطريقة لحل المشكلات المعقدة والمتعددة المراحل، وتتشكل من رموز حيث أن النقاط التي يتم عندها اتخاذ القرار تعرف بنقاط القرار يعبر عنها بمربع، والنقاط التي عندها تحدث حالات الطبيعة وتعرف بنقط اتصال يرمز لها بدائرة. وأي ممر متجه من القرار إلى نقاط حالات الطبيعة يمثل العلاقة بينهم، عند الانتهاء من تمثيل المشكلة بشجرة القرار يتم تحديد النتائج والاحتمالات حيث أن أي ممر يخرج من نقطة حالة يسجل عنده الاحتمال المسبق لتلك الحالة وفي نهايته يسجل مقدار المنفعة المتحصل عليها، وفي الأخير يتم المفاضلة بين البدائل واختيار الأفضل على أساس أعلى قيمة متوقعة لكل بديل، والناتجة عن حاصل ضرب احتمالات الفروع و مقادير المنفعة المتحصل عليها.[3]

2. أسلوب تحليل نقطة التعادل: يعتمد هذا الأسلوب على العلاقة الموجودة بين كمية الإنتاج والعائدات المحققة من بيعها، ومستوى الأعباء والربح، ونقطة التعادل تمثل المستوى الذي يكون عنده إجمالي الإيرادات يساوي إجمالي الأعباء، أي النتيجة معدومة، فإذا ارتفع مستوى النشاط فوق هذه النقطة زاد إجمالي الإيرادات

---

[1] زينب بن التركي، الأساليب الكمية في صناعة القرار–أسلوب شجرة القرار نموذجا–، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، جامعة غرداية، الجزائر، 2009، ص: 101.

[2] المرجع السابق، ص: 101.

[3] المرجع السابق، ص ص: 106– 120.

على الأعباء (ربح)، والعكس صحيح ويستخدم هذا الأسلوب في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط الإنتاج، إلغاء بعض المنتجات أو إضافة نوع جديد.[1]

3. أسلوب التحليل الحدي: يهدف هذا الأسلوب إلى دراسة وتحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار، والمفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المتحققة عن هذه البدائل، ومن أهم المعايير التي يستخدمها أسلوب التحليل الحدي في عملية المفاضلة بين البدائل هما التكلفة الحدية، والعائد الحدي فالتكلفة الحدية هي التكلفة التي تترتب على إنتاج وحدة إضافية، أما العائد الحدي فهو الإيراد الإضافي المترتب على بيع وحدة إضافية.[2]

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية.

تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة على مستوى المؤسسات، وهي جوهر الوظيفة المالية فقد تطور مفهومها من مجرد وظيفة تختص بإجراءات تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها إلى وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال التمويل، مجال الاستثمار وكذا قرارات توزيع الأرباح وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: قرار الاستثمار.

أولا: تعريف قرار الاستثمار.

تزداد أهمية الاستثمار في الوقت الحالي لما له من أهمية بالغة في زيادة العائد للمؤسسة، ويعرف الاستثمار على أنه:" التوظيف أو الاستخدام الأمثل لرأس المال"، كما يعرف على أنه:" توظيف الأموال في أصول مادية، معنوية، أو مالية لفترة زمنية معينة بغية الحصول على عوائد مستقبلية تتناسب مع درجة المخاطرة".[3]

وعليه فالاستثمار هو التضحية بأموال مملوكة في الحاضر واستثمارها بشكل أفضل من أجل الحصول على عوائد في المستقبل، وهذا بهدف تعزيز الموقف المالي للمؤسسة.

أما قرار الاستثمار فيعرف بأنه:"القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة لأموالها في اقتناء مختلف الأصول حيث يتحقق التوازن بين الاستثمار المطلوب، دون أي زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، أو أي نقص

---

[1] علي حامدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 50، 51.

[2] سليم بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[3] حياة زيد، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم– دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية(الأردن، السعودية، فلسطين)، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 45.

يؤدي إلى ضياع فرص على المؤسسة".[1] وتتعلق قرارات الاستثمار أساسا باختيار هيكل الاستثمار الأمثل سواء من ناحية المقدار أو من ناحية التشكيل.[2]

مما سبق يمكن تعريف قرار الاستثمار على أنه القرار المتعلق بكيفية استخدام المؤسسة لأموالها من أجل الحصول على عوائد في المستقبل.

ثانيا: أسس ومبادئ القرار الاستثماري.

1. أسس القرار الاستثماري: تستند عملية اتخاذ قرار الاستثمار على مجموعة من الأسس وتتمثل في:[3]

أ. العائد المتوقع: ويعتبر من أهم الأسس التي تؤثر في اتخاذ قرار الاستثمار، حيث أن المستثمر ينفذ استثماره إذا ما وجد من دراسته للمشروع أن ثمة أرباح جيدة يمكن أن تحقق، والعكس في حالة ما وجد أن هذا المشروع سوف يلحق به خسائر فيتم التخلي عن المشروع المراد الاستثمار فيه، وعليه فالعائد المتوقع هو أساس للمفاضلة بين الاستثمارات المتاحة أمام المؤسسة.

ب. درجة الخطر المتوقع: فلا يوجد مشروع استثمار يخلو من المخاطر المتنوعة، وبهذا فالعلاقة بين العائد والمخاطرة تأخذ شكل العلاقة الطردية عموما، أي أن المخاطر تزداد كلما ازداد العائد على الاستثمار والعكس، فعلى المستثمر دراسة المخاطر المترتبة عن قيامه بالاستثمار لمعرفة ما يمكن تجنبه وما يمكن الاحتياط منه.

ج. العامل الزمني: يعد عامل الوقت مهم للاستثمار، فعلى المستثمر اتخاذ القرار الاستثماري في الوقت المناسب و في هذا السياق نشير إلى أن المستثمر يفضل الاستثمارات ذات المردود السريع، التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة وسهولة وهي تلك الاستثمارات التي تحقق له الأمان.

2. مبادئ القرار الاستثماري: وتتمثل أهم مبادئ القرار الاستثماري فيما يلي:

أ. مبدأ تعدد الخيارات: عند التفكير في استثمار الأموال الفائضة علينا أن نختار العديد من البدائل، وثم اتخاذ قرار اختيار المناسب من بين هذه البدائل، وحتى يكون القرار المتخذ مثالي يفضل أن لا يقل عدد البدائل المتاحة عن ثلاثة، قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد، أو حسب القطاعات، أو في مختلف الأدوات الاستثمارية المتاحة، أو حسب المناطق الجغرافية.[4]

---

[1] محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص ص: 82، 83.

[2] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:31.

[3] حياة زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 61، 62.

[4] دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص: 270، 271.

ب. مبدأ الملائمة: بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب بما يتلاءم وظروف المستثمر، ومع درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما يلي: [1]

- ✓ معدل العائد على الاستثمار.
- ✓ درجة المخاطر التي يتصف بها.
- ✓ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

ج. مبدأ الخبرة و التأهيل: يقضي هذا المبدأ بأن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل فئات المستثمرين، فقد تجد البعض منهم تتوفر لديه أموال ويرغب في استثمارها لكن لا يملك الخبرة الكافية لاختيار وتنفيذ استثماره، لذا يفترض في المستثمر عديم الخبرة أن يستعين في اتخاذ قراره الاستثماري بمشورة فئة المستشارين والمحللين المختصين ولو كلفه ذلك دفع الأتعاب التي يتقاضاها هؤلاء مقابل الخدمات التي يؤدونها.[2]

د. مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية:حيث تقوم المؤسسة بتنويع أدوات استثمارها بهدف توزيع المخاطر الاستثمارية وتحقيق أفضل عائد ممكن على الاستثمارات،ويتم الاعتماد على مبدأ الموازنة بين العائد والمخاطر للوصول إلى أفضل مزيج للأدوات الاستثمارية بعد دراسة كافة العوامل الأخرى.[3]

ثالثا: العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار.

تتمثل أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار فيما يلي:[4]

1. نوعية الاستثمار الملائم: حيث يراعى في اختيار البديل توافقه مع خطط المؤسسة في تحقيق معدلات نمو معينة.

2. حجم الأموال اللازمة ومصادر تمويلها: لأن مثل هذه المعلومات قد تدفع إلى الاستثمار أو الامتناع عنه لأن تكلفة رأس المال من أهم مؤشرات القيام بالاستثمار.

3. تحديد درجة الخطر الاقتصادي:وهذا في البديل المقترح الاستثمار فيه، وكذا درجة ارتباط هذا الاستثمار بالمشاريع الاقتصادية الأخرى.

---

[1] سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، مقال على الموقع :
http://iefpedia.com/arab/wp-contentent/uploads/2010/03/pdf، يوم: 2017/03/17، الساعة: 10:37.

[2] حسام سعيد أبو وطفة، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 42.

[3] المرجع السابق، ص: 42.

[4] كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص: 282.

4. التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقعة من البديل المقترح في المستقبل: وهذا من أجل مقارنتها مع تكاليف الاستثمار الحالية والمستقبلية من أجل تحديد مقدار الأرباح والعائد المطلوب.

5. دراسة البيئة الاقتصادية: وضعية السوق وكذا درجة المنافسة ومقدار الطلب من أجل تحديد حصة المشروع المقترح في السوق.

6. تحديد التوقيت المناسب من أجل البدء في الاستثمار: لأن اختيار الوقت الملائم للاستثمار في مجال معين يمكن أن تكون له عوائد مرتفعة أكثر من لو لم يتم تحديد هذا الوقت.

رابعا: أنواع قرارات الاستثمار

يمكن تصنيف قرارات الاستثمار إلى التصنيفات التالية:

1. قرارات الاستثمار قصيرة الأجل وقرارات الاستثمار طويلة الأجل: غالبا ما تقسم قرارات الاستثمار في ضوء البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى قرارات استثمار قصيرة الأجل وقرارات استثمار طويلة الأجل.

أ. القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل: تدور هذه المجموعة من القرارات حول الاستثمار في الأصول المتداولة، وتشكل جزءا مهما من حركة الاستثمار الداخلي في المؤسسات، حيث أن الجزء الأكبر من مسؤولية الإدارة المالية ينحصر في تحديد حجم الاستثمار في هذه الأصول مثل النقديات، الاستثمارات المؤقتة والمخزون السلعي لارتباط هذا الجزء بحركة الدورة التشغيلية، وبقدرة المؤسسة في تعظيم عوائدها وضمان السيولة المطلوبة، لذلك فالقرار السليم هو الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة.[1] إن المغالاة في الاستثمار في الأصول المتداولة قد يترتب عليه تقليل مخاطر نفاذ رصيد تلك الأصول إلا أنه يؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض معدل العائد على الاستثمار فيها، فالزيادة غير الضرورية في الأصول المتداولة يعني أن جزء من أموال المؤسسة مغرق في استثمارات عاطلة لا ينتج عنها أي عوائد، ومن ناحية أخرى فإن نقص الاستثمار في الأصول المتداولة قد يترتب عنه ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار إلا أن هذا النقص يعرض المؤسسة لمخاطر نفاذ رصيد تلك الأصول.[2]

ب. القرارات الاستثمارية طويلة الأجل: في هذا النوع من الاستثمارات تتجاوز مدة الاستثمار الدورة التشغيلية وقد تصل إلى 15 سنة ومثال ذلك تأسيس المشاريع وإيداع الأموال لدى البنوك لمدة طويلة، والاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأمد كالأسهم، ويكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات هو تحقيق عائد مرتفع من

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 70، 71.

[2] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية- مدخل تحليلي معاصر-، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص: 196.

خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لمدة طويلة كما أن درجة المخاطر تكون كبيرة، ويطلق على هذا النوع من الاستثمارات بالاستثمارات الرأسمالية لأن مكوناتها تدخل في تكوين رأس المال.[1] ويمكن أيضا تقسيم القرارات الاستثمارية كما يلي:[2]

1. قرارات تحديد أولويات الاستثمار: حيث يتم اتخاذ القرار الاستثماري بناء على عدد من البدائل المتاحة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويقوم المستثمر باختيار البديل المناسب وفقا لما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، وهذا بعد قيامه بترتيب الاستثمارات تبعا لأولوياته واهتماماته ومن ثم تنفيذ البديل المختار على أن تؤجل باقي البدائل إلى التوقيت المناسب في المستقبل.

2. قرار قبول أو رفض الاستثمار: وهي الحالة التي يتعذر على المستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، وعليه فهو أمام خيار قرار الاستثمار في هذا البديل أو الاحتفاظ بأمواله دون استثمار ففي هذا النوع من القرارات تكون فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة.

3. قرارات الاستثمار المانعة تبادليا: إذ يمكن للمستثمر تحديد أكثر من بديل لاستثمار أمواله، لكن إذا وقع اختياره على بديل معين من بين البدائل المتاحة فإن ذلك يمنعه من الاستثمار في بديل آخر في نفس الوقت، ومن هنا فإن المستثمر يتحمل تكلفة الفرصة البديلة التي تعبر عن مقدار ما ضحى به نتيجة التخلي عن البديل الآخر.

4. القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد أين تكاد تنعدم المخاطر، ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة وبساطة، حيث تكون لدى متخذ هذا القرار معلومات كاملة ودراية تامة بالمستقبل و نتائجه، كما توجد من القرارات تلك التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي. وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد التام وهي الحالات التي تكون فيها درجة المخاطرة تقترب بقوة من 100% وهي قرارات نادرة الحدوث في مجال الاستثمار، وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار.[3]

---

[1] نصر الدين نمري، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري- دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة-، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص:10.

[2] المرجع السابق، ص: 12.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص ص: 44، 45.

5. القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي: حيث نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط، وهي قرارات قليلة الحدوث، أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بكثيرة الحدوث، ولكن الواقع العملي وظروف الاستثمار يغلب على القرارات الاستثمارية التي يتم فيها الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا. [1]

خامسا: معايير(طرق) تقييم الاستثمارات.

تعددت معايير تقييم الاستثمارات بتعدد وجهات النظر، وسوف نركز على المعايير الأكثر شيوعا وهي: مدة الاسترداد، صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي، ودليل الربحية.

1. مدة استرداد الاستثمار: يقصد بها عدد السنوات المتوقعة لاسترداد مبلغ الاستثمار الأصلي في المشروع وعلى فرض أن المشروع يعطي تدفقات نقدية متساوية، فيتم حساب مدة الاسترداد كما يلي:

$$\text{مدة الاسترداد} = \frac{\text{مبلغ الاستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية}}$$

أما في حالة التدفقات النقدية غير المتساوية نقوم بجمعها كل عام حتى تتساوى هذه التدفقات مع مبلغ الاستثمار الأصلي، فنجد متى اكتملت مدة الاسترداد، إذا كانت مدة الاسترداد المحسوبة أقل من المدة التي أرادتها المؤسسة فإننا نقبل المشروع أما إذا كانت أكثر فنرفضه.[2]

2. صافي القيمة الحالية: يعرف معيار صافي القيمة الحالية على أنه: الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي ستحقق على مدى عمر المشروع وبين قيمة الاستثمار المبدئي للمشروع.[3] ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، وتعتمد هذه الطريقة على إيجاد القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية لاستثمار معين باستخدام معدل الخصم يتمثل في تكلفة الأموال، على أن يطرح الاستثمار المبدئي من هذه القيمة، وفي حالة دفع التكلفة المبدئية للاستثمار على عدة فترات زمنية يتم إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة أيضا ثم تطرح من القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة.[4] وتظهر معادلة صافي القيمة الحالية بالصورة التالية:[5]

---

[1] المرجع السابق، ص: 45.

[2] علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص: 192- 194.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 291.

[4] نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003، ص: 208.

[5] محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية- التحليل المالي للمشروعات الجديدة-، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 81.

$$\text{ص ق ح} = \frac{ر_1}{(1+ت)^1} + \frac{ر_2}{(1+ت)^2} + \dots\dots\dots + \frac{ر_ن}{(1+ت)^ن} - ك$$

حيث:

- ✓ $ر_1، ر_2 \dots\dots\dots ر_ن$: تمثل صافي التدفقات النقدية.
- ✓ **ت:** تمثل تكلفة الأموال.
- ✓ **ك:** تمثل تكلفة الاستثمار المبدئية في المشروع.
- ✓ **ن:** تمثل العمر المتوقع للمشروع.

واستنادا إلى نتيجة صافي القيمة الحالية تتم المفاضلة بين المشاريع البديلة، وقبول الناتج الموجب ورفض السالب، واستخدام القيمة الأعلى للمفاضلة بين المشاريع البديلة، وإذا كان الناتج صفر فإن المشروع يحقق العائد المطلوب.[1]

3. طريقة معدل العائد الداخلي: يمكن تعريف معدل العائد الداخلي على أنه: "عبارة عن معدل الفائدة الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة في المستقبل من الاستثمار المتوقع(التدفقات الداخلة)، مساوية للقيمة الحالية للاستثمار المبدئي لهذا الاقتراح (التدفقات الخارجة)".[2] إذا كان معدل العائد الداخلي المحسوب بعد دفع الضرائب أعلى من أو مساوي لتكلفة رأس المال كما هو محدد من قبل المؤسسة يصبح المشروع مقبولا أما إذا كان أقل فإنه يكون مرفوض.[3]

4. طريقة دليل الربحية: وتسمى أيضا بمؤشر الربحية أو نسبة المنفعة إلى الكلفة، ويقصد بدليل الربحية معدل الخصم الذي تتساوى عنده القيمة الحالية لتكلفة المشروع مع القيمة الحالية لتدفقاته النقدية المستقبلية الداخلة، وبعبارة أخرى هو المعدل الناتج عن قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة (مخصومة على أساس معدل العائد المطلوب) على التدفقات النقدية الأولية الخارجة للمشروع، ويمكن تمثيل ما سبق بالمعادلة التالية:

$$\text{دليل الربحية} = \frac{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة}}{\text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة(مبلغ الاستثمار الأصلي)}}$$

---

[1] نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص: 62.

[2] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية- مدخل اتخاذ القرارات-، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص: 430.

[3] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 198- 203.

وللمفاضلة نقوم بحساب دليل الربحية لكل مشروع من المشاريع الاستثمارية التي نقوم بتقييمها.[1] إذا كانت القيمة مساوية للواحد فهذا يعني أن المشروع حيادي، إذا كانت أكبر من الواحد فالمشروع سيحقق أرباح، أما إذا كانت القيمة أقل من الواحد فهذا يعني أن المشروع سيخسر، حيث يتم ترتيب المشاريع التي ينتج عنها قيمة أكبر من الواحد ترتيبا تنازليا، ومن ثم اختيار المشروع المتضمن أكبر القيم وهذا في حدود الموارد المتاحة.[2]

المطلب الثاني: قرار التمويل.

تستكمل قرارات الاستثمار بنوع آخر من القرارات لا تقل أهمية عنها هي قرارات التمويل، فبعد اتخاذ القرار الاستثماري تسعى الإدارة المالية للبحث عن مصادر تمويل استثمارات المؤسسة المختارة.

أولا: تعريف قرار التمويل.

يعرف قرار التمويل على أنه:" القرار المتعلق بكيفية اختيار مصادر الحصول على الأموال، حيث يجب ترتيب هذه المصادر بما يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.[3]

ويعرف أيضا بأنه:" الحصول على الأموال بالشكل الأمثل، أي تحديد مزيج مناسب للتمويل يتكون من تمويل قصير الأجل وتمويل طويل الأجل، وتمويل بالملكية وتمويل بالدين يجعل كلفة التمويل في حدها الأدنى، وبما يعظم ثروة المساهمين (أي تعظيم قيمة المؤسسة)".[4] وتتعلق قرارات التمويل باختيارات التمويل المستعملة من قبل المؤسسة للحيازة على أصول طويلة المدى لتحقيق التوازن بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وكذا بين التمويل عن طريق الاستدانة والتمويل عن طريق الأموال الخاصة. ولهذه القرارات انعكاسات وآثار على أداء المؤسسة، وعلى درجة الخطر المالي الذي تتعرض إليه، وبالتبعية على تكلفة رأس المال والعلاوة التي تطالب بها الأطراف الممولة للمؤسسة.[5]

إن اهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة يمكن:[6]

---

[1] المرجع السابق، ص: 204.

[2] نصر الدين نمري، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

[3] محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[4] محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 15.

[5] عبد الوهاب دادن، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية–، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 45، 46.

[6] عبد الله غالم، عمار بن نوار، تأثير السلوك المالي على العائد والمخاطرة في المؤسسة الاقتصادية مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(واقع وآفاق)، جامعة عنابة، الجزائر، 26/25 نوفمبر 2014، ص:2.

- ✓ توفيرها في الوقت المناسب.
- ✓ توفيرها بأقل تكلفة ممكنة.
- ✓ استثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

ويوجد نوعين من قرارات التمويل في المؤسسة وهما:[1]

1. قرارات تهتم بتحديد المزيج الملائم للتمويل القصير والطويل الأجل، وهو من أهم القرارات التي تؤثر على الربحية والسيولة.

2. قرارات تعنى بتحديد أيها أكثر نفعية للمؤسسة، القروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل من خلال الدراسة المعمقة للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل، والآثار المترتبة عليه في الأجل الطويل.

ثانيا: مصادر تمويل المؤسسة.

تتكون مصادر تمويل المؤسسة من المصادر الداخلية والمتمثلة في التمويل الذاتي ومصادر خارجية.

1. مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي): يعتبر التمويل الذاتي أحد المصادر الخاصة التي تستعين بها المؤسسة في تمويل نشاطها فهو يدل على قدرتها على إيجاد مصادر ذاتية لتمويل احتياجاتها دون اللجوء إلى الغير، كما يمثل رأس المال الضمني للمؤسسة الممكن إعادة استثماره في النشاط انطلاقا من الفوائض الناتجة عن الاستغلال.[2]

ويقصد كذلك بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات التجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو ما يسمح للمؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، فالتمويل الذاتي يعطي قيمة مالية زائدة للمؤسسة لأنه يمنحها الاستقلالية أكثر من التمويلات الأخرى.[3] وتتكون مصادر التمويل الذاتي مما يلي:[4]

أ. الاهتلاكات: يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة الاستعمال، التلف، أو التقادم التكنولوجي.

---

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص: 12.

[2] محمد بوشوشة، أثر الامتيازات الجبائية على الإدارة المالية للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،26/25 نوفمبر 2014، ص: 10.

[3] عزيز لوجاني، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي– دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة EMB، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص: 21.

[4] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص: 28– 31.

ب. الأرباح المحتجزة: هي النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة من عملياتها التجارية والاستثمارية والتي لم تقم بتوزيعها، إذ تحتفظ بها سواء كاحتياطات تبقى تحت تصرفها أو في صورة نتائج رهن التخصيص بهدف تلبية احتياجات التوسع والنمو ومواجهة الطوارئ.

ج. المؤونات والمخصصات: تعرف المؤونات على أنها مكون مالي من أموال المؤسسة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة، أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل، حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تحقق الخطر أو العبء الذي كونت لأجله، أو زوال الخطر المحتمل.

وتختلف قدرة التمويل الذاتي عن التمويل الذاتي في حد ذاته حيث تمثل قدرة التمويل الذاتي الفرق بين مجموع الإيرادات الممكن تحصيلها ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها، فهي تعبر عن تدفق محتمل للخزينة وليس حقيقي.[1] ويعبر عن قدرة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي= النتيجة الصافية للدورة + الاهتلاكات والمؤونات– الاسترجاعات من المؤونات + أو – نتيجة التنازل عن الاستثمارات.

أما التمويل الذاتي فهو المبلغ المتبقي لدى المؤسسة من قدرة التمويل الذاتي بعد توزيع الأرباح على أصحاب المشروع. ويمكن التعبير عن التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:[2]

التمويل الذاتي= القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة.

أي: التمويل الذاتي= الاهتلاكات + المؤونات + الأرباح الصافية غير الموزعة.

2. مصادر التمويل الخارجي: ويقصد به تمويل الاستثمارات الجديدة بالاعتماد على المصادر التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر خارجية، وتحتاج عملياته وقت أطول من التمويل الداخلي من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع، ويتوقف التمويل الخارجي على عاملين هما الاحتياجات المالية للمؤسسة وحجم التمويل الداخلي المتاح.[3] وتتكون مصادر التمويل الخارجي مما يلي:

أ. زيادة رأس المال: إن الزيادة في رأس المال تأخذ أشكال كثيرة، لكن الشكل الأكثر شيوعا هو طرح أسهم جديدة للاكتتاب سواء كانت أسهم عادية أو أسهم ممتازة.[4] وتمثل الزيادة في رأس المال مصدر تمويل

---

[1] عزيز لوجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[2] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي– مدخل صناعة القرارات–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 292.

[4] مليكة زغيب، نعيمة غلاب، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-contentent، يوم: 02/04/ 2017، الساعة: 13:30.

خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية احتياجاتها التمويلية عن طريق الموارد الداخلية، وتوجد عدة وسائل لزيادة رأس المال حسب الأهداف المحددة من طرف مسيري المؤسسة، غير أن زيادة رأس المال نقدا تعتبر الوسيلة الوحيدة التي تجلب للمؤسسة موارد مالية جديدة.[1]

ب. القروض: تصنف القروض حسب معيار الزمن إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.

✓ **القروض قصيرة الأجل:** ويقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير، وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن السنة، وهي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية وكذا تمويل احتياجاتها المؤقتة في الأصول المتداولة. ويضاف إلى هذا مصادر أخرى قصيرة الأجل مثل الائتمان التجاري والائتمان المصرفي، ويتمثل الائتمان التجاري في الائتمان الناشئ عن العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة، والمتمثلة في الفترة الفاصلة بين تاريخ شراء البضاعة أو المواد الأولية وبين تاريخ تسديد قيمة هذه المشتريات.[2] أما الائتمان المصرفي فيتمثل في القروض والتسهيلات قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك للمؤسسة، و تكون آجالها في حدود سنة.[3]

✓ **القروض المتوسطة الأجل:** تنشأ الحاجة لهذا التمويل عندما تضع المؤسسة في خطتها القيام بعمل التوسعات أو التحسينات على موجوداتها الثابتة، وإدخال تكنولوجيا متقدمة لتطوير السلع وتخفيض تكلفتها الإنتاجية، وتتميز الأموال المقترضة من مصادر تمويل متوسطة بأنها تستحق السداد بين سنتين حتى 10 سنوات، وبالتالي فهذه الأموال تصلح تماما لإنفاقها على الموجودات الثابتة التي تبدأ الإنتاج وتوليد الأرباح خلال فترة تزيد عن السنة وتمتد لسنوات طويلة في المستقبل.[4]

✓ **القروض طويلة الأجل:** يعتبر الاقتراض طويل الأجل أحد مصادر التمويل الطويل الأجل إلا أنه يعتبر بمثابة دين على عاتق المؤسسة واجب السداد تبعا لفترة القرض وضمن تكلفة معينة، وتتمثل مصادر هذا النوع في الاقتراض طويل الأجل من مؤسسات الإقراض المتخصصة والاقتراض عن طريق إصدار السندات.[5]

---

[1] زغود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص: 20.

[2] أحمد بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35– 37.

[3] عاطف وليم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص: 391.

[4] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 269.

[5] عزيز لوجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

ثالثا: العوامل المؤثرة في حجم التمويل.

توجد عدة عوامل تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار التمويل حيث تؤثر في حجم التمويل المطلوب للمؤسسة ومن أهمها ما يلي:[1]

1. معدل النمو المتوقع للمبيعات: فكلما كان معدل النمو المتوقع أكبر تزداد الحاجة إلى توسع أكبر في نشاط المؤسسة، وبالتالي إلى أموال أكبر لتمويل هذا التوسع.

2. سياسات توزيع الأرباح: كلما توسعت المؤسسة في توزيع أرباحها كلما ازدادت حاجتها لتوفير النقدية اللازمة لتسديد هذه التوزيعات ومن ثمة تزداد الحاجة للأموال، وعلى العكس إذا كانت سياسة الإدارة في توزيع الأرباح متحفظة تزداد بذلك نسبة الأرباح المحتجزة، فتقل حاجتها إلى التمويل الخارجي.

3. كثافة رأس المال: تختلف المؤسسات في كثافة رأس مالها وتزداد في المنشآت التجارية، ويقصد بكثافة رأس المال العلاقة بين قيمة موجودات المؤسسة ومبيعاتها، وتمثل بالنسبة التالية:

كثافة رأس المال = إجمالي الموجودات/ صافي المبيعات.

وكلما ارتفعت كثافة رأس المال ترتفع الحاجة للتمويل الخارجي والعكس بالعكس، لأن ارتفاع هذه النسبة يعني أن نموا بسيطا في المبيعات يحتاج إلى استثمار كبير في الموجودات والعكس بالعكس.

4. سياسات تسعير المنتج: مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يمكن القول أن احتياطات التمويل الخارجي تقل كلما زاد الهامش المضاف في سعر البيع والعكس بالعكس.

رابعا: العوامل المحددة لنوع التمويل.

عند تحديد نوع التمويل المناسب للمؤسسة يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل نذكر أهمها:[2]

1. الدخل: باستطاعة المؤسسات التجارية تحسين العوائد التي تحققها على أموال أصحابها عن طريق الاقتراض بتكلفة أقل من العائد المحقق على الموجودات، ومن أهم المميزات التي يحققها التمويل عن طريق الاقتراض الثابت التكلفة(في الحالات التي تكون فيها كلفة الاقتراض أقل من العائد على الموجودات فقط) هو تحسين العائد بشكل أفضل مما لو كانت عمليات المؤسسة ممولة جميعها من قبل المؤسسة أي دون اقتراض، أما إذا كانت كلفة الاقتراض أعلى من العائد المحقق على الموجودات فإن العائد على حقوق المالكين سينخفض.

---

[1] التمويل – التخطيط والمراقبة المالية–، على الموقع: thesis.univ– biskra.dz/1071/2/، يوم: 2017/04/08،الساعة: 11.00.

[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص: 155- 158.

2. الخطر: وينظر له من منظورين هما: خطر التشغيل وخطر التمويل فالأول يرتبط بطبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها، ويتوجب على المؤسسة الاعتماد على رأس المال بدلا من الاقتراض في الحالات التي تكون فيها مخاطر التشغيل مرتفعة، لأن عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر في قدرة المؤسسة على خدمة دينها، أما خطر التمويل فينتج عن زيادة الاعتماد على الاقتراض في تمويل عمليات المؤسسة مما يعرضها للفشل في حالة عجزها عن خدمة دينها.

3. المرونة: وتعني قدرة المؤسسة على زيادة أو تخفيض الأموال المقترضة تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال، كما تعني تعدد الخيارات المتاحة أمامها خاصة إذا تعددت مصادر التمويل المتاحة بشأن الحصول على الأموال.

4. التوقيت: ويقصد به تحديد المؤسسة للوقت الذي ستدخل فيه إلى السوق مقترضة من أجل الحصول على الأموال بأدنى كلفة ممكنة وبأفضل الشروط، لكن في بعض الأحيان قد تضطر المؤسسة للدخول إلى سوق الاقتراض على الرغم من عدم ملائمة التوقيت وهذا لحاجتها للأموال.

5. حجم المؤسسة: فالمؤسسات الكبيرة ذات المصادر المالية المتنوعة والواسعة غالبا ما تتمتع بثقة مصادر التمويل أكثر من الثقة التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة.

المطلب الثالث: قرار توزيع الأرباح.

يعتبر قرار توزيع الأرباح من القرارات المالية الهامة التي تؤثر على قيمة المؤسسة، والتي يترتب عليها تأثير على الخطط الاستثمارية والتمويلية لتلك المؤسسة، كما تقوم هذه السياسة بإعطاء إشارات لجمهور المستثمرين الحاليين والمحتملين حول وضعية وأداء المؤسسة.

أولا: تعريف قرار توزيع الأرباح.

ينظر لهذا القرار من منظورين يترجمان سياسة المؤسسة في توزيع أرباحها، إذ يمكن التساؤل عن مقدار الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس المؤسسة أو عن مقدار الأرباح الموزعة. لذلك فقرارات توزيع الأرباح تشير إلى نسبة الأرباح التي تقرر المؤسسة إعادة استثمارها لتمويل نموها وتوسعها، كما تشير هذه القرارات أيضا إلى حصة الأرباح الموجهة للمساهمين تلبية لرغبتهم في تحقيق معدل مردودية مناسب.[1]

وعليه يمكن تعريف قرار توزيع الأرباح على أنه المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة وبين احتجازها بغرض إعادة استثمارها أو الاعتماد عليها كمصدر للتمويل.

[1] عبد الوهاب دادن، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

ثانيا: العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح.

توجد العديد من العوامل المؤثرة على قرار توزيع الأرباح المتخذ داخل المؤسسة نذكر منها:[1]

1. القيود المفروضة على توزيع الأرباح: ومن أهم هذه القيود إلزام المؤسسات بتكوين احتياطات من الأرباح لتدعيم رأس المال أو لمقابلة احتياجات السيولة، بالإضافة إلى قيود مفروضة في إطار عقود القروض والتي تؤثر على هذا القرار.

2. مدى توافر الفرص الاستثمارية: حيث أن زيادة عدد الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسة يشجعها نحو تخفيض مقدار العائد الموزع لتدبير الأموال اللازمة لاستغلال هذه الفرص الاستثمارية، بينما إذا قلت عدد الفرص الاستثمارية المتاحة فهذا يشجعها على زيادة مقدار العائد الموزع.

3. الحالة التي تمر بها المؤسسة في حياتها: عادة ما تقوم المؤسسات التي تمر بمرحلة النمو وخاصة إذا كان هذا النمو سريعا باحتجاز أرباحها، أما في مرحلة النضج فتقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها.

4. مدى توافر الموارد النقدية بالمؤسسة: نظرا لأن العائد الذي يتم توزيعه على المساهمين يكون في معظم الأحيان عائدا نقديا، فإذا توافرت النقدية اللازمة بالمؤسسة فذلك يؤدي إلى زيادة توزيعات الأرباح، والعكس في حالة عدم كفاية الموارد النقدية فيتم تخفيض الأرباح الموزعة.

5. مدى توافر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة: يمكن للمؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم والتي يكون لها سجل أداء مالي اللجوء إلى أسواق رأس المال لتدبير احتياجاتها المالية، مما يمكنها من اتخاذ قرارات متحررة لتوزيعات الأرباح، وعلى عكس ذلك تماما فإن المؤسسات الجديدة والصغيرة الحجم تلجأ إلى التمويل الداخلي نظرا لمحدودية قدرتها على التعامل مع أسواق رأس المال لتدبير الأموال المطلوبة لها، مما ينعكس بدوره على توزيعات الأرباح ويجعلها مقيدة.

6. تفضيلات المساهمين: يجب على القائمين على إدارة المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار رغبات واحتياجات المساهمين باعتبارهم ملاك لتلك المؤسسة عند رسم سياسة توزيع الأرباح، فإذا رغب المساهمون في الحصول على دخل سريع لتدعيم مواردهم النقدية فإنه يجب الإسراع بتوزيع الجزء الأكبر من الأرباح، ويحدث العكس إذا لم يرغب المساهمون في الحصول على هذا الدخل السريع.

7. استقرار توزيعات الأرباح السابقة في سجلات المؤسسة: ترغب المؤسسات التي يتحقق لديها استقرار

---

[1] أحمد محمد غنيم، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص: 212- 216.

في توزيع الأرباح في سجلاتها الماضية في المحافظة على وجود معدل مرتفع لتوزيعات هذه الأرباح فيها، بينما يحدث عكس ذلك في المؤسسات الأخرى التي يتسم سجل توزيعاتها بالتقلب وعدم الثبات.

8. تذبذب الأرباح: فإذا كانت الأرباح غير مستقرة فإن قدرة المؤسسة على استخدامها كمصدر تمويل تصبح محدودة نظرا لارتفاع درجة عدم التأكد من أرباح كافية، وعندما تحقق هذه الأرباح فإن إدارة المؤسسة تحتجز قدرا أكبر منها لسد احتياجاتها وبالتالي تقل نسبة التوزيعات. وعليه فالعلاقة بين درجة تذبذب الأرباح ونسبة التوزيعات علاقة عكسية فكلما زادت درجة التذبذب قلت نسبة التوزيعات والعكس بالعكس.[1]

ثالثا: سياسات توزيع الأرباح.

تتخذ قرارات توزيع الأرباح بناء على سياسات توزيع متعددة ومن أهمها ما يلي:

1. سياسة توزيع الأرباح بمعدل ثابت: تقوم المؤسسة وفقا لهذه السياسة بتوزيع نسبة مئوية ثابتة من الأرباح كعائد نقدي على المساهمين، ويترتب عن هذه السياسة عدم ثبات توزيعات الأرباح بالإضافة إلى عدم قدرة المساهمين على التنبؤ بها في حالة تقلب أرباح المؤسسة.[2]

2. سياسة توزيع أرباح منتظمة: وتعتمد على دفع مبالغ ثابتة لتوزيعات الأرباح وذلك في كل فترة يكون فيها اتخاذ قرار لتوزيع الأرباح بغض النظر عن تلك الأرباح المحققة، وبما أن المبالغ التي سيستلمها حملة الأسهم تكون ثابتة نسبيا فإن هؤلاء المستثمرون يشعرون بدرجة عالية من الثقة باستقرار وانتظام الأرباح.[3]

3. سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات: يؤدي التضخم وإعادة استثمار الأرباح المحتجزة إلى زيادة مقدار الأرباح، كما يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لمقدار التوزيعات التي يحصل عليها المساهمين، ومن تم يفضل المساهمين النمو المنتظم في التوزيعات، وقد أدى ذلك تحول المؤسسات من سياسة استقرار مقدار التوزيعات إلى سياسة معدل نمو سنوي ثابت للتوزيعات، وتتوقف إمكانية تطبيق هذه السياسة على نمو الأرباح بمعدل يسمح بزيادة التوزيعات سنويا، أما إذا حدث ولم تنمو فقد تضطر المؤسسة إلى التوقف عن زيادة التوزيعات.[4]

4. سياسة التوزيعات الإضافية: في محاولة لبعض المؤسسات لتحقيق قدر من المرونة فقد قامت بالجمع بين سياستي استقرار التوزيعات واستقرار معدل النمو، وذلك من خلال إجراء توزيعات منخفضة للسهم بصورة

---

[1] فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 267.

[2] أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص: 217.

[3] أسعد حميد العلي، الإدارة المالية– الأسس العلمية والتطبيقية–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 377.

[4] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص: 408.

مستمرة ومنتظمة بالإضافة إلى إجراء توزيعات إضافية وذلك في الفترات التي ترتفع فيها الأرباح وتناسب هذه السياسة المؤسسات التي تتصف أرباحها بالتقلب الشديد.[1]

5. سياسة الأرباح المتبقية: تقضي هذه السياسة بتوزيع ما تبقى بعد احتجاز ما يلزم لتمويل الموازنة الرأسمالية المثلى، ويتم هذا حسب الخطوات التالية: [2]

- ✓ تحديد احتياجات الموازنة الرأسمالية.
- ✓ تحديد المبلغ المطلوب من التمويل الذاتي(المساهمين) لتمويل تلك الموازنة.
- ✓ احتجاز المبلغ المطلوب وتوزيع الباقي.

فهذه السياسة مبنية على حقيقة أن المستثمرين يفضلون الأرباح المحتجزة شرط أن يعاد استثمارها بمعدل عائد يفوق المعدل الذي يستطيع المستثمر نفسه الحصول عليه من خلال استثمارات بديلة ذات مخاطر متماثلة.

سياسة توزيع أرباح غير نقدية(أسهم مجانية): تلجأ الشركات إلى توزيع أسهم مجانية على حملة الأسهم بدلا من دفع أرباح نقدية، وهذا الإجراء يتطلب أن تمتلك الشركات احتياطات وأرباح بشكل كبير وترغب في احتجاز المزيد منها، لكن هناك قوانين تحدد سقف معين للاحتياطات، وهذا يؤدي بالشركة إلى زيادة رأسمالها من خلال تحويل الاحتياطات والأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال، وبالتالي قيامها بتوزيع أسهم مجانية على حملة الأسهم بنسبة تتوافق مع حجم الاحتياطات والأرباح المحتجزة المحولة إلى رأس المال. وتتمثل المنافع التي يمكن تحقيقها من توزيع أسهم مجانية فيما يلي:[3]

- ✓ عند قيام المؤسسة بتحويل الاحتياطات والأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال فهذا يوفر لها إمكانية احتجازها لأرباح مستقبلية في شكل احتياطات مما يزيد من درجة نموها وتوسعها.
- ✓ عند القيام بعملية توزيع الأسهم من شأن هذا تخفيض القيمة السوقية للسهم وعند انخفاض سعر السهم في السوق فهذا لا يعني انخفاض ثروة المساهم، بل على العكس فالمساهم حصل على أسهم إضافية بحيث بقيت قيمة الثروة ثابتة، ثم إن قيمة السهم المتدنية تشجع صغار المستثمرين على شراء أسهم الشركة مما يزيد الطلب عليها وبالتالي احتمال ارتفاع أسعارها مستقبلا.

---

[1] المرجع السابق، ص ص: 411، 412.

[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية–النظرية والتطبيق–، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 460.

[3] المرجع السابق، ص ص: 462، 463.

من خلال ما سبق فسياسة توزيع الأرباح التي تعتمدها المؤسسة تحدد مصادر تمويل احتياجاتها حيث أن زيادة الأرباح الموزعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة وبالتالي اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي بنسبة كبيرة، أما في حالة احتجاز نسبة كبيرة من الأرباح وانخفاض التوزيعات يتيح للمؤسسة فرصة الاستفادة منها بإعادة استثمارها أي كمصدر داخلي للتمويل والتقليل من اللجوء إلى التمويل الخارجي.

المبحث الثالث: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

يعتبر التدقيق الخارجي من المهن الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عن خدماتها في أي مؤسسة، وبالتنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في تنفيذهم لأعمال التدقيق فهذا يساهم في تحقيق الكفاءة من خلال إمداد الإدارة بالمعلومات ذات المصداقية والجودة التي يتم بناء عليها اتخاذ القرارات المالية، وسنتناول في هذا المبحث طبيعة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وأخيرا أهمية العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

المطلب الأول: طبيعة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

لقد تم التطرق في مباحث سابقة إلى الإطار النظري للتدقيق الخارجي، وقبل تحديد طبيعة العلاقة بينه وبين التدقيق الداخلي وأهم عناصر التكامل والاختلاف سنتناول بصفة مختصرة ماهية التدقيق الداخلي.

أولا: ماهية التدقيق الداخلي.

1. تعريف التدقيق الداخلي: عرفه معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على أنه:" وظيفة يؤديها موظفون من داخل المشروع وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها دقيقة وكافية".[1]

وقد أصدر نفس المعهد تعريفا حديثا للتدقيق الداخلي في عام 1999، والذي جاء فيه ما يلي: "التدقيق الداخلي هو نشاط محايد موضوعي مستقل، يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين العمليات التشغيلية للمنظمة، كما أنه يساعد التنظيم في تحقيق أهدافه من خلال استخدام مدخل منظم لتقييم وتحسين فاعلية إجراءات الإدارة في مواجهة المخاطر وفرض الرقابة والحوكمة".[2]

---

[1] محمد السيد سرايا، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص: 140.

[2] محمد خالد المهايني، حسن عبد الكريم سلوم، التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007، ص: 119.

2. أهمية التدقيق الداخلي: يحتل التدقيق الداخلي مكانة بالغة الأهمية يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

أ. المسؤولية اتجاه إدارة المؤسسة: حيث تتمثل أهمية التدقيق الداخلي هنا في مساعدة مديري المؤسسة على القيام بوظائفهم اليومية في تسيير شؤونها عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة، وتعمل على ما هو مرغوب في تحقيق الأهداف المنشودة.

ب. مجال الفحص: تكمن أهميته في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر، وتوفيره لمعلومات دقيقة، والتأكد من أن طرق تجميع المعلومات في التقارير توفر للإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

ج. مجال الرقابة الداخلية: التدقيق الداخلي يهتم بكل من الجانب المالي، الإداري، والاقتصادي لنظام الرقابة طالما أن مسؤوليتها لا تقتصر على الإدارة والمالية والمحاسبة بل تشمل كل أجزاء المؤسسة، ومن جهة أخرى تكمن أهميته في ضمانه لسلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية ومدى عمله بما هو مخطط له.

3. أهداف التدقيق الداخلي: للتدقيق الداخلي هدفين أساسيين هما:[2]

أ. هدف الحماية: حيث يسعى المدقق الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها من الغش والأخطاء والانحراف، كما يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق فحص دقة البيانات المحاسبية، فحص النظام المحاسبي والتأكد من سلامة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

ب. هدف البناء والإصلاح: إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سليمة وفعالة.

ثانيا: مقارنة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

فالهدف من إجراء هذه المقارنة هو إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين كل منهما.

1. أوجه التشابه بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي: هناك بعض أوجه الشبه بين النوعين تكمن في النقاط التالية:[3]

أ. التشابه في الأغراض المحاسبية والهدف الواحد: حيث يسعى كل منهما إلى التأكد من وجود نظام فعال لنظام الرقابة الداخلية، ووجود نظام محاسبي سليم يعمل على توفير المعلومات الضرورية التي تمكن من إعداد قوائم وتقارير مالية صحيحة.

---

[1] يونس زين، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010، ص: 02.

[2] محمد لمين عيادي، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[3] علي عمر أحمد سويسي، معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا، (أطروحة دكتوراه)، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011، ص:58.

ب. التشابه في طريق العمل: وذلك من حيث فحص نظام الرقابة الداخلية من حيث فاعلية تطبيقه العملي، فحص السجلات والقوائم المالية، فحص عناصر الأصول والقيام بالملاحظات والاستفسارات والمقارنات التي قد تكون ضرورية.

2. أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي: حيث يمكن تلخيص أهم أوجه الاختلاف في الجدول التالي: **الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.**

الرقم	وجه الاختلاف	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1	من ناحية التعيين	المدقق الخارجي يعين من طرف الملاك أو الجمعية العامة للمساهمين	المدقق الداخلي يعين من قبل إدارة المؤسسة.
2	من ناحية الهدف	الهدف الرئيسي: خدمة طرف ثالث عن طريق إبداء الرأي في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية. الهدف الثانوي: اكتشاف الغش والأخطاء.	الهدف الرئيسي: خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفؤ ويقدم بيانات سليمة وبذلك ينصب هذا الهدف على اكتشاف الغش والخطأ.
3	من ناحية درجة الاستقلال في أداء العمل	المدقق الخارجي يتمتع باستقلال كامل عن الغدارة في عملية الفحص والتقييم وإبداء الرأي.	المدقق الداخلي يتمتع باستقلال جزئي فهو مستقل عن باقي أقسام المؤسسة لكن يتبع الإدارة العليا.
4	من ناحية المسؤولية	المدقق الخارجي مسؤول أمام الملاك.	المدقق الداخلي مسؤول أمام الإدارة العليا.
5	من ناحية نطاق العمل	يحدد ذلك أمر التعيين ومعايير التدقيق المتعارف عليها وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي.	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق الداخلي وفقا للصلاحيات والمسؤوليات الممنوحة له.
6	من ناحية توقيت العمل	يتم الفحص غالبا مرة واحدة في نهاية السنة المالية.	يتم الفحص والتدقيق بصفة مستمرة على مدار السنة المالية.

المصدر: رضا خلاصي، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص: 66، 67.

ثالثا: التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

يمكن توضيح طبيعة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي من خلال تعريف التكامل بين النوعين، أهميته، وأهم أوجه هذا التكامل.

1. تعريف التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

يقصد بالتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:" التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، مما يضمن تغطية أشمل لأعمال التدقيق والتقليل قدر الإمكان من ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف التدقيق بشكل عام ويعود بالفائدة على المؤسسة".[1]

2. أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

تتجلى أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في عدة جوانب من أهمها ما يلي:

أ. بالنسبة للمدقق الخارجي: وتبرز أهمية التكامل بالنسبة للمدقق الخارجي في منح وبعث الثقة لديه في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، واطمئنانه على دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والتي تم فحصها من قبل المدقق الداخلي، بالإضافة إلى تدقيق النظام المحاسبي ومدى الالتزام بالطرق والمبادئ المحاسبية.[2]

ب. بالنسبة للمدقق الداخلي: تبرز أهمية التكامل بالنسبة للمدقق الداخلي في زيادة ودعم التدريب والتأهيل للمدققين الداخليين، حيث يحصل المدقق الداخلي على فهم أفضل لمعايير التدقيق الداخلي، كذلك تفيد عملية تقييم المدقق الخارجي لفاعلية وكفاية وظيفة التدقيق الداخلي في تطوير وتحسين عمل المدققين الداخليين باستمرار وهذا من خلال استفادتهم من خبرته في مجال التدقيق.[3]

ج. بالنسبة للمؤسسة: فالتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يوفر معلومات تفصيلية حقيقية للإدارة تساعدها على اتخاذ القرارات الفعالة في الوقت والمكان المناسبين، وكذا بعث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء في المؤسسة، بالإضافة إلى خفض تكاليف التدقيق عن طريق التكامل بين النوعين واستبعاد ازدواجية العمل كما يساهم في وضع إجراءات رقابية فعالة للمؤسسة وذلك بالوقوف عند مواطن ضعف نظام الرقابة الداخلية ووضع إجراءات تعمل على إصلاح الخلل.[4]

---

[1] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

[2] جمال أحمناش، أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012/2011، ص: 163.

[3] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

[4] جمال أحمناش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 164، 165

د. بالنسبة للأطراف الخارجية: وتتمثل هذه الأطراف في المستثمرين الحاليين والمحتملين، البنوك، إدارة الضرائب، البورصة وغيرها، والذين هم بحاجة ماسة لرأي المدقق الخارجي من أجل اتخاذ مختلف قراراتهم، وتتمثل أهمية هذا التكامل في خدمة هؤلاء الأطراف من خلال اطمئنانهم على الرأي المعبر من المدقق الخارجي، وهذا لشموليته لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية، وكذا طمأنة المساهمين على مصير أموالهم في المؤسسة، بالإضافة إلى أن هذا التكامل يتيح معلومات معبرة عن الواقع الفعلي للمؤسسة مما يسمح باتخاذ قرارات صائبة قد تكون متعلقة بالجانب التمويلي أو الجانب الجبائي.[1]

3. أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

يمكن عرض أوجه التكامل بين النوعين فيما يلي:[2]

✓ يدخل نظام الرقابة الداخلية الذي تمارسه الإدارة من خلال موظفيها ضمن نطاق عمل المدقق الخارجي، الأمر الذي يتطلب تنسيقا بين المدققين الداخليين والخارجيين بهدف إيجاد التكامل المطلوب بين الطرفين، حيث أن من مهام المدقق الخارجي تدقيق مدى فاعلية النظام وتحديد نقاط القوة والضعف به، فإذا كان النظام ضعيف الفعالية فإن حجم تغطية عمليات التدقيق الخارجي تكون أوسع منها في حالة كون النظام أكثر فعالية، وذلك بهدف تغطية أوجه النقص المترتبة على ضعف نظام الرقابة الداخلية.

✓ يقوم المدقق الداخلي بمهام محددة معاونة للمدقق الخارجي، وذلك بحكم كونه موظف من بين موظفي المؤسسة، ويقع عليه العبء الأكبر في تدقيق جميع العمليات التي تتم خلال السنة مهما كانت طبيعتها، كما يقدم المساعدة للمدقق الخارجي في تجهيز أي بيانات أو معلومات بحكم أنه المسؤول الرئيسي مع العاملين في الإدارة عن توفير كل ما يحتاجه المدقق الخارجي.

✓ يستفيد المدقق الخارجي من عمل المدقق الداخلي عند التخطيط، حيث يقوم بدراسة الخطة المؤقتة للتدقيق الداخلي، وفي حال كون عمل التدقيق الداخلي هو أحد العوامل المحددة لطبيعة ومدى وتوقيت إجراءات المدقق الخارجي فمن الأفضل أن يتم الاتفاق مسبقا على توقيت مثل هذا العمل، مدى التغطية التدقيقية، ومستويات الاختبار والطرق المقترحة لاختبار العينات وإجراءات الفحص وإعداد التقرير.

✓ يحتاج المدقق الخارجي إلى إحاطته بتقارير التدقيق الداخلي ووضعها تحت تصرفه، وأن يتم إبلاغه بأي

---

[1] المرجع السابق، ص: 165.

[2] رغدة إبراهيم المدهون، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي،(رسالة ماجستير)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014، ص ص: 54- 56.

أمر مهم لفت انتباه المدقق الداخلي ومن شأنه أن يؤثر على عمل المدقق الخارجي، وكذا على المدقق الخارجي إعلام المدقق الداخلي بأية أمور مهمة ترفع من جودة عملية التدقيق الداخلي.

✓ يقدم المدقق الداخلي الإيضاحات الكاملة للمدقق الخارجي لتوافر الخبرة والدراية لديه بعمليات المؤسسة وأساليب العمل والإجراءات المتبعة.

✓ يساعد المدقق الداخلي في عمليات الجرد خصوصا في المؤسسات ذات الفروع التي لا يستطيع المدقق الخارجي زيارة جميع فروعها، أو إجراء عمليات الجرد فيها في وقت واحد.

✓ يستفيد المدقق الداخلي من خبرة المدقق الخارجي في تعامله مع العديد من القضايا المالية والتدقيقية المتنوعة نظرا لتعدد وتنوع عملائه.

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

يظهر دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات الإدارية بصفة عامة، والقرارات المالية بصفة خاصة من خلال مساهمته في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي تعتبر أساس اتخاذ أي قرار مهما كانت درجة أهميته. وقبل التطرق إلى مساهمة التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية لابد من الإشارة إلى مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

إن جودة عملية اتخاذ القرار تتوقف غلى مدى جودة المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها متخذ القرار.

1. تعريف جودة المعلومات المحاسبية.

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها:" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها، والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[1]

أما جودة المعلومات المحاسبية فتعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الرقابية والقانونية والمهنية والفنية مما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.[2] وتتصف المعلومات المحاسبية بالجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تلبية لاحتياجات مستخدميها.

---

[1] علي حامدي، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

[2] المرجع السابق، ص: 93.

2. خصائص المعلومات المحاسبية.

إن مقدار ونوع المعلومات التي تقدم للأطراف الداخلية والخارجية لتمكينهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة يتطلب أن تتسم هذه المعلومات بخصائص نوعية تسهل عملية اتخاذ القرار وتنقسم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

أ. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

✓ **الملائمة:** يقصد بالملائمة كخاصية من خواص المعلومات المحاسبية قدرتها في التأثير في القرار المتخذ، فالمعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك المعلومات التي لها القدرة على إحداث تغيير في قرار المستخدم لها وبالتالي إيجاد فرق في اتخاذ القرار ويكون له نتائجه على التوقعات والأحداث الاقتصادية المستقبلية.[1] وتندرج تحت هذه الصفة النوعية الأساسية الخصائص التالية:[2]

▪ **القدرة على التنبؤ:** وتعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية، وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة من الواقع فإنها تكون أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي، ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن تم معالجتها.

▪ **التغذية المرتدة(القدرة على إعادة التقييم):** تعد التغذية العكسية من مكونات أي نظام للمعلومات، كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي، وذلك لما تمتلكه من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة، فكلما توافرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية كلما أسهمت في تحسين و تطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية و جودة المعلومات المحاسبية بشكل عام، وزيادة ملائمتها لاتخاذ القرارات بشكل خاص.

▪ **التوقيت المناسب:** ويقصد به توفير المعلومات لمتخذ القرار عند حاجته إليها، وفي الوقت المناسب وبمعنى آخر أن تكون متاحة عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها و قدرتها على اتخاذ القرار أو تغييره، وهذا يتطلب تزويد متخذي القرارات بالمعلومات فور الانتهاء من إعدادها ز هذا حتى تبقى مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.[3]

---

[1] حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص:96.

[2] وليد خالد حميد العازمي، أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي، (رسالة ماجستير)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012، ص ص: 45، 46.

[3] خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 34.

✓ **الاعتماد والموثوقية:** ويقصد بها إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق بها عند اتخاذ القرار، وحتى تكون هذه المعلومات موثوق بها لابد أن تتمتع بالخصائص التالية:

▪ **القابلية للتحقق:** ويقصد بها أن النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام المعلومات المحاسبية من قبل شخص معين وباستخدام أساليب القياس يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر بعيد عن التحيز.[1]

▪ **الصدق في التمثيل:** أي التوافق بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية وبين الواقع، والتمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.[2]

▪ **الحياد(عدم التحيز):** ويقصد بعدم التحيز عدم وجود تعديل أو تحريف مقصود في المعلومات للتأثير على مسار صاحب القرار، ويفضل بذلك بديل على آخر، وبذلك يجب أن تكون المعلومات المعروضة واقعية وحقيقية وغير معدة لخدمة فئة محددة.[3]

ب. الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية.

بالإضافة إلى الخصائص الأساسية هناك خصائص ثانوية لها تأثير على المعلومات المحاسبية نذكر أهمها:

✓ **القابلية للمقارنة:** تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة إذا كان بإمكان المستخدم أن يجري مقارنات بين النتائج المالية للوحدة المحاسبية من سنة إلى أخرى أو بين وحدات محاسبية أخرى.[4]

✓ **الثبات:** يعتبر الثبات خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة، وفي ضوء تعدد البدائل من الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف وقياس الاهتلاك والمداخل المختلفة لتسعير المخزون السلعي، فإن الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم.[5]

ثانيا:مساهمة التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

يتضح دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال العناصر التالية:

1. التدقيق الخارجي كمعيار لمصداقية المعلومات المحاسبية: تعتبر المعلومات المحاسبية الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، فعملية التدقيق الخارجي للمعلومات المحاسبية

---

[1] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[2] وليد خالد حميد العازمي، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[3] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[4] حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[5] كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص: 42.

أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لمختلف الجهات المستفيدة من هذه المعلومات، ويعتبر رأي المدقق الخارجي حول المعلومات المحاسبية للمؤسسة محل التدقيق مقياس لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات ومن طرف مختلف الجهات، حيث تتيح عملية التدقيق فرصة استخدام المعلومات المحاسبية بثقة أكثر وتوفير تأكيدات منطقية تفيد أن العمليات المالية للمؤسسة تعطي صور حقيقية وعادلة(صادقة) حول ميزانية المؤسسة ونتائج أعمالها، وبالتالي رأي المدقق الخارجي والمترجم في تقريره يمثل مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون كل ذلك معد وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.[1]

2. أهمية خبرة وكفاءة المدقق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: تتضح أهمية كفاءة وخبرة المدقق الخارجي في متابعة التطور المهني والقواعد والنظم والمعايير المحاسبية، والتي بموجبها يتم قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على مختلف القوائم المالية للمؤسسات، وإيصال نتائجها للمستفيدين الداخليين والخارجيين فعدم الالتزام بالقواعد والمعايير المحاسبية يؤدي إلى نقص الثقة في المعلومات المالية الظاهرة في القوائم المالية، وبالتالي عزوف المستفيدين والبحث عن وسيلة أخرى لمعرفة حقيقة المركز المالي.[2]

3. تقرير المدقق الخارجي ركيزة أساسية في جودة المعلومات المحاسبية: يعتبر تقرير المدقق الخارجي الركيزة الأساسية في جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية من خلال تدقيق هذه التقارير وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة وكذا متطلبات القوانين المعمول بها، ولا تتوقف أهمية المدقق الخارجي عند تدقيقه للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية فحسب بل تمتد إلى تقريره، حيث أن هذا التقرير يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وبالنظر إلى معايير التدقيق الدولية يلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره عن ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها وتتطلب كذلك تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيقها للمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وبناء على ذلك فإن تقرير المدقق الخارجي يؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية من خلال التزامه بتطبيق المعايير المتعارف عليها والقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.[3]

---

[1] فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2004/2003، ص ص: 20، 21.

[2] بلقاسم سعودي، دور محافظ الحسابات في صنع القرار الإداري وتنمية موارد المؤسسة الجزائرية، ص ص: 8، 9، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-contentent/uploads/2010/03/pdf، يوم: 2017/04/01، الساعة: 11:30.

[3] ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

4. اسقلالية المدقق الخارجي كمقياس لموثوقية المعلومات المحاسبية: من الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها عملية التدقيق هي أن البيانات المالية غير المدققة تفتقر إلى الموثوقية الكاملة التي تجعلها أساسا يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرارات ، لذلك من أجل زيادة الموثوقية ودرجة الاعتماد على هذه البيانات من قبل المستخدمين الخارجيين للبيانات فثمة حاجة إلى جهة ذات كفاءة واستقلالية تامة من أجل زيادة ثقتهم بالبيانات التي سيعتمدون عليها، فمتخذ القرار الذي يعتمد على معلومات مقدمة من طرف جهات أخرى يواجه مخاطر تتعلق بمدى الاعتماد على هذه المعلومات وهو بالتالي يسعى إلى استخدام وسائل معينة لتخفيض خطر المعلومات وتتمثل أهم هذه الوسائل في التدقيق الخارجي المستقل. [1]

ثالثا: دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.

تعتمد عملية اتخاذ القرارات المالية في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات محاسبية مع العلم أن درجة جودة المعلومات المتوافرة لديه لها تأثير كبير على درجة جودة القرار الذي يتخذه، فكلما زادت درجة جودة المعلومات كان متخذ القرار في وضع أفضل، وهذا ما يتطلب من الإدارة أن تبحث باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة، و يعود اهتمام الإدارة بالمعلومات المحاسبية لكونها المحرك لإدارة أي مؤسسة وتحدد قدرتها على أدائها لوظائفها كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة تحقيقا لأهدافها المرجوة.[2] وفي الوقت المعاصر تعد المعلومات المحاسبية ثروة هامة، إذ أن التحكم والاستغلال الأمثل لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطط المستقبلية وضمانا لاستمرار وتطور المؤسسات، إذ يعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزء من النظام الكلي للمعلومات، ويلعب هذا النظام دورا فعالا يتمثل في تزويد مختلف مستويات اتخاذ القرارات بمعلومات جاهزة ودقيقة وصحيحة في الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ مختلف قراراتهم ويتم توفير هذه المعلومات عن طريق التقارير والقوائم المالية، وعليه فالمعلومات المحاسبية لها دور إيجابي في سلامة القرارات ومن ثمة نجاح خطط التنمية.[3]

---

[1] رامي محمد الزبدية، علي عبد القادر الذنيبات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 03، 2012، ص ص: 472، 473.

[2] أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص ص: 77- 79.

[3] يوسف محمود جربوع، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين-، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد15، العدد02، 2007، ص: 510.

بناء على ما تقدم فالتدقيق الخارجي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال كافة الإجراءات التي يمر بها المدقق الخارجي والتزامه بمعايير العناية المهنية والاستقلالية أثناء عملية التدقيق ومصادقته على القوائم المالية تعد دليل على مصداقيتها مما يزيد درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية، وعليه فجودة المعلومات المحاسبية تقاس بما تحققه من أثر على القرار المالي المتخذ.

المطلب الثالث:مساهمة العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

إن تحقيق التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية من خلال توفير معلومات ذات مصداقية تعد أساس لاتخاذ هذه القرارات، وسنتناول في هذا المطلب مساهمة كل من التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية، وأهمية التكامل بين النوعين في اتخاذ هذه القرارات.

أولا: مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية:

يعتبر التدقيق الداخلي أداة مهمة لتبادل المعلومات بين مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة حيث يساعد على تأهيل المعلومات ذات الجودة لاتخاذ القرارات المختلفة، ومن الملاحظ أن جميع الجميع المجالات التي يمكن أن يكون للتدقيق دور فيها تتخللها عملية اتخاذ القرارات ومن أجل تحديد مدى مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية تجدر الإشارة إلى أنه يلعب دورا مهما في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرارات ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:[1]

1. تحديد المشكلة: يلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في اكتشاف المشاكل المحيطة والمتواجدة في المؤسسة حتى يتسنى له مواجهتها قبل التفاجؤ بها، بمعنى أن التدقيق الداخلي يساعد المؤسسة في تحديد الأخطار الممكن مواجهتها، حيث يسمح بتشخيص الخطر والكشف عنه كما يحدد طريقة التصرف معه.

2. إيجاد البدائل: تعد الحلول والبدائل مجموع الوسائل والإمكانات المتاحة لمتخذ القرار ويفترض وجود حلول متعددة تطرح من أجل تقييمها واختيار الأفضل والأكثر ملائمة, وتأتي هذه البدائل نتيجة التحليل والتمحيص للمعلومات فيضمن بذلك التدقيق الداخلي التوريد المتواني والسليم لهذه المعلومات، فتحديد البدائل الممكنة لا يكون إلا من خلال دراسة شاملة وتحليل مستمر.

3. تقييم البدائل: تعد هذه المرحلة من أهم مراحل عملية اتخاذ القرار، حيث يتم تحديد أبعاد كل بديل من إيجابيات وسلبيات، فالهدف الأخير لصانع القرار هو إحداث تغيير ما في جذور المشكلة المطروحة، فالحل

[1] محمد عبيرات، أحمد نقاز، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لاتخاذ القرار –دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدالsaaidal–، ص ص: 16– 20، على الموقع: www.raod.net/news-636-html، يوم: 2017/04/02، الساعة:12:30.

الذي تم بعد تقييم البدائل يبرز أهمية دور الخبراء والمستشارين في عملية بحث ودراسة البدائل المطروحة، ويبرز دور التدقيق الداخلي في هذه الخطوة أنه يعمل على تقديم اقتراح للبدائل التي يراها مناسبة .

4. اختيار البديل أو الحل الأفضل: إن هدف متخذ القرار في نهاية المطاف هو حسم الموقف من خلال الوصول إلى قرار يمكنه من بلوغ الهدف وحل المشكلة واختيار بديل من بين البدائل في هذه الخطوة يزيد دور التدقيق الداخلي في عملية اختيار البديل الأفضل، وهذا من خلال الاقناعات المستمرة على اختيار البديل المقترح في التقرير لأنه تم دراسته من جميع النواحي.

5. تنفيذ القرار ومتابعته: يساعد التدقيق الداخلي في عملية التنفيذ وهذا بحكم طبيعة نشاطه وتعامله مع جميع المستويات في المؤسسة وكذا قيامه بعملية التوريد المستمر للمعلومات وخاصة المالية منها، أما في مرحلة المتابعة والتقويم فيزداد دور التدقيق الداخلي وهذا بحكم طبيعة عمله الرقابي، بحيث يعمل على تتبع تنفيذ القرارات المتخذة وتقييمها لترفع نتائج هذا التقييم في شكل اقتراحات وإرشادات في التقرير النهائي.

من خلال ما سبق نجد أن التدقيق الداخلي هو نشاط استشاري يقوم بتزويد كافة المستويات الإدارية في المؤسسة بالمعلومات والدراسات ومختلف الاقتراحات لاتخاذ القرارات المختلفة إدارية كانت أو مالية. وتبرز مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية كالتالي:

✓ **مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ قرار الاستثمار:**

يلعب التدقيق الداخلي دورا بالغ الأهمية في ترشيد قرارات الاستثمار، حيث يقوم بهذا الدور من خلال تقارير التدقيق الداخلي والتي توضح النتائج المتوصل إليها من جراء الفحص الشامل الذي قام به المدقق الداخلي، وكذا يبين التقرير نواحي القوة والضعف في الأداء المالي والإداري وتحديد اتجاهات الأداء في المستقبل، ويمكن تحديد الدور الفعال لتقارير التدقيق الداخلي في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال ما يلي:[1]

- إبداء الرأي حول الاستخدام الكفء للموارد البشرية والمادية، ومدى تحقيق النتائج وفقا لما هو مخطط مسبقا، بالإضافة إلى إبراز نواحي الضياع وعدم الكفاءة في كافة الأنشطة والعمليات والتغلب عليها.
- مساعدة الإدارة في ترشيد قرارات الاستثمار من خلال اكتشاف مواطن القصور والأخطاء، واقتراح وسائل التصحيح الملائمة.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحقق من مدى كفايته في تحقيق الأهداف والخطط.

[1] حسام سعيد أبو وطفة، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

✓ **مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ قرار التمويل:**

وتظهر مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ قرار التمويل من خلال العناصر التالية:

- يساعد المدقق الداخلي المؤسسة في تقييمها للمخاطر التمويلية، والموازنة بين العائد والمخاطرة لكل مصدر تمويلي.
- قيام المدقق الداخلي بالفحص المستمر واطلاعه على كافة السجلات المحاسبية، ورقابته عليها يساهم في تحديد حجم الأموال المطلوبة لتمويل المشروع.
- يساعد تقرير المدقق الداخلي المؤسسة في تحديد مركزها المالي وأرباحها الفعلية، والتي على أساسها يتم تحديد حجم ونوع الأموال المطلوبة من مصادر خارجية.

✓ **مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ قرار توزيع الأرباح:**

وتبرز مساهمة التدقيق الداخلي في اتخاذ قرار توزيع الأرباح من خلال النقاط التالية:

- قيام المدقق الداخلي بدراسة بيئة المؤسسة والتي تعد عامل مهم من العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات تساعد على توفير معلومات حول توافر الفرص الاستثمارية أمام المؤسسة، والتي على أساسها يتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح حيث أن توافر الفرص الاستثمارية يدفع بالمؤسسة إلى إعادة استثمار أرباحها بدلا من توزيعها.
- يوفر المدقق الداخلي من خلال عملية التدقيق التي قام بها معلومات حول حجم المؤسسة وإمكانية توسعها في المدى القصير وعلى أساسها يتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه، وهذا بما يتلاءم مع المرحلة التي يمر بها المشروع.
- إن تدقيق الجانب المالي للمؤسسة يسمح بتحديد حجم الأموال المحققة فعلا هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة وبناء على هذه المعلومات يتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح ومقدار الأرباح الموزعة.

ثانيا: مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

يمكن توضيح مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية كما يلي:

✓ **مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار الاستثمار.**

إن قرارات الاستثمار تعد من أهم وأخطر أنواع القرارات المالية في المؤسسة ، وحتى يكون القرار الاستثماري سليم يتعين على متخذ القرار المرور بعدة مراحل إلى غاية الوصول إلى القرار النهائي المتمثل في اختيار البديل الاستثماري الأمثل، وفي كل مرحلة يحتاج متخذ القرار إلى معلومات محاسبية تكون مفيدة له، فالمعلومات المحاسبية التي تتطلبها عملية تخطيط المشاريع الاستثمارية هي معلومات تتعلق بالوضع

الحالي للمؤسسة والمستقبلي مما يساعدها على التنبؤ لاسيما في مرحلة تقييم مختلف الخطط المقترحة، وذلك عند دراسة الاحتمالات المتوقعة عند تنفيذ كل خطوة مقترحة، وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من نظام معلومات المحاسبة المالية فكلما كانت ذات جودة عالية ومصداقية سمح ذلك لمتخذ القرار بإنجاز عملية التخطيط في ظروف تتسم بالوضوح، وتأتي مرحلة تحديد البدائل الاستثمارية الممكنة التي يتم من خلالها تقييم المشاريع الاستثمارية، وهي عملية تتطلب معلومات محاسبية تمكن متخذ القرار من تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة والمتعلقة بمختلف البدائل الاستثمارية من أجل تحقيق العائد المطلوب.[1]

وعليه فتقرير المدقق الخارجي المتضمن رأيه حول القوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة يوفر معلومات ذات جودة، يتم على أساسها تخطيط وتقييم المشاريع الاستثمارية ليتم اختيار المشروع الاستثماري الأفضل وتنفيذه.

✓ **مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار التمويل.**

يساهم التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار التمويل من خلال:

▪ يوفر تقرير المدقق الخارجي معلومات موثوقة حول الوضع المالي للمؤسسة مما يفيدها في تحديد البدائل التمويلية الملائمة، ومدى قدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.

▪ من خلال تدقيق القوائم المالية تحدد المؤسسة بدقة نسبة مديونيتها وعلى أساسها يتم المفاضلة بين البدائل التمويلية وقدرتها على الاقتراض.

▪ قيام المدقق الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة يوفر معلومات عن الوضع الجبائي لها، مما يفيدها في اتخاذ قرار التمويل لأنه يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية، فقيام المؤسسة بالاقتراض لتمويل استثماراتها له فوائده الضريبية نتيجة طرح الفوائد على القروض من نتيجة المؤسسة.

✓ **مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ قرار توزيع الأرباح .**

▪ يوفر التدقيق الخارجي معلومات عن مدى قدرة المؤسسة على اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية كما سبق الذكر، وهذا من شأنه التأثير على اتخاذ قرار توزيع الأرباح حيث أن توفر مصادر تمويل متاحة من خارج المؤسسة يعطيها حرية أكثر في توزيع أرباحها.

▪ يساعد تقرير المدقق الخارجي ودراسته لبيئة المؤسسة من تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة أمامها مما يؤثر على قرارها بخصوص توزيع الأرباح.

---

[1] علي حامدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 114، 115.

▪ إن مصادقة المدقق الخارجي على القوائم المالية دليل على مصداقيتها وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، وهذا يسمح لها بمعرفة أرباحها الفعلية التي بناء عليها يتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح من عدمه.

ثالثا: مساهمة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

إن التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يفيد المؤسسة في اتخاذ قرارات مالية أكثر رشادة، ويساعدها في تقييم أدائها وهذا من خلال:[1]

▪ توفير معلومات تفصيلية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في التوقيت المناسب.

▪ بث الثقة في المعلومات الدالة على الأداء الإداري والمحاسبي.

▪ تكوين بنك للمعلومات عن طريق أوراق عمل التدقيق و تقاريره.

▪ فحص أعمال الفروع المختلفة للمؤسسة الواحدة مما يسمح من بسط الرقابة المستمرة للإدارة عليها.

▪ خفض تكاليف التدقيق عن طريق التكامل بين النوعين وباستبعاد ازدواجية العمل.

أما بالنسبة للأطراف الخارجية فيساعد التكامل بين النوعين على:[2]

▪ اطمئنان هؤلاء الأطراف على الرأي المعبر عنه من قبل المدقق الخارجي.

▪ اطمئنان المساهمين على أموالهم وتوفير معلومات موثوقة تمكنهم من اتخاذ قرارات حول مصير أموالهم في المؤسسة.

▪ الضخ المتواني للمعلومات ذات المصداقية بغية اتخاذ القرارات وتحقيق الكفاءة الإدارية.

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول أنه على الرغم من استقلالية التدقيق الخارجي إلا أنه يساعد المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية، وهذا من خلال توفير معلومات محاسبية ذات جودة يمكن الاعتماد عليها في مختلف مراحل اتخاذ القرار كما أن التنسيق والتعاون في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يعزز ويرفع من فعالية عملية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة، من خلال إضفاء المزيد من المصداقية والموثوقية على المعلومات المحاسبية التي تعد أساس اتخاذ القرار.

---

[1] مسعود صديقي، محمد براق، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08- 09 مارس، 2005، ص: 31.

[2] المرجع السابق، ص: 31.

الخلاصة:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل نستخلص أن عملية اتخاذ القرار هي عملية تمارس على مستوى مختلف المستويات داخل المؤسسة، لأن نجاح أعمال أي مؤسسة يتوقف على مدى كفاءة وفعالية القرارات المتخذة ومدى خدمتها لأهداف المؤسسة.

إذ تعتبر عملية اتخاذ القرار أنها عملية مفاضلة بين عدة بدائل متاحة من أجل اختيار البديل الأمثل وهذا وفق مجموعة من الخطوات و باعتماد مجموعة من الأساليب.

وتعتبر القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة داخل المؤسسة، وهي تشمل قرار الاستثمار الذي يعني كيفية استخدام المؤسسة لأموالها، قرار التمويل الذي يعني كيفية تغطية الاحتياجات المالية لمختلف استثماراتها، وهذا من خلال تحديد نوع وحجم التمويل المطلوب، وأخيرا قرار توزيع الأرباح والذي يهتم بتوزيع الأرباح داخل المؤسسة واختيار السياسة المثلى لتوزيعها.

يساهم التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال مساهمته في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، حيث أن مصادقة المدقق الخارجي على القوائم المالية يزيد من جودة ومصداقية المعلومة المحاسبية مما يجعلها مؤهلة لاتخاذ القرارات المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يعزز من كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات المالية.

الفصل الثالث: واقع مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد

المبحث الأول:الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

الخلاصة

الفصل الثالث: واقع مساهمة التددقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع واستعمال وسائل البحث العلمي لجمع البيانات والمتمثلة في الاستبانة.

ولتحقيق هدف الدراسة قمنا بتصميم استبانتين الأولى موجهة للمدققين الخارجيين، والثانية تخص المسيرين الماليين ومختلف الإطارات المالية والمحاسبية داخل المؤسسات الاقتصادية،وبالتالي الحكم على مدى مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

المبحث الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة

نستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الإعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة، وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة "مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية "، وهذا بغرض الخروج بنتائج تزيد من المستوى المعرفي للموضوع.

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المسيرين الماليين وإطارات إدارية ومالية في المؤسسات الاقتصادية والذين يمثلون عينة مستهدفة ممثلة لاتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، وكذلك الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الذين يمثلون عينة مستهدفة تمثل التدقيق الخارجي، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة في ولاية جيجل تم اللجوء إلى الجزائر العاصمة حتى تكون هذه الدراسة شاملة وملمة بكل جوانب الموضوع وذات مصداقية.

ثانيا: عينة الدراسة

في دراستنا هذه تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تتكون من 30 مؤسسة اقتصادية و30 مكتب تدقيق حيث تم توزيع 30 استبانة على مسيري المؤسسات الاقتصادية و18 استبانة على مكاتب التدقيق على مستوى ولاية جيجل، أما الاستبانات المتبقية والخاصة بمكاتب التدقيق فتم توزيعها على مستوى الجزائر العاصمة، لكنها لم تطبق كلها لعدم استرجاع 6 استبانات، حيث تم استرجاع 43 استبانة من ولاية جيجل منها 25 استبانة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية، و18 استبانة خاصة بمكاتب التدقيق، في حين تم استرجاع 11 استبانة من الجزائر العاصمة، وعليه فالحجم النهائي لعينة الدراسة يتكون من 25 استبانة خاصة بالمؤسسات الاقتصادية وهي تمثل ما نسبته83.33% من حجم المجتمع، و29 استبانة خاصة بمكاتب التدقيق أي ما نسبته 96.67% من حجم مجتمع الدراسة، والجدول الموالي يلخص ذلك:

الجدول رقم(02): الإحصائيات الخاصة بالاستبانة

البيان	استمارة المدقق الخارجي		استمارة المسير المالي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الإستمارات الموزعة	**30**	**%100**	**30**	**%100**
الإستمارات غير المسترجعة	**01**	**%3.33**	**05**	**%16.67**
عينة الدراسة	**29**	**%96.67**	**25**	**%83.33**

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثالثا: أداة الدراسة

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الاستعانة بالاستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة.

وقد تم إعداد استبانتين، الأولى موجهة للمدققين الخارجيين وتتكون من جزئين: الجزء الأول خاص بالمعلومات الشخصية للمستبين، والجزء الثاني يتعلق بمحاور الدراسة، وهو مقسم إلى ثلاثة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** ممارسة مهنة التدقيق الخارجي.
- **المحور الثاني:** العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- **المحور الثالث:** دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

أما الاستبانة الثانية والموجهة للمسيرين الماليين فهي كذلك مقسمة إلى جزئين، الجزء الأول خاص بالمعلومات الشخصية للمستبين، والجزء الثاني مقسم إلى محورين كما يلي:

- **المحور الأول:** العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- **المحور الثاني:** اتخاذ القرارات المالية.

وقد تم استخدام سلم **لكارث** المتدرج من 5 نقاط، حيث الدرجة "5" تعني موافق بدرجة عالية والدرجة"1" تعني موافق بدرجة منخفضة. وقمنا بحساب المدى على النحو التالي:

5-1=4. حيث تمثل 4 عدد الفئات، و تمثل 5 عدد الدرجات ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

$$\text{طول الفئة (المدى)} = \frac{\text{عدد الفئات}}{\text{عدد الدرجات}}$$

$$\frac{4}{5} = 0.8،$$

والجدول الموالي يمثل التوزيع لمقياس لكارث:

الجدول رقم (03): جدول التوزيع لمقياس لكارث

الفئة	]1.80-1[	]2.6-1.80[	]3.40-2.6[	]4.2-3.40[	[5-4.2]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المعتمدة

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية **Statistical package force social sciences(SPSS)**، وسوف يتم الإستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

❖ النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الإستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

❖ اختبار ألفا كرونباخ **(Crambach'Alpha)** لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

❖ معامل ارتباط بيرسون **(Pearson Correlation Coeffient)** لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الإتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

❖ اختبارT في حالة عينة واحدة **(T-Test)** لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الإستبانة.

❖ اختبار تحليل التباين الأحادي ذو الإتجاه الواحد **One Way Analysis of A NOVA (variance)** لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

❖ اختبار**T(T-Test)** للعينة المستقلة لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.

❖ **نموذج الانحدار**: وقد تم استخدامه في اختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة الأثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبانة

أولا: صدق الاستبانة

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ماوضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين هما:

1-صدق المحكمين: عرضت أداة الدراسة على مجموعة من الأساتذة المحكمين(05أساتذة) بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، متخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء، واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون أجريت التعديلات التي إتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارة وحذف أو إضافة الأخرى منها.

2_صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان وهذا بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للفرع والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

أ. صدق الاتساق الداخلي لاستبانة المدقق الخارجي:

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي:**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق:**

الجدول رقم (04): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يتصل المدقق الخارجي بالمدقق السابق.	0.706	0.000
02	يتحقق المدقق الخارجي من صحة تعيينه.	0.582	0.001
03	يجري المدقق الخارجي اتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق.	0.403	0.030
04	يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة.	0.678	0.000
05	يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة.	0.583	0.001
06	يطلع المدقق الخارجي على القوائم المالية للسنوات السابقة وكذا تقرير المدقق السابق.	0.493	0.007
07	يقوم المدقق بتشكيل فريق عمل ويتم تقسيم أعمال التدقيق على أعضائه كل حسب كفاءته وتخصصه.	0.544	0.002

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (04) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

الجدول رقم(05):الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المدقق الخارجي بجمع إجراءات الرقابة الداخلية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة.	0.456	0.013
02	يجري المدقق الخارجي اختبارات الفهم والتطابق لتقييم فهمه لنظام الرقابة الداخلية.	0.796	0.000
03	يقوم المدقق الخارجي بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية من خلال تحديده لنقاط القوة ونقاط الضعف.	0.800	0.000
04	يقوم المدقق الخارجي باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي.	0.652	0.000
05	يقوم المدقق الخارجي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.	0.697	0.000
06	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	0.038	0.000
07	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب المذكرة المكتوبة لوصف نظام الرقابة الداخلية.	0.618	0.000
08	يستخدم المدقق الخارجي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.	0.744	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم (05) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات.**

الجدول رقم (06): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المدقق الخارجي بالمعاينة المادية للأصول عن طريق جردها وهذا للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بتدقيقها.	0.798	0.000
02	يستخدم المدقق الخارجي المستندات المؤيدة للعمليات المالية للتأكد من صحة الأرصدة التي يقوم بمراجعتها.	0.790	0.000
03	يستخدم المدقق الخارجي المصادقات للتأكد من صحة أرصدة العملاء.	0.652	0.000
04	يعتمد المدقق الخارجي على نظام الرقابة الداخلية كوسيلة فعالة ودالة على صحة السجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء.	0.761	0.000
05	يقوم المدقق الخارجي بعمليات حسابية للتحقق من صحة النتائج والأرصدة	0.454	0.013

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (06) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثالث من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع: إعداد التقرير**

الجدول رقم (07):الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع(إعداد التقرير).

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يشير المدقق الخارجي في تقريره إلى مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما عند إعداد القوائم المالية ومدى الثبات في تطبيقها.	0.435	0.018
02	يلتزم المدقق الخارجي بالإفصاح الكافي عند إعداد تقريره.	0.474	0.009
03	يلتزم المدقق الخارجي في حالة امتناعه عن إبداء الرأي بالقوائم المالية كوحدة واحدة ذكر أسباب ذلك.	0.680	0.000
04	في حالة وجود قيود مفروضة على عمل المدقق يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية.	0.830	0.000
05	عدم حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية يمنعه من إبداء رأيه في القوائم المالية.	0.761	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (07) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الرابع من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الاتساق البنائي لفروع المحور الأول: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي**

الجدول رقم (08):الاتساق البنائي لفروع المحور الأول (ممارسة مهنة التدقيق الخارجي)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	قبول المهمة و تخطيط عملية التدقيق	0.934	0.000
2	تقييم نظام الرقابة الداخلية	0.767	0.000
3	جمع أدلة الإثبات	0.687	0.000
4	إعداد التقرير	0.594	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم (08) معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لمعدلات كل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.**

الجدول رقم(09): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي)

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
01	يقوم عمل المدقق الخارجي على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية.	0.788	0.000
02	في إطار التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية فإن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات.	0.825	0.000
03	متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، ومن جهة أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية).	0.753	0.000
04	يعتمد المدقق الخارجي على نفس قاعدة البيانات والمعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق.	0.460	0.012

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم (09) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي**

الجدول رقم(10):الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المدقق الداخلي من عمل وخبرة المدقق الخارجي.	0.728	0.000
02	قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله.	0.736	0.000
03	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي.	0.877	0.000
04	هناك اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي وتنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل.	0.841	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم (10) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي**

الجدول رقم(11):الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني(العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي	0.928	0.000
2	مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي	0.942	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم (11) معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لمعدلات كل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحورالثالث: دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية**

الجدول رقم(12) :الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث(دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يعتمد المدقق الخارجي على التحليل المالي عند فحص وتدقيق الحسابات.	0.542	0.002
02	يضيف المدقق الخارجي نوعا من المصداقية للمعلومات المحاسبية عن طريق فحص و تدقيق الأدلة الهامة وإصدار تقرير التدقيق.	0.563	0.001
03	يستطيع موظفو البنوك والمستثمرون والفئات الأخرى استخدام المعلومات المحاسبية الصادرة عن الإدارة والمقترنة برأي المدقق الخارجي، وهذا بغرض اتخاذ مختلف القرارات.	0.359	0.056
04	يقوم المدقق الخارجي بدراسة ومناقشة الإدارة في خططها المستقبلية فيما يتعلق بخطط الجانب المالي في المؤسسة.	0.809	0.000
05	يتم اتخاذ قرار التمويل بالاستعانة بالنسب المالية من خلال القوائم المالية المدققة وخاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج.	0.445	0.015
06	يساهم التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي في توفير معلومات تفصيلية للإدارة تساعدها على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.	0.546	0.002
07	تقرير المدقق الخارجي الذي يضم المصادقة على القوائم المالية وعدالتها، يرفع من جودة المعلومة المحاسبية التي تعتبر مصدر موثوق لتعزيز القرارات المالية للمؤسسة.	0.357	0.57
08	مساهمة المدقق الخارجي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة تتجلى فقط من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها المدقق الخارجي من خلال عمليات الفحص و التقييم التي يقوم بها.	0.532	0.003
09	إذا طلب المدقق الخارجي تعديل للقوائم المالية ورفض العميل ذلك عليه أن يبدي رأيا متحفظا أو سلبيا.	0.571	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم(12) معاملات الارتباط بين فقرات المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن القيمة الاحتمالية لأغلب الفقرات أقل من 0,05 مما يدل على أن فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

الجدول رقم (13):صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	العنوان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	ممارسة مهنة التدقيق الخارجي	0.859	0.000
الثاني	العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	0.831	0.000
الثالث	دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	0.628	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

الجدول رقم(13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0,05 .

ب.صدق الاتساق الداخلي لاستبانة المسير المالي:

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي**

الجدول رقم(14): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يقوم عمل المدقق الخارجي على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية.	0.730	0.000
02	في إطار التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية فإن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات.	0.632	0.001
03	متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، ومن جهة أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية).	0.665	0.000
04	يعتمد المدقق الخارجي على نفس قاعدة البيانات والمعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق.	0.713	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم (14) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول من المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي**

الجدول رقم(15):الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المدقق الداخلي من عمل وخبرة المدقق الخارجي.	0.784	0.000
02	قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله.	0.696	0.000
03	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي.	0.873	0.000
04	هناك اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي وتنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل.	0.842	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم(15) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني للمحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الاتساق البنائي لفروع المحور الأول: العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.**

الجدول رقم(16):الاتساق البنائي لفروع المحور الأول(العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.	0.935	0.000
02	مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي.	0.960	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (16) معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الأول مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لمعدلات كل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: اتخاذ القرارات المالية**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول: قرار التمويل**

الجدول رقم(17): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(قرار التمويل)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة مصدر التمويل عند تحديد نوع التمويل.	0.586	0.002
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتجات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	0.447	0.025
03	يكون تحديد احتياجات المؤسسة للأموال على شكل موازنات تقديرية لجميع أنشطة المؤسسة.	0.747	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد مصدر التمويل في ظروف عدم التأكد.	0.651	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل.	0.422	0.036
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو في المبيعات عند تحديد نوع التمويل.	0.625	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (17) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الأول للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني: قرار الاستثمار**

الجدول رقم(18) :الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(قرار الاستثمار)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة للاستثمار ومصادر الحصول عليها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.487	0.013
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها من خلال الاستثمارات أثناء اتخاذ قرار الاستثمار.	0.790	0.000
03	يأخذ بعين الاعتبار استمرارية المؤسسة في نشاطها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	0.859	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الخارجية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.	0.712	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (18) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثاني للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح**

الجدول رقم(19):الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح)

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية(السيولة) أثناء اتخاذ قرار توزيع الأرباح	0.726	0.000
02	يعتمد قرار توزيع الأرباح من عدم توزيعها على مقدار الأرباح المحققة خلال السنة.	0.589	0.002
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر التمويل من خارج المؤسسة عند اتخاذها لقرار توزيع الأرباح.	0.518	0.008
04	إن احتجاز الأرباح (التمويل الذاتي) يغني عن مخاطر التمويل الخارجي والتكاليف المترتبة عنه.	0.763	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	0.531	0.006

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (19) معاملات الارتباط بين فقرات الفرع الثالث للمحور الثاني مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل الفقرات أقل من 0.05 مما يدل على أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني: اتخاذ القرارات المالية**

الجدول رقم(20):الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني(اتخاذ القرارات المالية)

الرقم	الفرع	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
01	قرار التمويل	0.814	0.000
02	قرار الاستثمار	0.816	0.000
03	قرار توزيع الأرباح	0.912	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

يبين الجدول رقم (20) معاملات الارتباط بين معدلات كل فرع من فروع المحور الثالث مع المعدل الكلي لفقراته والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 حيث أن القيمة

الاحتمالية لمعدلات كل الفروع أقل من 0.05 مما يدل على أن فروع المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:**

الجدول رقم (21): صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

الرقم	الفرع	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
01	**العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي**	**0.792**	**0.000**
02	**اتخاذ القرارات المالية**	**0.848**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

الجدول رقم(21) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0,05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0,05 .

ثانيا: ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان الاستقرار في نتائجه، وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة على أفراد العينة خلال فترة زمنية معينة تحت نفس الظروف والشروط، وهناك عدة طرق لاختبار الثبات أهمها معامل ألفا كرونباخ، ويمكن توضيح نتائج اختبار الثبات لهذا الاستبيان وفقا لطريقة ألفا كرونباخ كما يلي:

1. ثبات الاستبانة الخاصة بالمدقق الخارجي:

يوضح الجدول الموالي معاملات الثبات الخاصة بكل محور وكذا معامل الثبات الخاص بجميع المحاور:

الجدول رقم (22):معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المدقق الخارجي

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ
الأول	**ممارسة مهنة التدقيق الخارجي.**	**0.853**
الثاني	**العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي .**	**0.850**
الثالث	**دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.**	**0.662**
جميع المحاور		**0.887**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss.

استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد بين الجدول رقم (22)أن معاملات الثبات الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان تتراوح ما بين 0.662 و0.853 كما أن معدل الثبات لجميع المحاور يساوي 0.887 وهي تفوق النسبة الأدنى المقبولة 0.600، مما يدل على ثبات الاستبيان الخاص بالمدقق الخارجي وهو بذلك قابل للدراسة والتحليل.

2. ثبات الاستبانة الخاصة بالمسير المالي:

يوضح الجدول الموالي معاملات الثبات الخاصة بكل محور وكذا معامل الثبات الخاص بجميع المحاور:

الجدول رقم (23): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ) الخاص باستبانة المسير المالي

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ
1	العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	0.855
2	اتخاذ القرارات المالية	0.814
جميع المحاور		0.855

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة وقد بين الجدول رقم (23)أن معاملات الثبات الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان تتراوح ما بين 0.814 و 0.855 كما أن معدل الثبات لجميع المحاور يساوي 0.855 وهي تفوق النسبة الأدنى المقبولة 0.600، مما يدل على ثبات الاستبيان الخاص بالمسير المالي وهو بذلك قابل للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

يتضمن هذا المبحث عرضا لتحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، وخصائص العينة، واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي يتم الوصول إليها من خلال تحليل فقراتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة.

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفة، وسيتم التطرق لها وتحليلها.

أولا: تحليل البيانات الشخصية الخاصة بعينة المدقق الخارجي.

1. **الجنس:** يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	**23**	**%79.3**
أنثى	**6**	**%20.7**
المجموع	**29**	**%100**

الشكل رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

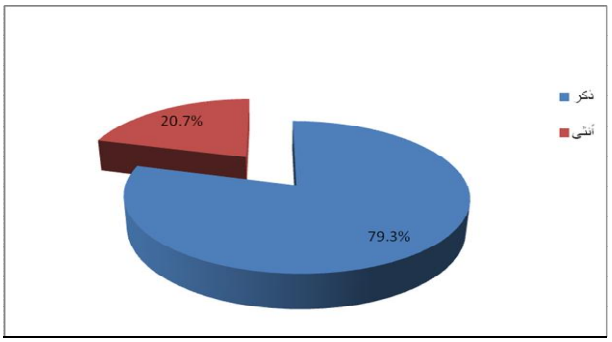

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أن النسبة العالية من أفراد العينة هي من الذكور حيث بلغ عددهم 23 ذكر أي ما يعادل 79.3%، في حين بلغ عدد الإناث 6 وبنسبة مقدارها 20.7%.

2. العمر: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث العمر وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (25): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	**04**	**%13.8**
من 30 إلى 40 سنة	**10**	**%34.5**
من 41 إلى 51 سنة	**06**	**%20.7**
أكثر من 51 سنة	**09**	**%31.0**
المجموع	**29**	**%100**

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب العمر

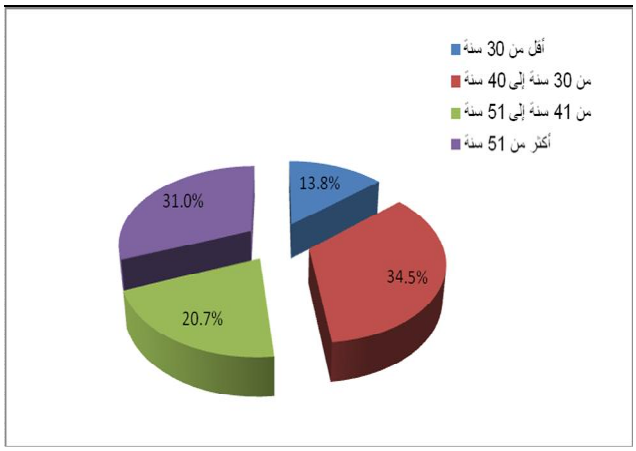

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة حيث بلغ عددهم 10 أفراد وبنسبة مقدارها 34.5% ثم تليها الفئة العمرية أكثر من 51 سنة والبالغ عددهم 09 أفراد وبنسبة مقدارها 31.0% في حين جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة الفئة العمرية من 41 إلى 51 سنة حيث قدر عددهم ب 6 أفراد أي بنسبة 20.7 %، أما الفئة العمرية الأخيرة الأقل من 30 سنة فقد بلغ عددهم 4 أفراد بنسبة 13.8%.

3. **الشهادة الأكاديمية**: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الشهادة الأكاديمية وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (26) توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية

الشهادة الأكاديمية	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	20	%69.0
ماستر	01	%3.4
ماجستير	08	%27.6
دكتوراه	_	_
المجموع	**29**	**%100**

الشكل رقم (03) توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية

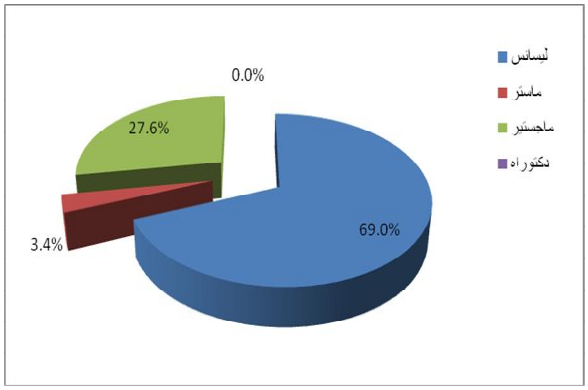

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الشهادة الأكاديمية ليسانس حيث بلغ عددهم 20 فردا وبنسبة 69.0%، ثم تليها فئة الشهادة الأكاديمية ماجستير البالغ عددهم 08 أفراد وبنسبة 27.6%، في الأخير نجد فئة الشهادة الأكاديمية ماستر فرد واحد أي بنسبة 3.4%.

4.الشهادة المهنية: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الشهادة المهنية وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (27): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
محافظ حسابات	20	%69.0
خبير حسابات	09	%31.0
المجموع	**29**	**%100**

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية

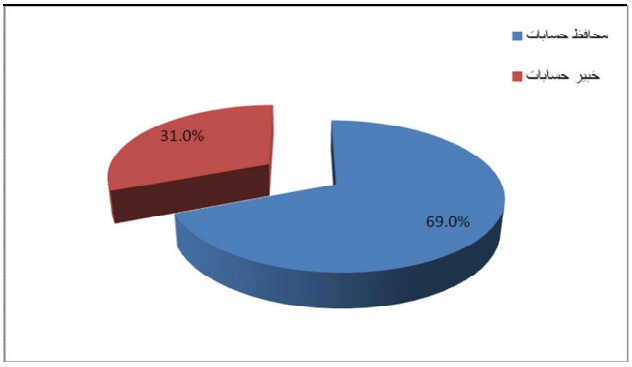

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من محافظي الحسابات حيث بلغ عددهم 20 محافظ حسابات وبنسبة مقدارها 69.0% ثم تليها فئة الخبراء المحاسبين ممثلة ب 09 خبراء محاسبين، أي بنسبة 31.0%

5.عدد سنوات الخبرة المهنية: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (28): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	**05**	**%17.2**
من 5 إلى 10 سنوات	**07**	**%24.1**
من 11 إلى 15 سنة	**04**	**%13.8**
أكثر من 15 سنة	**13**	**%44.8**
المجموع	**29**	**%100**

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

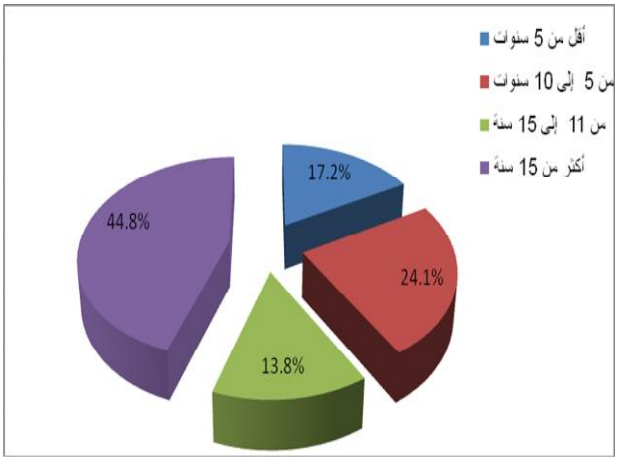

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة ذوي خبرة مهنية أكثر من 15 سنة حيث بلغ عددهم 13 فردا وبنسبة مقدارها 44.8 %، ثم تليها أفراد الفئة ذوي الخبرة المهنية من 05 إلى 10 سنوات البالغ عددهم 7 أفراد و بنسبة 24.1 %، وتليها أفراد الفئة ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات البالغ عددهم 5 أفراد بنسبة 17.2 % أما الفئة من 11 سنة إلى 15 سنة فتأتي في المرتبة الأخيرة و البالغ عدد أفرادها 4 أفراد بنسبة 13.8 %

ثانيا: تحليل البيانات الشخصية الخاصة بعينة المسير المالي.

1. الجنس: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (29): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	**20**	**%80**
أنثى	**05**	**%20**
المجموع	**25**	**%100**

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

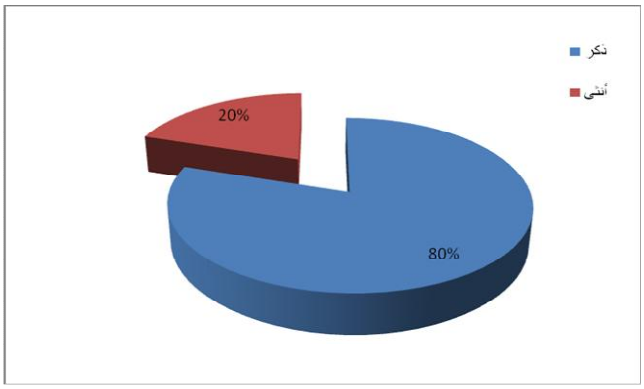

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أن النسبة العالية من أفراد العينة هي من الذكور حيث بلغ عددهم 20 ذكر أي ما يعادل 80%، في حين بلغ عدد الإناث 5 وبنسبة مقدارها 20%.

2. العمر: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث العمر وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالبين:

الجدول رقم (30): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	04	% 16
من 30 إلى 40 سنة	16	%64
من 41 إلى 51 سنة	03	%12
أكثر من 51 سنة	02	%8
المجموع	**25**	**%100**

الشكل رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب العمر

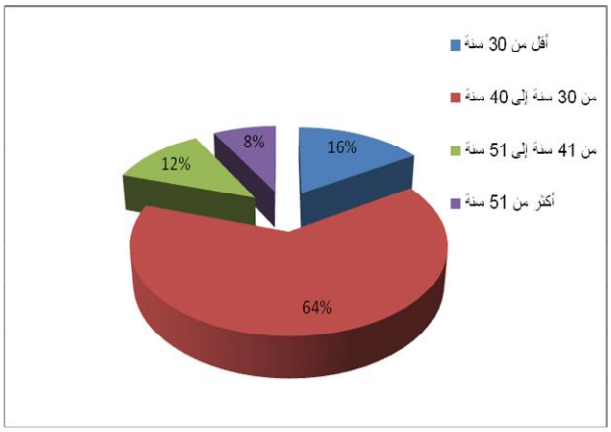

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من الفئة العمرية من 30 سنة إلى 40 سنة حيث بلغ عددهم 16 أفراد وبنسبة مقدارها 64%ثم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة والبالغ عددهم 04 أفراد وبنسبة مقدارها 16% في حين جاءت في المرتبة ما قبل الأخيرة الفئة العمرية من 41 إلى 51 سنة حيث قدر عددهم ب 03 أفراد أي بنسبة 12 %، أما الفئة العمرية الأخيرة الأكثر من 51 سنة فقد بلغ عددهم فردين بنسبة 8%.

3. **الشهادة الأكاديمية:** يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الشهادة الأكاديمية وفق ما يوضحه الجدول والشكل الموالبين:

الجدول رقم (31): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية

الشهادة الأكاديمية	التكرارات	النسبة المئوية
شهادة أخرى	04	%16
ليسانس	18	%72
ماجستير	03	%12
المجموع	**25**	**%100**

الشكل رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب الشهادة الأكاديمية

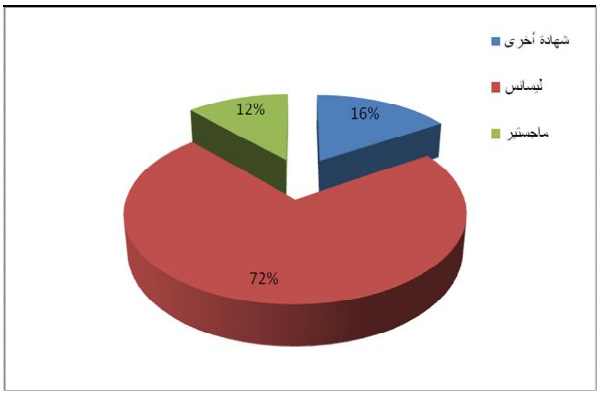

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الشهادة الأكاديمية ليسانس حيث بلغ عددهم 18 فردا وبنسبة 72%، ثم تليها فئة الشهادات الأكاديمية الأخرى البالغ عددهم 04 أفراد وبنسبة

16%، في الأخير نجد فئة الشهادة الأكاديمية ماجستير 3 أفراد أي بنسبة 12%.

4.المستوى المهني: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى المهني وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (32): توزيع أفراد العينة حسب المستوى المهني

المستوى المهني	التكرارات	النسبة المئوية
رئيس قسم المحاسبة	16	%64
مدير مالي	06	%24
مدير مؤسسة	03	%12
المجموع	**25**	**%100**

الشكل رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب المستوى المهني

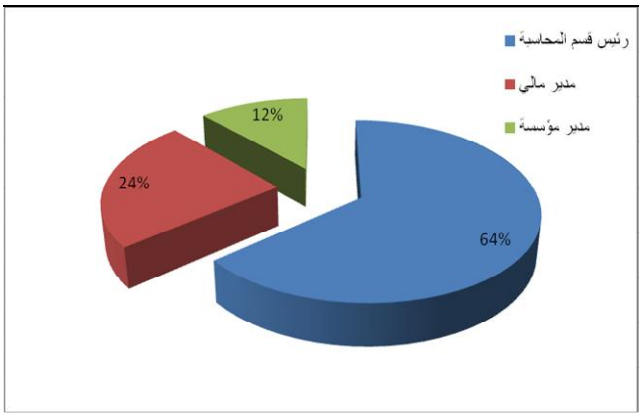

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة هم من قسم الحاسبة في المؤسسة حيث بلغ عددهم 16محاسب وبنسبة مقدارها 64% ثم تليها فئة المدراء الماليين ممثلة ب 06 مدراء ماليين، أي بنسبة 24%، أخيرا فئة مدراء المؤسسات حيث بلغ عددهم 03 مدراء بنسبة 12%.

5.عدد سنوات الخبرة المهنية: يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية وفق ما يوضحه الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (33): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	05	%20
من 5 إلى 10 سنوات	10	%40
من 11 إلى 15 سنة	06	%24
أكثر من 15 سنة	04	%16
المجموع	**25**	**%100**

الشكل رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

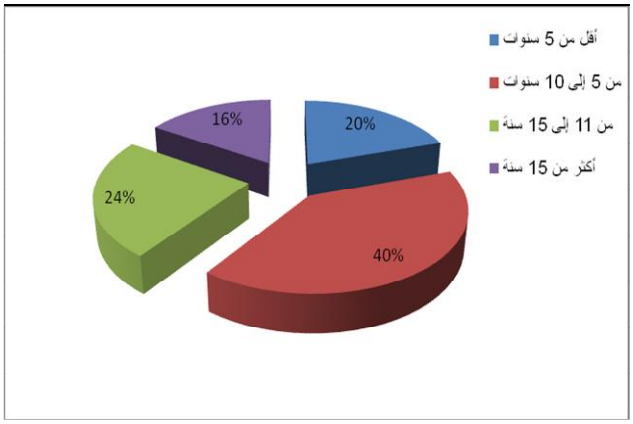

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss وبرنامج Excel

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أغلب أفراد العينة ذوي خبرة مهنية من 5 سنوات إلى 10 سنوات حيث بلغ عددهم 10 أفراد وبنسبة مقدارها 40%، ثم تليها أفراد الفئة ذوي الخبرة المهنية من 11 إلى 15 سنة البالغ عددهم 6 أفراد وبنسبة 24%، وتليها أفراد الفئة ذوي الخبرة أقل من 5 سنوات البالغ عددهم 5 أفراد بنسبة 20 % أما الفئة أكثر من 15 سنة فتأتي في المرتبة الأخيرة والبالغ عدد أفرادها 4 أفراد بنسبة 16 %.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة:

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل نتائج الدراسة كمايلي:

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

تشترط معظم الاختبارات المعلمية أن يكون التوزيع طبيعيا للبيانات وسنستعرض اختبار(**اختبار كولمجروف –سمرنوف**) لمعرفة هل البيانات تتبع توزيعا طبيعيا أم لا، وهذا من خلال ما يلي:

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المدقق الخارجي.**

الجدول رقم(34):اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المدقق الخارجي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية(sig)
جميع محاور الدراسة	**0.124**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.2 أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المسير المالي.**

الجدول رقم(35):اختبار التوزيع الطبيعي الخاص باستبانة المسير المالي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية(sig)
جميع محاور الدراسة	**1.140**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاور الدراسة تساوي 0.2 أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبارT، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة tالمحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 نقبل

الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض. ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة tالمحسوبة والقيمة الاحتمالية.

1. تحليل فقرات الاستبيان الخاص بالمدقق الخارجي

أ. تحليل فقرات المحور الأول: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي.

❖ تحليل فقرات الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

الجدول رقم(36) :تحليل فقرات الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يتصل المدقق الخارجي بالمدقق السابق.	3.6897	1.28462	2.891	0.007
02	يتحقق المدقق الخارجي من صحة تعيينه.	4.3793	0.56149	13.229	0.000
03	يجري المدقق الخارجي اتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق.	4.5172	0.57450	14.222	0.000
04	يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة.	4.7586	0.43549	21.746	0.000
05	يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة.	4.5517	0.68589	12.183	0.000
06	يطلع المدقق الخارجي على القوائم المالية للسنوات السابقة وكذا تقرير المدقق السابق.	4.6552	0.48373	18.427	0.000
07	يقوم المدقق بتشكيل فريق عمل ويتم تقسيم أعمال التدقيق على أعضائه كل حسب كفاءته وتخصصه	4.3103	0.71231	9.906	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

- **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.6897 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 2.891 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.007 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يتصل بالمدقق السابق بدرجة موافقة عالية.

- **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.3793 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 13.229وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يتحقق من صحة تعيينه بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.5172 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 14.222 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يجري اتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.7586 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 21.746 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بفحص النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.5517 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 12.183 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بفحص النظام الضريبي للمؤسسة بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (60) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.6552 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 18.427 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يطلع على القوائم المالية للسنوات السابقة وكذا تقرير المدقق السابق بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة السابعة:** في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.3103 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 9.906 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بتشكيل فريق عمل ويقسم أعمال التدقيق على أعضائه كل حسب كفاءته بدرجة موافقة عالية جدا.

❖ **تحليل فقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية**

الجدول رقم (37): تحليل فقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المدقق الخارجي بجمع إجراءات الرقابة الداخلية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة.	4.4138	0.56803	13.403	0.000
02	يجري المدقق الخارجي اختبارات الفهم والتطابق لتقييم فهمه لنظام الرقابة الداخلية.	4.1034	0.77205	7.697	0.000
03	يقوم المدقق الخارجي بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية من خلال تحديده لنقاط القوة ونقاط الضعف.	4.3448	0.72091	10.046	0.000
04	يقوم المدقق الخارجي باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي.	4.0345	0.73108	7.620	0.000
05	يقوم المدقق الخارجي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.	4.5172	0.57450	14.222	0.000
06	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	3.8621	0.78940	5.881	0.000
07	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب المذكرة المكتوبة لوصف نظام الرقابة الداخلية.	3.6897	0.92980	3.994	0.000
08	يستخدم المدقق الخارجي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.	3.6552	0.89745	3.931	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

- **الفقرةالأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.4138 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 13.403 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بجمع إجراءات الرقابة الداخلية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.1034 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.697 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يجري اختبارات الفهم والتطابق لتقييم فهمه لنظام الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية.

- **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.3448 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 10.046 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518

والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية من خلال تحديده لنقاط القوة ونقاط الضعف بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.0345 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.620 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي بدرجة موافقة عالية.

- **الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.5172 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 14.222 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية جدا.

- **الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.8621 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.881 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يستخدم أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية.

- **الفقرة السابعة:** في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.6897 وهي تنتمي إلى المجال[3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.994 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يستخدم أسلوب المذكرة المكتوبة لوصف نظام الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية.

- **الفقرة الثامنة:** في الفقرة رقم (08) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.6552 وهي تنتمي إلى المجال[3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.931 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يستخدم خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية بدرجة موافقة عالية.

❖ **تحليل فقرات الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات**

الجدول رقم (38): تحليل فقرات الفرع الثالث(جمع أدلة الإثبات)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المدقق الخارجي بالمعاينة المادية للأصول عن طريق جردها وهذا للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بتدقيقها.	4.3448	0.97379	7.437	0.000
02	يستخدم المدقق الخارجي المستندات المؤيدة للعمليات المالية للتأكد من صحة الأرصدة التي يقوم بمراجعتها.	4.7586	0.43549	21.746	0.000
03	يستخدم المدقق الخارجي المصادقات للتأكد من صحة أرصدة العملاء.	4.5517	0.57235	14.600	0.000
04	يعتمد المدقق الخارجي على نظام الرقابة الداخلية كوسيلة فعالة ودالة على صحة السجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء.	3.7241	1.06558	3.660	0.001
05	يقوم المدقق الخارجي بعمليات حسابية للتحقق من صحة بعض النتائج والأرصدة.	4.3103	0.60376	11.687	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرةالأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.3448 وهي تنتمي إلى المجال[4.2–5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.437 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بالمعاينة المادية للأصول عن طريق جردها وهذا للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بتدقيقها بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.7586، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 21.746 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يستخدم المستندات المؤيدة للعمليات المالية للتأكد من صحة الأرصدة التي يقوم بمراجعتها بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.5517، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 14.600 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يستخدم

المصادقات للتأكد من صحة أرصدة العملاء بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.7241 وهي تنتمي إلى المجال[3.40–4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.660 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.001 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يعتمد على نظام الرقابة الداخلية كوسيلة فعالة ودالة على صحة السجلات المحاسبية وخلوها من الأخطاء بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.3103، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 11.687 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يقوم بعمليات حسابية للتحقق من صحة بعض النتائج والأرصدة بدرجة موافقة عالية جدا.

❖ **تحليل فقرات الفرع الرابع: إعداد التقرير**

الجدول رقم (39): تحليل فقرات الفرع الرابع(إعداد التقرير)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	**يشير المدقق الخارجي في تقريره إلى مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما عند إعداد القوائم المالية ومدى الثبات في تطبيقها.**	**4.5172**	**0.57450**	**14.222**	**0.000**
02	**يلتزم المدقق الخارجي بالإفصاح الكافي عند إعداد تقريره.**	**4.6552**	**0.66953**	**13.313**	**0.000**
03	**يلتزم المدقق الخارجي في حالة امتناعه عن إبداء الرأي بالقوائم المالية كوحدة واحدة ذكر أسباب ذلك.**	**4.0690**	**1.09971**	**5.235**	**0.000**
04	**في حالة وجود قيود مفروضة على عمل المدقق يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية.**	**3.9310**	**1.16285**	**4.312**	**0.000**
05	**عدم حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية يمنعه من إبداء رأيه في القوائم المالية.**	**4.1034**	**1.11307**	**5.339**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.5172، وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 14.222وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يشير في تقريره إلى مدى

تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما عند إعداد القوائم المالية ومدى الثبات في تطبيقها بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.6552، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 13.313 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يلتزم بالإفصاح الكافي عند إعداد تقريره بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.0690 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.235 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يلتزم في حالة امتناعه عن إبداء الرأي بالقوائم المالية كوحدة واحدة ذكر أسباب ذلك بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.9310 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.312 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية في حالة وجود قيود مفروضة على عمله بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.1034 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.339 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يمتنع عن إبداء رأيه في القوائم المالية في حالة عدم حصوله على أدلة الإثبات الكافية بدرجة موافقة عالية.

ب.تحليل فقرات المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين المدقق الداخي والمدقق الخارجي.

❖ تحليل فقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي

الجدول رقم (40): تحليل فقرات الفرع الأول (مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم عمل المدقق الخارجي على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية.	4.0345	0.86531	6.438	0.000
02	في إطار التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية فإن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات.	4.1724	0.88918	7.101	0.000
03	متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، ومن جهة أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية).	4.0690	0.99753	5.771	0.000
04	يعتمد المدقق الخارجي على نفس قاعدة البيانات والمعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق.	2.7931	0.86103	1.294	0.206

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.0345 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.438 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن عمل المدقق الخارجي يقوم على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.1724 وهي تنتمي إلى المجال[4.2- 3.40]، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.101 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات بدرجة موافقة عالية

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.0690 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.771 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، ومن جهة

أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية) بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي2.7931 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.40[، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.294 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.206 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي لا يعتمد على نفس قاعدة البيانات والمعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق بدرجة موافقة متوسطة.

❖ **تحليل فقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي**

الجدول رقم (41): تحليل فقرات الفرع الثاني (مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المدقق الداخلي من عمل وخبرة المدقق الخارجي.	4.4138	0.68229	11.159	0.000
02	قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله.	4.0345	0.77840	7.157	0.000
03	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي.	4.2414	0.87240	7.663	0.000
04	هناك اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي وتنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل.	3.5862	1.21059	2.608	0.014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.4138 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5[وبلغت قيمة t المحسوبة 11.159 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يستفيد من عمل وخبرة المدقق الخارجي بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثانية:**في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.0345 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 7.157 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518

والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.2414 وهي تنتمي إلى المجال[4.2–5[وبلغت قيمة t المحسوبة 7.663وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يبلغ المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.5862 وهي تنتمي إلى المجال –4.2[3.40[وبلغت قيمة t المحسوبة 2.608 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.014 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن هناك اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي وتنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل بدرجة موافقة عالية.

ج.تحليل فقرات المحور الثالث: دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الجدول رقم (42): تحليل فقرات المحور الثالث (دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	القيمة الإحتمالية
01	يعتمد المدقق الخارجي على التحليل المالي عند فحص وتدقيق الحسابات.	3.5517	0.98511	3.016	0.005
02	يضيف المدقق الخارجي نوعا من المصداقية للمعلومات المحاسبية عن طريق فحص وتدقيق الأدلة الهامة وإصدار تقرير التدقيق.	4.5517	0.68589	12.183	0.000
03	يستطيع موظفو البنوك والمستثمرون والفئات الأخرى استخدام المعلومات المحاسبية الصادرة عن الإدارة والمقترنة برأي المدقق الخارجي، وهذا بغرض اتخاذ مختلف القرارات.	4.1034	1.01224	5.870	0.000
04	يقوم المدقق الخارجي بدراسة ومناقشة الإدارة في خططها المستقبلية فيما يتعلق بخطط الجانب المالي في المؤسسة.	2.8966	0.97632	0.571	0.573
05	يتم اتخاذ قرار التمويل بالإستعانة بالنسب المالية من خلال القوائم المالية المدققة وخاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج.	4.000	0.84515	6.372	0.000

06	يساهم التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي في توفير معلومات تفصيلية للإدارة تساعدها على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.	4.1379	0.74278	8.250	0.000
07	تقرير المدقق الخارجي الذي يضم المصادقة على القوائم المالية وعدالتها، يرفع من جودة المعلومة المحاسبية التي تعتبر مصدر موثوق لتعزيز القرارات المالية للمؤسسة.	4.6207	0.56149	15.544	0.000
08	مساهمة المدقق الخارجي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة تتجلى فقط من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها المدقق الخارجي من خلال عمليات الفحص والتقييم التي يقوم بها.	3.0690	1.27982	0.290	0.774
09	إذا طلب المدقق الخارجي تعديل للقوائم المالية ورفض العميل ذلك عليه أن يبدي رأيا متحفظا أو سلبيا.	3.9310	1.09971	4.559	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.5517 وهي تنتمي إلى المجال[3.40–4.20[، وبلغت قيمة t المحسوبة 3.016 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.005 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يعتمد على التحليل المالي عند فحص وتدقيق الحسابات بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.5517 وهي تنتمي إلى المجال[5–4.2[وبلغت قيمة t المحسوبة 12.183 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يضيف نوعا من المصداقية للمعلومات المحاسبية عن طريق فحص وتدقيق الأدلة الهامة وإصدار تقرير التدقيق بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.1034 وهي تنتمي إلى المجال[3.40–4.20[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.870 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أنه يستطيع موظفو البنوك والمستثمرون والفئات الأخرى استخدام المعلومات المحاسبية الصادرة عن الإدارة والمقترنة برأي المدقق الخارجي، وهذا بغرض اتخاذ مختلف القرارات بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي2.8966 وهي تنتمي إلى المجال [2.6–3.40[، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.571 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.573 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي لا يقوم بدراسة ومناقشة الإدارة في خططها المستقبلية فيما يتعلق بخطط الجانب المالي في المؤسسة بدرجة موافقة متوسطة.

– **الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.000 وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.20[، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.372 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أنه يتم اتخاذ قرار التمويل بالإستعانة بالنسب المالية من خلال القوائم المالية المدققة وخاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.1379 وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.20[، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.372 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي يساهم في توفير معلومات تفصيلية للإدارة تساعدها على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة السابعة:** في الفقرة رقم (07) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.6207 وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[، وبلغت قيمة t المحسوبة 15.544وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن تقرير المدقق الخارجي الذي يضم المصادقة على القوائم المالية وعدالتها، يرفع من جودة المعلومة المحاسبية التي تعتبر مصدر موثوق لتعزيز القرارات المالية للمؤسسة بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثامنة:** في الفقرة رقم (08) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.0690 وهي تنتمي إلى المجال [2.6–3.40[، وبلغت قيمة t المحسوبة 0.290 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.774 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على مساهمة المدقق الخارجي في إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة لا يكون من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها المدقق الخارجي فحسب بدرجة موافقة متوسطة.

– **الفقرة التاسعة:** في الفقرة رقم (09) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.9310 وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.20[، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.559 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يبدي رأيا متحفظا أو سلبيا في حالة طلبه لتعديل القوائم المالية ورفض العميل ذلك بدرجة موافقة عالية.

2.تحليل فقرات الاستبيان الخاص بالمسير المالي.

أ. تحليل فقرات المحور الأول: العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

❖ تحليل فقرات الفرع الأول: مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.

الجدول رقم(43): تحليل فقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يقوم عمل المدقق الخارجي على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية.	3.9600	0.88882	5.400	0.000
02	في إطار التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية فإن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات.	4.1600	0.68799	8.430	0.000
03	متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، ومن جهة أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية).	3.8800	0.88129	4.993	0.000
04	يعتمد المدقق الخارجي على نفس قاعدة البيانات والمعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق.	2.7600	0.87939	1.365	0.185

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.96 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 5.400 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن عمل المدقق الخارجي يقوم على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.16 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2[، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.430 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.88 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 4.993 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، ومن جهة أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية) بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي2.76 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.40]، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.365 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.185 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي لا يعتمد على نفس قاعدة البيانات والمعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق بدرجة موافقة متوسطة.

❖ **تحليل فقرات الفرع الثاني: مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي**

الجدول رقم (44): تحليل فقرات الفرع الثاني (مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
01	يستفيد المدقق الداخلي من عمل وخبرة المدقق الخارجي.	4.360	0.81035	8.391	0.000
02	قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله.	4.040	0.78951	6.586	0.000
03	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي.	4.120	0.88129	6.354	0.000
04	هناك اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي وتنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل.	3.360	1.11355	1.616	0.119

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.3600 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 8.391 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يستفيد من عمل وخبرة المدقق الخارجي بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.04 وهي تنتمي إلى المجال [3.40-4.2]، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.586 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.12 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-3.40] وبلغت قيمة t المحسوبة 6.354 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المدقق الخارجي يبلغ المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.360 وهي تنتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة t المحسوبة 1.616 وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.119 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على عدم وجود اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي وتنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل بدرجة موافقة متوسطة.

ب.تحليل فقرات المحور الثاني: اتخاذ القرارات المالية.

❖ **تحليل فقرات الفرع الأول: قرار التمويل.**

الجدول رقم(45): تحليل فقرات الفرع الأول(قرار التمويل).

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة مصدر التمويل عند تحديد نوع التمويل.	4.360	0.56862	11.959	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتجات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.	4.480	0.58595	12.629	0.000
03	يكون تحديد احتياجات المؤسسة للأموال على شكل موازنات تقديرية لجميع أنشطة المؤسسة.	4.720	0.45826	18.767	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد مصدر التمويل في ظروف عدم التأكد.	4.480	0.71414	10.362	0.000
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل.	4.600	0.5000	16.000	0.000
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو في المبيعات عند تحديد نوع التمويل.	4.200	0.70711	8.485	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.360 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5[وبلغت قيمة t المحسوبة 11.959 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار تكلفة مصدر التمويل عند تحديد نوع التمويل بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.480 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5[وبلغت قيمة t المحسوبة 12.629 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتجات عند تحديد حجم التمويل المطلوب بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.720 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5[وبلغت قيمة t المحسوبة 18.629 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن تحديد احتياجات المؤسسة للأموال يكون على شكل موازنات تقديرية لجميع أنشطة المؤسسة بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.480 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5[وبلغت قيمة t المحسوبة 10.362 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد مصدر التمويل في ظروف عدم التأكد بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الخامسة:** في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.60 وهي تنتمي إلى المجال -5[4.2[وبلغت قيمة t المحسوبة 16.000 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى الملائمة بين المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة السادسة:** في الفقرة رقم (06) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.20 وهي تنتمي إلى المجال-5[4.2[وبلغت قيمة t المحسوبة 8.485 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل النمو في المبيعات عند تحديد نوع التمويل بدرجة موافقة عالية جدا.

❖ **تحليل فقرات الفرع الثاني: قرار الاستثمار.**

الجدول رقم(46): تحليل فقرات الفرع الثاني(قرارالاستثمار)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة للاستثمار ومصادر الحصول عليها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.3600	0.56862	11.959	0.000
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها من خلال الاستثمارات أثناء اتخاذ قرار الاستثمار.	4.0000	0.76376	6.547	0.000
03	يأخذ بعين الاعتبار استمرارية المؤسسة في نشاطها عند اتخاذ قرار الاستثمار.	4.2400	0.72342	8.570	0.000
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الخارجية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.	3.9200	0.70238	6.549	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

– **الفقرة الأولى:** في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.3600 وهي تنتمي إلى المجال [4.2–5[وبلغت قيمة t المحسوبة 11.959 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة للاستثمار ومصادر الحصول عليها عند اتخاذ قرار الاستثمار بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الثانية:** في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.00 وهي تنتمي إلى المجال [3.40–4.2[وبلغت قيمة t المحسوبة 6.547وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها من خلال الاستثمارات أثناء اتخاذ قرار الاستثمار بدرجة موافقة عالية.

– **الفقرة الثالثة:** في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.24 وهي تنتمي إلى المجال[4.2–5[وبلغت قيمة t المحسوبة 8.570 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أنه يأخذ بعين الاعتبار استمرارية المؤسسة في نشاطها عند اتخاذ قرار الاستثمار بدرجة موافقة عالية جدا.

– **الفقرة الرابعة:** في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.92 وهي تنتمي إلى المجال[3.40–4.2[وبلغت قيمة t المحسوبة 6.549 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي

2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار دراسة البيئة الخارجية قبل اتخاذ قرار الاستثمار بدرجة موافقة عالية.

❖ **تحليل فقرات الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح**

الجدول رقم(47): تحليل فقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمةt	القيمة الاحتمالية
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية(السيولة) أثناء اتخاذ قرار توزيع الأرباح	4.4400	0.58310	12.348	0.000
02	يعتمد قرار توزيع الأرباح من عدم توزيعها على مقدار الأرباح المحققة خلال السنة.	3.7600	0.77889	4.879	0.000
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر التمويل من خارج المؤسسة عند اتخاذها لقرار توزيع الأرباح.	3.5600	0.91652	3.055	0.005
04	إن احتجاز الأرباح (التمويل الذاتي) يغني عن مخاطر التمويل الخارجي والتكاليف المترتبة عنه.	3.5600	0.91652	3.055	0.005
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح.	4.2800	1.02144	6.266	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

الفقرة الأولى: في الفقرة رقم (01) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.44 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5] وبلغت قيمة t المحسوبة 12.348 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر النقدية (السيولة) أثناء اتخاذ قرار توزيع الأرباح بدرجة موافقة عالية جدا.

الفقرة الثانية: في الفقرة رقم (02) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.76 وهي تنتمي إلى المجال[3.40-4.2] وبلغت قيمة t المحسوبة 4.879 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن قرار توزيع الأرباح من عدم توزيعها يعتمد على مقدار الأرباح المحققة خلال السنة بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الثالثة: في الفقرة رقم (03) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.56 وهي تنتمي إلى المجال[3.40-4.2] وبلغت قيمة t المحسوبة 3.055 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية

تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار مدى توافر مصادر التمويل من خارج المؤسسة عند اتخاذها لقرار توزيع الأرباح بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الرابعة: في الفقرة رقم (04) بلغت قيمة المتوسط الحسابي3.56 وهي تنتمي إلى المجال[3.40-4.2[وبلغت قيمة t المحسوبة 3.055 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن احتجاز الأرباح (التمويل الذاتي) يغني عن مخاطر التمويل الخارجي والتكاليف المترتبة عنه بدرجة موافقة عالية.

الفقرة الخامسة: في الفقرة رقم (05) بلغت قيمة المتوسط الحسابي4.28 وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5[، وبلغت قيمة t المحسوبة 6.266 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687 والقيمة الاحتمالية تساوي0.000 وهي أقل من 0,05 مما يدل على أن المؤسسة تأخذ بعين مدى توافر الفرص الاستثمارية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح بدرجة موافقة عالية جدا.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

من أجل القيام باختبار الفرضيات يتعين علينا إستخدام **T** للعينة الواحدة، ولربط إجابات الأفراد بخصائصهم إرتأينا ضرورة القيام بإختبار ANOVA .

المطلب الأول: اختبار الفرضيات.

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار**T** للعينة الواحدة **(T_test)**، وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية (H_1) وبالتالي الفرضية البديلة (H_0) مرفوضة.
- إذا كانت t المحسوبة أصغرمن t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0).
- إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتجة عن اختبار**T** للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية (H_1).

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية(sig) الناتج عن اختبارT للعينة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) نرفض الفرضية (H_1).

أولا: اختبار الفرضية الأولى: المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي.

H_0: المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة غير ملتزمين بإجراءات التدقيق الخارجي.

H_1: المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار**T** للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى والمتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة الخاصة بالمدقق الخارجي.

الجدول رقم (48):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	**18.100**	**2.0518**	**0,000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF= N−1=28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 18.100وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن:"المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي".

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققون الخارجيين من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمسيرين الماليين.

سنقوم باختبار هذه الفرضية من وجهة نظر المدققين الخارجيين وكذلك من وجهة نظر المسيرين الماليين.

1. اختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

H_0 : ليس هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

H_1 : هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بالمحور الثاني من استبانة المدقق الخارجي.

الجدول رقم (49):نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	**7.808**	**2.0518**	**0,000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N−1=28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 7.808 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن:" هناك علاقة تكامل في العمل بين المدقيقن الداخليين والمدققين الخارجيين من وجهة نظر المدققين الخارجيين".

2. اختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المسيرين الماليين.

H_0 : ليس هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين من وجهة نظر المسيرين الماليين.

H_1 : هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين من وجهة نظر المسيرين الماليين.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارT للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية والمتعلقة بالمحور الأول من استبانة المسير المالي:

الجدول رقم (50):نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المسيرين الماليين

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	**6.743**	**2.0687**	**0,000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N−1=24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي6.743 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن:" هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين من وجهة نظر المسيرين الماليين".

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: يساهم التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

H_0: لا يساهم التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

H_1: يساهم التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة والمتعلقة بالمحور الثالث من استبانة المدقق الخارجي:

الجدول رقم (51):نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثالثة

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	**9.700**	**2.0518**	**0,000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N−1=28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي9.700 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية**H_1**، أي أن:" التدقيق الخارجي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية".

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

H_0:القرارات المالية المتخذةعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لا تمتاز بالرشادة.

H_1: القرارات المالية المتخذةعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بالمحور الثاني من الاستبانة الخاصة بالمسير المالي.

الجدول رقم (52): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الرابعة.

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية(sig-t)	القرار
H_1	**15.824**	**2.0687**	**0,000**	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF= N−1=24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 15.824 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا

نقبل الفرضيةH_1، أي أن:" القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة ".

خامسا: إختبار فرضيات الأثر(التي سيتم إختبارها عن طريق نموذج الانحدار):

يتم في هذا الجزء إختبار الفرضيات التي تدرس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والتي ينتج إختبارها عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

1: اختبار الفرضيات الأساسية للانحدار:

من المعروف إحصائيا أن الطرق المعلمية تستلزم توفر بعض الشروط، لذا قبل تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة يجب إجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو التالي:

أ:اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

من أجل التحقق من فرضيات التوزيع الطبيعي، تم اللجوء إلى اختبار كولمجروف–سمرنوف تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار باعتباره أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في إختبار الفرضيات، وتشترط الاختبارات المعلمية أن يكون توزيع البيانات طبيعيا من خلال برنامج SPSS وتم إجراء هذا الاختبار لكلا الاستبيانين، ويمكن إجراء هذا الاختبار كما يتضح في الجدول التالي:

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة باستبانة المدقق الخارجي.**

الجدول رقم (53): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة باستبانة المدقق الخارجي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية(sig)
جميع محاور الدراسة	**0.124**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين :

H_0 : البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

H_1 : البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

يتضح من الجدول أن مستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0,05، وبذلك يتم قبول الفرضية H_1، وبالتالي اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة باستبانة المسير المالي.**

الجدول رقم (54): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة باستبانة المسير المالي

المحاور	قيمة Z	القيمة الاحتمالية (sig)
جميع محاور الدراسة	**1.140**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين :

H_0 : البيانات لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

H_1 : البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

يتضح من الجدول أن مستوى المعنوية لكل الأبعاد والمحاور أكبر من 0,05، وبذلك يتم قبول الفرضية H_1، وبالتالي اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وهذا يمكننا من استخدام الاختبارات المعلمية.

ب: اختبار الملاءمة وخطية العلاقات:

بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام أسلوب التباين ANOVA للتحقق من خطية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي هناك علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تفسرها معادلة الانحدار جيدا، ومن خلال برنامج SPSS تم الحصول على النتائج التالية والخاصة بالعلاقات التي تعكس اختبار فرضيات الدراسة.

❖ **اختبار الملاءمة وخطية العلاقة بالنسبة لاستبانة المدقق الخارجي :**

الجدول رقم (55):نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى المعنوية
اتخاذ القرارات المالية	التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي	الإنحدارSSR	2.600	1	2.600	71.542	0.000
		البواقيSSE	0.836	23	0.036		
		الكليSST	3.435	24	-		
	علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	الإنحدارSSR	0.544	1	0.544	4.325	0.049
		البواقيSSE	2.892	23	0.126		
		الكليSST	3.435	24	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

H_0: خط الإنحدار لا يلائم البيانات المعطات.

H_1: خط الإنحدار يلائم البيانات المعطات.

يقدم الجدول السابق اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لكون مستوى الدلالة لقيمة **F** أقل من 0,05، ويدل على ذلك كون مستوى معنوية الاختبار **F** أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 في كل العلاقات، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة "، وهذا يظهر خطية النماذج وكون خط الانحدار يلائم البيانات، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي. وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق، وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

❖ **اختبار الملاءمة وخطية العلاقة بالنسبة لاستبانة المسير المالي :**

الجدول رقم (56):نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغير المستقل	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(F)	مستوى المعنوية
اتخاذ القرارات المالية	علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والخارجي	الإنحدارSSR	10.417	1	0.417	8.178	0.008
		البواقي SSE	3.018	23	0.31		
		الكليSST	13.435	24	–		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يقدم الجدول السابق اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لكون مستوى الدلالة لقيمة **F** أقل من 0,05، ويدل على ذلك كون مستوى معنوية الإختبار **F** أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 في كل العلاقات، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة "، وهذا يظهر خطية النماذج وكون خط الانحدار يلائم البيانات، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي. وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق، وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

2: إختبار فرضيات الأثر: بعد التأكد من إمكانية تطبيق الاختبارات المعلمية وأسلوب الانحدار سيتم اختبار فرضيات الأثر كما يلي:

أ:اختبار الفرضية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

تنص الفرضية على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية$\alpha = 0.05$ لالتزام المدققين

الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وسيتم اختبار هذه الفرضية بإستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة تأثير التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية ويمكن كتابة هذه الفرضية كما يلي:

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات الماليةعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل(التزام المدققون الخارجيون بإجراءات التدقيق الخارجي)، والمتغير التابع(اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (57): نتائج تحليل الإنحدار لإختبار الفرضية الأولى

معامل الارتباط r	**0.870**				
معامل التحديد R^2	**0.757**				
قيمة (F): 71.542	**مستوى العنوية 0.000**			**عند α=0.05**	
المتغير	**معاملات غير موحدة**		**معاملات موحدة**	**قيمة (t)**	**معنوية t**
	B	**SEb**	**بيثاβ**		
الثابث constant	**0.222**	**0.472**	**0.87**	**0.47**	**0.643**
التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي.	**0.951**	**0.112**		**8.458**	**0.000**

التابع: اتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد **(R^2)** قد بلغت قيمته 0.757 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي) في سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) بنسبة 75.7% وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 24.30% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.87 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين كما تشير قيمة **F** التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0.951، مما يشير أيضا

إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.000 وهو أقل من 0,05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابث) فقد بلغت 0.222 بمستوى معنوي 0,643 وهي أكبر من 0,05 ما يشير إلى عدم معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمة الميل يشير إلى أهمية هذا المتغير لتفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

ب: اختبار الفرضية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسات الاقتصادية من وجهة نظر المدققين الخارجيين والمسيرين الماليين.

سيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة مدى تأثير التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين من جهة، ومن وجهة نظر المسيرين الماليين من جهة أخرى كما يلي:

❖ **اختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.**

تنص هذه الفرضية على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي :

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)، والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (58): نتائج تحليل الانحدار لإختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المدققين الخارجيين

معامل الارتباط r	0.398				
معامل التحديد R^2	0.158				
قيمة (F): 4.325	مستوى المعنوية 0.049			عند α=0.05	
المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية t
	B	SEb	بيتاβ		
الثابت constant	3.310	0.432	0.398	7.653	0,000
علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	0.230	0,111		2.080	0.049

التابع: اتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.158 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي) في سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) بنسبة 15.8%، وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 84.2% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.398 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين كما تشير قيمة **F** التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0.230، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.049 وهو أقل من 0,05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 3.310 بمستوى معنوي 0,000 وهي أقل من 0,05 مما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير تفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

❖ **اختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المسيرين الماليين.**

تنص هذه الفرضية على أن: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على النحو التالي:

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 = α لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 = α لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)، والمتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (59): نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الثانية من وجهة نظر المسيرين الماليين.

معامل الارتباط r	**0.880**				
معامل التحديد R^2	**0.775**				
قيمة (F): 8.178	**مستوى المعنوية 0.008**				**عند α=0.05**
المتغير	**معاملات غير موحدة**		**معاملات موحدة**	**قيمة (t)**	**معنويةt**
	B	**SEb**	**بيتاβ**		
الثابت constant	**3.377**	**0.466**	**0.348**	**7.249**	**0,000**
علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي	**0.214**	**0.12**		**6.783**	**0.008**

التابع: اتخاذ القرارات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يظهر من الجدول أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.775 وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي) في سلوك المتغير التابع (اتخاذ القرارات المالية) بنسبة 77.5%، وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 22.5% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وبلغ معامل الارتباط (r) القيمة 0.88 مما يدل على وجود علاقة موجبة بين المتغيرين كما تشير قيمة **F** التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين، في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل المتغير المستقل 0.214، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.008 وهو أقل من 0,05 مما يشير إلى معنوية معلمة الميل، أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 3.377 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05 مما يشير إلى معنويتها إحصائيا، وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير تفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي إلى قبول الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 = α لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: اختبار الفروق

تم استخدام اختبار "تحليل التباين الأحادي **One Way Analysis of A NOVA** لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول "مدى مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية" تعزى إلى العوامل الديمغرافية عند مستوى دلالة 0.05 =α.

أولا:اختبار الفروق المتعلقة بعينة المدققين الخارجيين.

1. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس.

بما أن متغير الجنس له خيارين فقط فسوف نقوم باختبار الفروق عن طريق استخدام اختبار t للعينة المستقلة فهو الأنسب في هذه الحالة والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (60): اختبار الفروق بالنسبة للجنس

العنوان	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	ذكر	23	4.0293	0.31935	-0.690	0.514
	أنثى	06	4.1628	0.44467		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0.514 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0.05.

2. **اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر**

يوضح الجدول رقم (61) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر:

الجدول رقم(61): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	داخل المجموعات	1.305	3	0.435	5.402	0.005
	بين المجموعات	2.012	25	0.08		
	المجموع	3.317	28	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0.005 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

بما أن اختبار ANOVA الذي يحدد وجود أو عدم وجود فروق معنوية تعزى إلى متغير العمر قد بين أن هناك فروق، وبالتالي يجب التأكد من معنوية هذه الفروق بإجراء اختبار POST HOC TEST كما يلي:

الجدول رقم(62): تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير العمر

البيان	أقل من 30 سنة		من 30 إلى 40 سنة		من 41 إلى 51 سنة		أكثر من 51 سنة	
	متوسط الفروق	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الدلالة
أقل من 30 سنة								
من 30 إلى 40 سنة	-0.15233	0.373						
من 41 إلى 51 سنة	0.21899	0.243	0.37132	0.018				
أكثر من 51 سنة	0.34561	0.053	0.49793	0.001	0.12661	0.405		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك اختلاف غير معنوي في إجابات أفراد عينة الدراسة يعزى إلى عامل العمر كما يلي:

- ✓ بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية حيث بلغ مستوى الدلالة 0.373.
- ✓ بين المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.243.
- ✓ بين المرحلة الأولى والمرحلة الرابعة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.053.

✓ بين المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.405.

كما يتضح من الجدول أيضا أن هناك اختلاف معنوي في إجابات أفراد عينة الدراسة يعزى إلى عامل العمر كما يلي:

✓ بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.018

✓ بين المرحلة الثانية والمرحلة الرابعة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.001.

3. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية.

يوضح الجدول رقم (63) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية:

الجدول رقم(63): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	داخل المجموعات	0.675	2	0.337	3.321	0.052
	بين المجموعات	2.642	26	0.102		
	المجموع	3.317	28	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.052 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الشهادة الأكاديمية عند مستوى دلالة 0.05.

4. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الشهادة المهنية.

يوضح الجدول رقم (64) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الشهادة المهنية باستخدام اختبار t للعينة المستقلة.

الجدول رقم(64): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الشهادة المهنية

العنوان	الشهادة المهنية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	محافظ حسابات	20	4.0547	0.33227	-0.049	0.962
	خبير حسلبات	9	4.0620	0.39036		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.962 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الشهادة المهنية عند مستوى دلالة 0.05.

5. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة.

يوضح الجدول رقم (65) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(65): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	داخل المجموعات	1.134	3	0.378	4.327	0.014
	بين المجموعات	2.183	25	0.087		
	المجموع	3.317	28	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.014 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الخبرة المهنية عند مستوى دلالة 0.05. وبالتالي يجب التأكد من معنوية هذه الفروق بإجراء اختبار POST HOC TEST كما يلي:

الجدول رقم(66): تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية

البيان	أقل من 5 سنوات		من 5 إلى 10 سنوات		من 11 إلى 15 سنة		أكثر من 15 سنة	
	متوسط الفروق	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الدلالة	متوسط الفروق	مستوى الدلالة
أقل من 5 سنوات								
من 5 إلى 10 سنوات	0.25449	0.154						
من 11 إلى 15 سنة	0.40233	0.053	0.14784	0.432				
أكثر من 15 سنة	0.53560	0.002	0.28111	0.053	0.13327	0.438		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك اختلاف غير معنوي في إجابات أفراد عينة الدراسة يعزى إلى عامل الخبرة المهنية كما يلي:

- ✓ بين المرحلة الأولى والمرحلة الثانية حيث بلغ مستوى الدلالة 0.154
- ✓ بين المرحلة الأولى والمرحلة الثالثة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.053
- ✓ بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.432
- ✓ بين المرحلة الثانية والمرحلة الرابعة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.053
- ✓ بين المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.438

كما يتضح من الجدول أيضا أن هناك اختلاف معنوي في إجابات أفراد عينة الدراسة يعزى إلى عامل الخبرة المهنية كما يلي:

- ✓ بين المرحلة الأولى والمرحلة الرابعة حيث بلغ مستوى الدلالة 0.002

ثانيا:اختبار الفروق المتعلقة بعينة المسيرين الماليين.

1. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الجنس.

بما أن متغير الجنس له خيارين فقط فسوف نقوم باختبار الفروق عن طريق استخدام اختبار t للعينة المستقلة فهو الأنسب في هذه الحالة والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (67): اختبار الفروق بالنسبة للجنس

العنوان	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	ذكر	20	4.0522	0.40630	-0.585	0.573
	أنثى	05	4.1391	0.26339		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0.573 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0.05.

2. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير العمر

يوضح الجدول رقم (68) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير العمر:

الجدول رقم(68): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير العمر

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	داخل المجموعات	0.551	3	0.184	1.332	0.291
	بين المجموعات	2.894	21	0.138		
	المجموع	3.444	24	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي0.291 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير العمر عند مستوى دلالة 0.05.

3. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية.

يوضح الجدول رقم (69) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية:

الجدول رقم(69): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير الشهادة الأكاديمية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	داخل المجموعات	0.074	2	0.037	0.240	0.789
	بين المجموعات	3.371	22	0.153		
	المجموع	3.444	24	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.789 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير الشهادة الأكاديمية عند مستوى دلالة 0.05.

4. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير المستوى المهني.

يوضح الجدول رقم (70) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير المستوى المهني:

الجدول رقم(70): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير المستوى المهني

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	داخل المجموعات	0.071	2	0.036	0.232	0.795
	بين المجموعات	3.373	22	0.153		
	المجموع	3.444	24	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.795 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير المستوى المهني عند مستوى دلالة 0.05.

5. اختبار الفروق بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة.

يوضح الجدول رقم (71) نتائج اختبار الفروق بين آراء المبحوثين بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(71): تحليل التباين الأحادي بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية

العنوان	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	القيمة الاحتمالية
مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية	داخل المجموعات	0.593	3	0.198	1.455	0.255
	بين المجموعات	2.851	21	0.136		
	المجموع	3.444	24	-		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.255 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة يعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية عند مستوى دلالة 0.05.

الخلاصة:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا، حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة من المسيرين الماليين، ومختلف الإطارات المالية والمحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل، بالإضافة إلى عينة من المدققين الخارجيين المتمثلين في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بولاية جيجل والجزائر العاصمة، وقد تضمن هذا الفصل وصف لمجتمع وعينة الدراسة، وكذا الأداة المستخدمة في جمع البيانات وصدقها وثباتها، ومختلف الأساليب الإحصائية المعتمدة في تفريغ الاستبيان وتحليل نتائجه في إطار البرنامج الإحصائي SPSS وهذا بهدف اختبار فرضيات الدراسة الموضوعة، وتحليل الفروق.

الـــخاتـمـة

الخاتمة

تسعى المؤسسات في الوقت الراهن جاهدة لتعظيم مكانتها السوقية والحفاظ على استمراريتها وتوسعها في بيئة معقدة ومضطربة، حيث تؤثر هذه البيئة على عملية اتخاذ القرار، وعليه تنصب اهتمامات أغلب المؤسسات حول تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة بالقوائم والتقارير المالية باعتبارها أساس اتخاذ مختلف القرارات بما فيها القرارات المالية.

ومن أجل ترشيد القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات تعمل هذه الأخيرة على الرفع من جودة المعلومات المحاسبية وهذا لا يكون إلا من خلال جهود المدقق الخارجي الذي يسعى بدوره إلى إبداء رأي فني محايد حول الوضعية المالية للمؤسسة محل التدقيق .

يعد التدقيق الخارجي مهنة مستقلة تضبطها مجموعة من المبادئ والمعايير منها ما يتعلق بجانب ممارسة المهنة ومنها ما يتعلق بالشخص الذي يقوم بمزاولتها، حيث يعمل المدقق الخارجي باتباعه لمجموعة من الخطوات والتزامه بمختلف الإجراءات، بالإضافة إلى تضافر جهوده مع المدقق الداخلي على توجيه القرارات المالية وترشيدها وهذا من خلال تعزيز الثقة بالمعلومات التي توفرها القوائم المالية المدققة.

ولإبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الخارجي ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية قمنا بإجراء هذه الدراسة، وسيتم عرض مجموعة من النتائج المتوصل إليها، وكذا اقتراح بعض التوصيات بحكم دراستنا لهذا الموضوع من ناحيته النظرية والتطبيقية.

❖ النتائج المتوصل إليها

✓ نتائج الدراسة النظرية:

- تعد مهنة التدقيق الخارجي عملية منظمة ومنهجية يقوم بها شخص مستقل وكفؤ بهدف إبداء رأي فني محايد حول صحة وسلامة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها.
- يعد التدقيق الخارجي أداة رقابية تخدم مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وهذا من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مواطن الضعف والقوة به وهذا بدوره يؤدي إلى رفع مستوى الأداء.
- في إطار تنظيم مهنة التدقيق الخارجي عملت مختلف الهيئات والمنظمات على إصدار مجموعة من المعايير تعد بمثابة دليل للمدقق الخارجي أثناء قيامه بمهامه.

▪ يلتزم المدقق الخارجي عند أدائه لمهامه بمجموعة من الإجراءات تتضمن قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع أدلة الإثبات، وأخيرا إعداد التقرير المتضمن رأيه حول القوائم المالية محل التدقيق.

▪ تمر عملية اتخاذ القرارات بعدة مراحل هدفها الأساسي اختيار بديل من بين عدة بدائل متاحة، وهذا يحتاج إلى معلومات ذات جودة من أجل اختيار البديل الأنسب.

▪ تعد القرارات المالية من أهم القرارات المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

▪ تعتمد عملية اتخاذ القرارات المالية في كل مراحلها على ما يتوفر لدى متخذ القرار من معلومات محاسبية مع العلم أن درجة جودة المعلومات المتوافرة لديه لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ.

▪ إن التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يمنع ازدواجية العمل من جهة، ومن جهة أخرى يزيد من تضافر الجهود بين الطرفين بما يضمن تحقيق أهداف التدقيق.

▪ يساهم التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات المالية بما يوفره من دعم في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار بالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن البدائل المتاحة، المساعدة في تقييمها وبالتالي اختيار البديل الأمثل.

▪ يساهم التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية من خلال مساهمته في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

▪ إن التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يفيد المؤسسة في اتخاذ قرارات مالية أكثر رشادة ويساعدها في تقييم أدائها، وهذا من خلال توفير معلومات تفصيلية للإدارة تساعد على اتخاذ القرارات الفعالة في التوقيت المناسب.

✓ نتائج الدراسة التطبيقية:

من خلال الدراسة التطبيقية خلصنا إلى النتائج التالية:

▪ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات قبول المهمة والتخطيط لعملية التدقيق.

▪ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية.

▪ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بجمع أدلة الإثبات.

▪ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بمعايير إعداد التقرير.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على أن المدققين الخارجيين في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق الخارجي.

▪ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة يعتمدون على عمل المدققين الداخليين.

- المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة يعتمدون على عمل المدققين الخارجيين.

ومنه نثبت صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن هناك علاقة تكامل في العمل بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.

- تقرير المدقق الخارجي الذي يضم المصادقة على القوائم المالية وعدالتها يرفع من جودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر مصدر موثوق لتعزيز القرارات المالية للمؤسسة.
- يضيف المدقق الخارجي نوعا من المصداقية للمعلومات المحاسبية عن طريق فحص وتدقيق الأدلة الهامة وإصدار تقرير التدقيق.

وهذا يثبت صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على أن التدقيق الخارجي يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

- المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في قرار التمويل عند اتخاذها لهذا النوع من القرارات المالية.
- المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار عند اتخاذها لقراراتها الاستثمارية.
- المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في قرار توزيع الأرباح عند اتخاذها لهذا النوع من القرارات المالية.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الرابعة التي تنص على أن القرارات المالية المتخذة على مستوى المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة تمتاز بالرشادة.

- يؤثر التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بنسبة عالية بلغت 75.7%، والنسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى مؤثرة على اتخاذ هذه القرارات، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 8.458 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518، أما القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية.
- تؤثر علاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بنسبة ضعيفة بلغت 15.8%، والنسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى مؤثرة على اتخاذ هذا النوع من القرارات، وهذا من وجهة نظر المدققين الخارجيين، حيث بلغت قيمة t المحسوبة

2.080 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0518، أما القيمة الاحتمالية تساوي 0.049 وهي أقل من 0.05، أما من وجهة نظر المسيرين الماليين فعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تؤثر في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية بنسبة عالية بلغت 77.5%، والنسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى مؤثرة على اتخاذ هذه القرارات، حيث بلغت قيمة t المحسوبة 6.783 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.0687، أما القيمة الاحتمالية تساوي 0.008 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، لعلاقة التكامل في العمل بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

❖ الاقتراحات

من خلال زيارتنا الميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية وكذا مكاتب التدقيق الخاصة بمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح مجموعة من التوصيات نذكر منها مايلي:

- ✓ على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار العمل المنجز من قبل المدقق الداخلي، وكذا الاطلاع على تقريره وهذا لمنع ازدواجية العمل وتوفير الجهود.
- ✓ على المؤسسات الاقتصادية تبني مهنة التدقيق الداخلي لأن المدقق الخارجي لا يغني عن جهود المدقق الداخلي.
- ✓ الرفع من كفاءة المدققين الخارجيين عن طريق الاهتمام بالتدريب الجيد لهم بغرض زيادة تأهيلهم الفني ورفع جودة الخدمات المقدمة من قبلهم.
- ✓ إعطاء أهمية للعلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، لما لها من دور في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات.
- ✓ ضرورة إدخال المؤسسات للبرمجيات الجديدة واستعمالهم لأساليب حديثة عند اتخاذهم لقراراتهم المالية حتى تكون ذات جودة وفعالية.
- ✓ ضرورة توعية المؤسسات بأهمية البحث العلمي وهذا من أجل تسهيل مهمة الطالب في إنجاز بحثه وإحاطته بالمعلومات الكافية لتدعيم دراسته.

❖ آفاق البحث

تناولنا غي هذه الدراسة موضوع التدقيق الخارجي ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات المالية، ويعتبر هذا البحث انطلاقة لدراسات أخرى سواء في مجال التدقيق أو مجال اتخاذ القرارات المالية، لذا نقترح المواضيع التالية:

- دور جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية.
- أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في إدارة المخاطر المالية.
- دور التدقيق الخارجي في اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسة الاقتصادية.
- مساهمة التدقيق الخارجي في تعزيز نظام الرقابة الداخلية.
- دور التدقيق الخارجي في الحد من الغش والتلاعبات في المؤسسات الاقتصادية.

قائمة المـراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1. أبو حشيش خليل عواد، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

2. إدريس ثابت عبد الرحمن، إدارة الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

3. إشتيوي إدريس عبد السلام، المراجعة معايير وإجراءات، الطبعة الخامسة، جامعة قاريونس، ليبيا، 2008.

4. آل شبيب دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5. التميمي هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

6. الجيوسي محمد رسلان، جميلة جاد الله، الإدارة–علم وتطبيق–، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

7. الحميد محمد دباس، ماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

8. الحناوي محمد صالح وآخرون، الإدارة المالية– التحليل المالي للمشروعات الجديدة–، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

9. الحناوي محمد صالح، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

10. الخطيب خالد راغب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

11. الدهراوي كمال الدين مصطفى، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.

12. الدهراوي كمال الدين مصطفى، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.

13. الراوي حكمت أحمد، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

14. الرجبي محمد تيسير عبد الحكيم، المحاسبة الإدارية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

15. الرماحي نواف محمد عباس، مراجعة المعاملات المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

16. الرمحي عبد الكريم علي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، الطبعة الأولى، دار المكتبة الوطنية، عمان، 2002.

17. الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

18. الشرقاوي علي، العملية الإدارية، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002.

19. الشيشيني حاتم محمد، أساسيات المراجعة مدخل معاصر، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر، 2007.

20. الصبان محمد سمير، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

21. الصبان محمد سمير، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

22. الصحن عبد الفتاح محمد وآخرون، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.

23. الصحن عبد الفتاح محمد وآخرون، الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

24. الصيرفي محمد، إدارة المال وتحليل هيكله، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

25. الصيرفي محمد، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار الرمقاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.

26. العامري محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

27. العزاوي خليل محمد، إدارة اتخاذ القرار الإداري، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

28. العلي أسعد حميد، الإدارة المالية– الأسس العلمية والتطبيقية–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

29. الفضل مؤيد عبد الحسين، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة، عمان، 2009.

30. الفضل مؤيد عبد الحسين، المنهج الكمي في إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

31. القاضي حسين، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

32. القاضي حسين، مأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

33. القباني ثناء علي ، مراجعة نظم تشغيل البيانات إلكترونيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

34. المرسي جمال الدين، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية– مدخل اتخاذ القرارات–، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

35. المطارنة غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

36. النعيمي عدنان تايه وآخرون، الإدارة المالية–النظرية والتطبيق–، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

37. أندرواس عاطف وليم، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

38. بابنات عبد الرحمن، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2008 .

39. بلعجوز حسين، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

40. بني عطا حيدر محمد علي، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

41. بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

42. بوراس أحمد، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

43. توماس وليام، أمرسون هنكي، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، السعودية، 1989.

44. تيم فايز، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

45. ثابت عادل، سيكولوجيا الإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

46. جربوع يوسف محمود، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

47. جلدة سليم بطرس، أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

48. جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

49. جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

50. حمود خضير كاظم، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

51. حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

52. حنفي عبد الغفار، أساسيات منظمات الأعمال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

53. خلاصي رضا، مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

54. خيري أسامة، القيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

55. دحدوح حسين أحمد، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

56. درويش محمود ناجي وآخرون، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999.

57. سرايا محمد السيد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

58. سرايا محمد السيد، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2007.

59. سعيد سهيلة عبد الله، الأساليب الكمية و بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

60. سواد زاهرة توفيق، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

61. طواهري محمد التهامي، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

62. عباس علي، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

63. عبد الحميد عبد المطلب، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

64. عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

65. عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

66. عبيدات سهيل، إدارة الوقت وعملية اتخاذ القرارات والاتصال للقيادة الفعالة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

67. عقل مفلح محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

68. علي حسين علي، نظرية القرارات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

69. غنيم أحمد محمد، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

70. قاسم عبد الرزاق محمد، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.

71. كنجو عبود كنجو، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

72. كنعان نواف، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

73. لطفي أمين السيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

74. لعويسات جمال الدين، الإدارة وعملية اتخاذ القرار، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

75. ماهر أحمد، اتخاذ القرار بين العلم والتطبيق، الدار الجامعية، السكندرية، 2008.

76. محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي– مدخل صناعة القرارات–، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

77. مصطفى نهال فريد، مبادئ وأساسيات الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003.

78. هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية– مدخل تحليلي معاصر–، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2006.

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

✓ **أطروحات الدكتوراه:**

79. الجلال أحمد محمد صالح، تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010/2009.

80. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية – نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية–، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

81. سايج فايز، أهمية تبني معايير المراجعة الدولية في ظل الإصلاح المحاسبي، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015/2014.

82. سويسي علي عمر أحمد، معايير مراجعة الحسابات في اللجنة الشعبية العامة لجهاز المراجعة المالية في ليبيا، (أطروحة دكتوراه)، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2011.

✓ **رسائل الماجستير:**

83. أبو سرعة عبد السلام عبد الله سعيد، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

84. أبو وطفة حسام سعيد، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

85. أحمناش جمال، أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الخارجية والداخلية في المؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012/2011.

86. الزايغ هاني فرحان، دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

87. العازمي وليد خالد حميد، أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي، (رسالة ماجستير)، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2012.

88. المجهلي ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات– دراسة حالة مؤسسة اقتصادية–، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

89. المدهون رغدة إبراهيم، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي،(رسالة ماجستير)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.

90. بن يخلف آمال، المراجعة الخارجية في الجزائر, (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002.

91. تبر زغود، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالقطاعين العام والخاص في الجزائر،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر،2009.

92. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011/2010.

93. دادة عبد الحميد، أثر نظام المعلومات لمراقبة التسيير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، دراسة مقارنة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: نظم المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

94. زواق كمال، المراجعة الخارجية في ظل النظام المحاسبي الجديد، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

95. زوهري جليلة، أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2015.

96. زيد حياة، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم– دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية(الأردن، السعودية، فلسطين)، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الأسواق المالية والبورصات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

97. سالمي ياسين، الطرق الحديثة لحساب التكاليف واتخاذ القرار في المؤسسة –دراسة حالة مؤسسة نفطال فرع GPL البليدة–، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009.

98. سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية،(رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2004/2003.

99. شبير أحمد عبد الهادي، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

100. عميروش بوبكر، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011/2010.

101. عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص: مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008/2007.

102. عيادي محمد لمين، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008/2007.

103. لشهب صفاء، نظام مراقبة التسيير وعلاقته باتخاذ القرار–دراسة حالة مؤسسة إنتاج المياه المعدنية لموزاية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006/2005.

104. لقليطي الأخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/ 2009.

105. لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي– دراسة حالة شركة الرزم المعدني بعزابة EMB، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

106. مازون محمد أمين، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها قي الجزائر، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

107. محي الدين محمود عمر، مراجعة الحسابات بين المعايير العامة والمعايير الدولية– دراسة مقارنة (حالة الجزائر)، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع المالية والمحاسبة، جامعة المدية، الجزائر، 2008/2007.

108. مرغني بلقاسم، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: نظم المعلومات ومراقبة التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

109. مناعي حكيمة، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع محاسبة، جامعة باتنة، الجزائر، 2008/ 2009.

110. نمري نصر الدين، الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الإنفاق الاستثماري– دراسة حالة مشروع كهربة السكك الحديدية لضاحية الجزائر العاصمة–، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

111. نهاد إسحاق عبد السلام أبو هويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي– دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

112. وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

❖ المجلات والملتقيات:

113. الزبدية رامي محمد، علي عبد القادر الذنيبات، أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08، العدد 03، 2012.

114. المهايني محمد خالد، حسن عبد الكريم سلوم، التدقيق الداخلي لمعاملات الموازنة الفيدرالية للعراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 66، 2007.

115. بن التركي زينب، الأساليب الكمية في صناعة القرار–أسلوب شجرة القرار نموذجا–، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، جامعة غرداية، الجزائر، 2009.

116. بوشوشة محمد، أثر الامتيازات الجبائية على الإدارة المالية للمؤسسة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(واقع وآفاق)، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

117. جربوع يوسف محمود، مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين– دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين–، مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد15، العدد02، 2007.

118. زوهري جليلة، أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2015.

119. زين يونس، تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2010.

120. صديقي مسعود، محمد براق، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08– 09 مارس، 2005.

121. غالم عبد الله، عمار بن نوار، تأثير السلوك المالي على العائد والمخاطرة في المؤسسة الاقتصادية مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول الإدارة المالية: رفع أساسي لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(واقع وآفاق)، جامعة عنابة، الجزائر.

❖ المواقع الإلكترونية:

122. بوعرار سيد محمد، أحمد شمس الدين، مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون10-01، (دراسة ميدانية)، الجزائر، على الموقع:

.www.kantakji.com/media/2333/om036.pdf

123. نشنش سليمة، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، مقال على الموقع :

http://iefpedia.com/arab/wp-contentent/uploads/2010/03/pdf .

124. زغيب مليكة، نعيمة غلاب، تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي العمومي للحليب ومشتقاته، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، على الموقع:

http://iefpedia.com/arab/wp-contentent .

125. التمويل– التخطيط والمراقبة المالية–، على الموقع:

thesis.univ- biskra.dz/1071/2.

126. سعودي بلقاسم، دور محافظ الحسابات في صنع القرار الإداري وتنمية موارد المؤسسة الجزائرية، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-contentent/uploads/2010/03/pdf

127. عبيرات محمد، أحمد نقاز، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لاتخاذ القرار–دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدالsaaidal–، على الموقع:

www.raod.net/news-636-html .

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

❖ الكتب:

128. BELAIBOUD Mokhtar, pratique de l'audit (conforme au normes IAS/IFRS et au SCF), édition BERTI, Alger, 2011.

129. Hallépée Didier, conduite et maitrise de l'audit informatique les méthodes CMAI, édition carrefour du net, 2012.

130. Hamzaoui Mohamed, Audit,Gestion des risques et contrôle interne (Normes 200 ,315,330,500), 2ème édition, vilage mondiale pearson éducation, France, 2008 .

131. OBERT Robert, marie-pierre MAIRESSE, comptabilité et audit manuel et application, 2ème édition, Dunod, paris, 2009.

الملاحـــق

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية **تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة**

استبيان الدراسة الميدانية الخاص بالمدقق الخارجي

سيدي الكريم ..... سيدتي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار التحضير لمذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان "مساهمة المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية" تحت إشراف الأستاذ "فيصل قميحة"، قمنا بإعداد هذه الاستمارة كأداة للحصول على معلومات لتدعيم دراستنا. وأحيطكم علما بأن كافة المعلومات التي يتم الحصول عليها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

إنّ تعاون حضرتكم وإيانا يعزز البحث العلمي في الجزائر، لهذا نرجو من سيادتكم الموقرة التكرم والإجابة على أسئلة الإستبيان، فصحة نتائجه تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم.

مع فائق احترامي وتقديري

الطالبة: بوهنيبة وافية.

ملاحظة: الرجاء من سيادتكم وضع علامة في(×) في المربع المناسب والموافق لرأيكم.

الجزء الأول: معلومات شخصية حول المستبين.

الجنس ⟸ ذكر ☐ أنثى ☐

العمر ⟸ أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 40 سنة ☐ من 41 سنة إلى 51 سنة ☐ أكثر من 51 سنة ☐

الشهادة الأكاديمية ⟸ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة أخرى.....

الشهادة المهنية ⟸ محافظ حسابات ☐ خبير محاسب ☐

سنوات الخبرة ⟸ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 11 سنوات إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: البيانات الموضوعية.

المحور الأول: ممارسة مهنة التدقيق الخارجي.

الترقيم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق						
01	يتصل المدقق الخارجي بالمدقق السابق.					
02	يتحقق المدقق الخارجي من صحة تعيينه.					
03	يجري المدقق الخارجي اتصالات أولية مع المؤسسة محل التدقيق.					
04	يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة.					
05	يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام الضريبي للمؤسسة.					
06	يطلع المدقق الخارجي على القوائم المالية للسنوات السابقة وكذا تقرير المدقق السابق.					
07	يقوم المدقق بتشكيل فريق عمل ويتم تقسيم أعمال التدقيق على أعضائه كل حسب كفاءته و تخصصه.					
الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية						
01	يقوم المدقق الخارجي بجمع إجراءات الرقابة الداخلية سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة.					
02	يجري المدقق الخارجي اختبارات الفهم والتطابق لتقييم فهمه لنظام الرقابة الداخلية.					
03	يقوم المدقق الخارجي بتقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية من خلال تحديده لنقاط القوة و نقاط الضعف.					
04	يقوم المدقق الخارجي باختبارات الاستمرارية لنقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي.					
05	يقوم المدقق الخارجي بالتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية.					
06	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب الاستبيان لتقييم نظام الرقابة الداخلية.					
07	يستخدم المدقق الخارجي أسلوب المذكرة المكتوبة لوصف نظام الرقابة الداخلية.					
08	يستخدم المدقق الخارجي خرائط التدفق لتسهيل فهم نظام الرقابة الداخلية.					

الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات						
01	**يقوم المدقق الخارجي بالمعاينة المادية للأصول عن طريق جردها وهذا للتأكد من صحة رصيد الحسابات التي يقوم بتدقيقها.**					
02	**يستخدم المدقق الخارجي المستندات المؤيدة للعمليات المالية للتأكد من صحة الأرصدة التي يقوم بمراجعتها.**					
03	**يستخدم المدقق الخارجي المصادقات للتأكد من صحة أرصدة العملاء.**					
04	**يعتمد المدقق الخارجي على نظام الرقابة الداخلية كوسيلة فعالة ودالة على صحة السجلات المحاسبية و خلوها من الأخطاء.**					
05	**يقوم المدقق الخارجي بعمليات حسابية للتحقق من صحة بعض النتائج و الأرصدة.**					
الفرع الرابع: إعداد التقرير						
01	**يشير المدقق الخارجي في تقريره إلى مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما عند إعداد القوائم المالية ومدى الثبات في تطبيقها.**					
02	**يلتزم المدقق الخارجي بالإفصاح الكافي عند إعداد تقريره.**					
03	**يلتزم المدقق الخارجي في حالة امتناعه عن إبداء الرأي بالقوائم المالية كوحدة واحدة ذكر أسباب ذلك.**					
04	**في حالة وجود قيود مفروضة على عمل المدقق يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية.**					
05	**عدم حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية يمنعه من إبداء رأيه في القوائم المالية.**					

المحور الثاني: العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

الترقيم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي						
01	يقوم عمل المدقق الخارجي على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية.					
02	في إطار التكامل بين المراجعة الداخلية و الخارجية فإن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات.					
03	متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، و من جهة أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية).					
04	يعتمد المدقق الخارجي على نفس قاعدة البيانات والمعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق.					
الفرع الثاني: مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي						
01	يستفيد المدقق الداخلي من عمل وخبرة المدقق الخارجي.					
02	قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله.					
03	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي.					
04	هناك اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي و تنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل.					

المحور الثالث: دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

الترقيم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعتمد المدقق الخارجي على التحليل المالي عند فحص وتدقيق الحسابات.					
02	يضيف المدقق الخارجي نوعا من المصداقية للمعلومات المحاسبية عن طريق فحص وتدقيق الأدلة الهامة وإصدار تقرير التدقيق.					
03	يستطيع موظفو البنوك و المستثمرون والفئات الأخرى استخدام المعلومات المحاسبية الصادرة عن الإدارة والمقترنة برأي المدقق الخارجي، و هذا بغرض اتخاذ مختلف القرارات.					
04	يقوم المدقق الخارجي بدراسة ومناقشة الإدارة في خططها المستقبلية فيما يتعلق بخطط الجانب المالي في المؤسسة.					
05	يتم اتخاذ قرار التمويل بالاستعانة بالنسب المالية من خلال القوائم المالية المدققة وخاصة الميزانية وجدول حسابات النتائج.					
06	يساهم التعاون بين التدقيق الداخلي و الخارجي في توفير معلومات تفصيلية للإدارة تساعدها في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.					
07	تقرير المدقق الخارجي الذي يضم المصادقة على القوائم المالية وعدالتها، يرفع من جودة المعلومة المحاسبية التي تعتبر مصدر موثوق لتعزيز القرارات المالية للمؤسسة.					
08	مساهمة المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة تتجلى فقط من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها المدقق الخارجي من خلال عمليات الفحص والتقييم التي يقوم بها.					
09	إذا طلب المدقق الخارجي تعديل للقوائم المالية ورفض العميل ذلك عليه أن يبدي رأيا متحفظا أو سلبيا.					

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل –

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم التجارية **تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة**

استبيان الدراسة الميدانية الخاص بالمسير المالي

سيدي الكريم ..... سيدتي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

في إطار التحضير لمذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان "مساهمة المدقق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية" تحت إشراف الأستاذ "فيصل قميحة"، قمنا بإعداد هذه الاستمارة كأداة للحصول على معلومات لتدعيم دراستنا. وأحيطكم علما بأن كافة المعلومات التي يتم الحصول عليها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

إنّ تعاون حضرتكم وإيانا يعزز البحث العلمي في الجزائر، لهذا نرجو من سيادتكم الموقرة التكرم والإجابة على أسئلة الإستبيان، فصحة نتائجه تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم.

مع فائق احترامي وتقديري

الطالبة: بوهنيبة وافية.

ملاحظة: الرجاء من سيادتكم وضع علامة في(×) في المربع المناسب والموافق لرأيكم.

الجزء الأول: معلومات شخصية حول المستبين.

الجنس ⟸ ذكر ☐ أنثى ☐

العمر ⟸ أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 40 سنة ☐ من 41 سنة إلى 51 سنة ☐ أكثر من 51 سنة ☐

الشهادة الأكاديمية ⟸ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة أخرى .....

المستوى المهنى ⟸ مدير مالى ☐ محاسبة، رئيس قسم المحاسبة ☐ مدير المؤسسة ☐

سنوات الخبرة ⟸ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 11 سنوات إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الجزء الثاني: البيانات الموضوعية.

المحور الأول: العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

الترقيم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفرع الأول: مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي						
01	يقوم عمل المدقق الخارجي على مدى فعالية تقارير المراجعة الداخلية.					
02	في إطار التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية فإن المدقق الخارجي يحصل على إيضاحات وافية من المدقق الداخلي باعتباره موظف من داخل المؤسسة وعلى دراية بكافة العمليات.					
03	متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية المدقق من طرف المدقق الداخلي يزيد من ثقة المدقق الخارجي في هذا النظام من جهة، ومن جهة أخرى يقلل حجم الاختبارات (حدود المراجعة الخارجية).					
04	يعتمد المدقق الخارجي على نفس قاعدة البيانات و المعلومات المعتمدة من طرف المدقق الداخلي عند تدقيق وفحص حسابات المؤسسة محل التدقيق.					
الفرع الثاني: مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي						
01	يستفيد المدقق الداخلي من عمل وخبرة المدقق الخارجي.					
02	قيام المدقق الخارجي بتقييم عمل المدقق الداخلي يساعد هذا الأخير في تطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبله.					
03	يبلغ المدقق الخارجي المدقق الداخلي بأية معلومات مهمة تساعد في تعزيز عملية التدقيق الداخلي.					
04	هناك اجتماعات دورية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يتم من خلالها مناقشة خطة عمل المدقق الداخلي وتنسيق عمله وهذا لمنع ازدواجية العمل.					

المحور الثاني: اتخاذ القرارات المالية.

أولا: قرار التمويل.

الترقيم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تكلفة مصدر التمويل عند تحديد نوع التمويل.					
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار سياسات تسعير المنتجات عند تحديد حجم التمويل المطلوب.					
03	يكون تحديد احتياجات المؤسسة للأموال على شكل موازنات تقديرية لجميع أنشطة المؤسسة.					
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار درجة المخاطرة عند تحديد مصدر التمويل في ظروف عدم التأكد.					
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى الملائمة بين المصدر التمويلي وطبيعة الاستخدام عند تحديد نوع التمويل.					
06	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار معدل النمو في المبيعات عند تحديد نوع التمويل.					

ثانيا: قرار الاستثمار.

الترقيم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار حجم الأموال اللازمة للاستثمار ومصادر الحصول عليها عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
02	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار التنبؤ بحجم الإيرادات المتوقع الحصول عليها من خلال الاستثمارات أثناء اتخاذ قرار الاستثمار.					
03	يأخذ بعين الاعتبار استمرارية المؤسسة في نشاطها عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
04	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار دراسة البيئة الخارجية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.					

ثالثا: قرار توزيع الأرباح.

الترقيم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر النقدية(السيولة) أثناء اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					
02	يعتمد قرار توزيع الأرباح من عدم توزيعها على مقدار الأرباح المحققة خلال السنة.					
03	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر مصادر التمويل من خارج المؤسسة عند اتخاذها لقرار توزيع الأرباح.					
04	إن احتجاز الأرباح (التمويل الذاتي) يغني عن مخاطر التمويل الخارجي والتكاليف المترتبة عنه.					
05	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مدى توافر الفرص الاستثمارية قبل اتخاذ قرار توزيع الأرباح.					

نتائج تحليل الاستبانة الخاصة بالمدقق الخارجي

اختبار الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة عن طريق معامل الارتباط

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق)

Corrélations

		A11	A12	A13	A14	A15	A16	A17	ta1
A11	Corrélation de Pearson	1	.367	.128	.244	.161	.281	.070	.706**
	Sig. (bilatérale)		.050	.507	.201	.405	.139	.718	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29
A12	Corrélation de Pearson	.367	1	.256	.388*	-.006-	.104	.320	.582**
	Sig. (bilatérale)	.050		.180	.038	.974	.590	.090	.001
	N	29	29	29	29	29	29	29	29
A13	Corrélation de Pearson	.128	.256	1	.089	.066	.151	.117	.403*
	Sig. (bilatérale)	.507	.180		.648	.735	.435	.544	.030
	N	29	29	29	29	29	29	29	29
A14	Corrélation de Pearson	.244	.388*	.089	1	.581**	.438*	.365	.678**
	Sig. (bilatérale)	.201	.038	.648		.001	.017	.051	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29
A15	Corrélation de Pearson	.161	-.006-	.066	.581**	1	.271	.441*	.583**
	Sig. (bilatérale)	.405	.974	.735	.001		.155	.017	.001
	N	29	29	29	29	29	29	29	29
A16	Corrélation de Pearson	.281	.104	.151	.438*	.271	1	.011	.493**
	Sig. (bilatérale)	.139	.590	.435	.017	.155		.956	.007
	N	29	29	29	29	29	29	29	29
A17	Corrélation de Pearson	.070	.320	.117	.365	.441*	.011	1	.544**
	Sig. (bilatérale)	.718	.090	.544	.051	.017	.956		.002
	N	29	29	29	29	29	29	29	29
ta1	Corrélation de Pearson	.706**	.582**	.403*	.678**	.583**	.493**	.544**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.001	.030	.000	.001	.007	.002	
	N	29	29	29	29	29	29	29	29

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني:(تقييم نظام الرقابة الداخلية)

Corrélations

		A21	A22	A23	A24	A25	A26	A27	A28	ta2
A21	Corrélation de Pearson	1	.225	.424*	.136	.415*	.132	.252	.150	.456*
	Sig. (bilatérale)		.241	.022	.480	.025	.495	.188	.438	.013
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
A22	Corrélation de Pearson	.225	1	.575**	.500**	.358	.493**	.395*	.672**	.796**
	Sig. (bilatérale)	.241		.001	.006	.056	.007	.034	.000	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
A23	Corrélation de Pearson	.424*	.575**	1	.587**	.503**	.463*	.432*	.411*	.800**

	Sig. (bilatérale)	.022	.001		.001	.005	.011	.019	.027	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.136	.500**	.587**	1	.296	.194	.384*	.400*	.652**
A24	Sig. (bilatérale)	.480	.006	.001		.119	.313	.040	.032	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.415*	.358	.503**	.296	1	.557**	.378*	.428*	.697**
A25	Sig. (bilatérale)	.025	.056	.005	.119		.002	.043	.021	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.132	.493**	.463*	.194	.557**	1	.086	.535**	.638**
A26	Sig. (bilatérale)	.495	.007	.011	.313	.002		.659	.003	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.252	.395*	.432*	.384*	.378*	.086	1	.295	.618**
A27	Sig. (bilatérale)	.188	.034	.019	.040	.043	.659		.120	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.150	.672**	.411*	.400*	.428*	.535**	.295	1	.744**
A28	Sig. (bilatérale)	.438	.000	.027	.032	.021	.003	.120		.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.456*	.796**	.800**	.652**	.697**	.638**	.618**	.744**	1
ta2	Sig. (bilatérale)	.013	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث:(جمع أدلة الإثبات)

Corrélations

		A31	A32	A33	A35	A36	ta3
	Corrélation de Pearson	1	.624**	.608**	.336	.176	.798**
A31	Sig. (bilatérale)		.000	.000	.075	.361	.000
	N	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.624**	1	.553**	.467*	.295	.790**
A32	Sig. (bilatérale)	.000		.002	.011	.120	.000
	N	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.608**	.553**	1	.317	-.100-	.652**
A33	Sig. (bilatérale)	.000	.002		.094	.607	.000
	N	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.336	.467*	.317	1	.304	.761**
A35	Sig. (bilatérale)	.075	.011	.094		.108	.000
	N	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.176	.295	-.100-	.304	1	.454*
A36	Sig. (bilatérale)	.361	.120	.607	.108		.013
	N	29	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.798**	.790**	.652**	.761**	.454*	1
ta3	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	.013	
	N	29	29	29	29	29	29

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع:(إعداد التقرير)

Corrélations

		A41	A42	A43	A44	A45	ta4
A41	Corrélation de Pearson	1	.387*	.337	.109	.025	.435*
	Sig. (bilatérale)		.038	.074	.574	.897	.018
	N	29	29	29	29	29	29
A42	Corrélation de Pearson	.387*	1	.276	.244	.002	.474**
	Sig. (bilatérale)	.038		.147	.203	.993	.009
	N	29	29	29	29	29	29
A43	Corrélation de Pearson	.337	.276	1	.283	.286	.680**
	Sig. (bilatérale)	.074	.147		.137	.133	.000
	N	29	29	29	29	29	29
A44	Corrélation de Pearson	.109	.244	.283	1	.806**	.830**
	Sig. (bilatérale)	.574	.203	.137		.000	.000
	N	29	29	29	29	29	29
A45	Corrélation de Pearson	.025	.002	.286	.806**	1	.761**
	Sig. (bilatérale)	.897	.993	.133	.000		.000
	N	29	29	29	29	29	29
ta4	Corrélation de Pearson	.435*	.474**	.680**	.830**	.761**	1
	Sig. (bilatérale)	.018	.009	.000	.000	.000	
	N	29	29	29	29	29	29

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الأول: (ممارسة مهنة التدقيق الخارجي)

Corrélations

		ta1	ta2	ta3	ta4	ta
ta1	Corrélation de Pearson	1	.697**	.585**	.513**	.934**
	Sig. (bilatérale)		.000	.001	.004	.000
	N	29	29	29	29	29
ta2	Corrélation de Pearson	.697**	1	.349	.084	.767**
	Sig. (bilatérale)	.000		.064	.664	.000
	N	29	29	29	29	29
ta3	Corrélation de Pearson	.585**	.349	1	.255	.687**
	Sig. (bilatérale)	.001	.064		.183	.000
	N	29	29	29	29	29
ta4	Corrélation de Pearson	.513**	.084	.255	1	.594**
	Sig. (bilatérale)	.004	.664	.183		.001
	N	29	29	29	29	29
ta	Corrélation de Pearson	.934**	.767**	.687**	.594**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.001	

	N	29	29	29	29	29

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي)

Corrélations

		B11	B12	B13	B15	tb1
	Corrélation de Pearson	1	.503**	.494**	.250	.788**
B11	Sig. (bilatérale)		.005	.007	.192	.000
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.503**	1	.630**	.188	.825**
B12	Sig. (bilatérale)	.005		.000	.328	.000
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.494**	.630**	1	-.066-	.753**
B13	Sig. (bilatérale)	.007	.000		.734	.000
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.250	.188	-.066-	1	.460*
B15	Sig. (bilatérale)	.192	.328	.734		.012
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.788**	.825**	.753**	.460*	1
tb1	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.012	
	N	29	29	29	29	29

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي)

Corrélations

		B21	B22	B23	B24	tb2
	Corrélation de Pearson	1	.510**	.486**	.474**	.728**
B21	Sig. (bilatérale)		.005	.007	.009	.000
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.510**	1	.618**	.357	.736**
B22	Sig. (bilatérale)	.005		.000	.057	.000
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.486**	.618**	1	.673**	.877**
B23	Sig. (bilatérale)	.007	.000		.000	.000
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.474**	.357	.673**	1	.841**
B24	Sig. (bilatérale)	.009	.057	.000		.000
	N	29	29	29	29	29
	Corrélation de Pearson	.728**	.736**	.877**	.841**	1
tb2	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	
	N	29	29	29	29	29

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني: (العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)

Corrélations

		tb1	tb2	tb
tb1	Corrélation de Pearson	1	.750**	.928**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000
	N	29	29	29
tb2	Corrélation de Pearson	.750**	1	.942**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000
	N	29	29	29
tb	Corrélation de Pearson	.928**	.942**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	29	29	29

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث (دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية)

Corrélations

		C1	C2	C3	C4	C5	C6	C7	C9	C10	Tc
C1	Corrélation de Pearson	1	.432*	-.203-	.544**	.129	.234	.134	.280	.036	.542**
	Sig. (bilatérale)		.019	.292	.002	.506	.222	.490	.141	.851	.002
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
C2	Corrélation de Pearson	.432*	1	-.034-	.515**	.308	.336	.192	.159	.052	.563**
	Sig. (bilatérale)	.019		.862	.004	.104	.075	.319	.411	.788	.001
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
C3	Corrélation de Pearson	-.203-	-.034-	1	.083	-.083-	.028	.009	.105	.552**	.359
	Sig. (bilatérale)	.292	.862		.667	.667	.886	.964	.589	.002	.056
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
C4	Corrélation de Pearson	.544**	.515**	.083	1	.433*	.414*	.186	.377*	.292	.809**
	Sig. (bilatérale)	.002	.004	.667		.019	.025	.333	.044	.124	.000
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
C5	Corrélation de Pearson	.129	.308	-.083-	.433*	1	.228	.151	.099	.038	.445*
	Sig. (bilatérale)	.506	.104	.667	.019		.235	.436	.609	.843	.015
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29

C6	Corrélation de Pearson	.234	.336	.028	.414*	.228	1	.301	.140	.187	.546**
	Sig. (bilatérale)	.222	.075	.886	.025	.235		.112	.469	.332	.002
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
C7	Corrélation de Pearson	.134	.192	.009	.186	.151	.301	1	-.161-	.361	.357
	Sig. (bilatérale)	.490	.319	.964	.333	.436	.112		.404	.054	.057
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
C9	Corrélation de Pearson	.280	.159	.105	.377*	.099	.140	-.161-	1	.080	.532**
	Sig. (bilatérale)	.141	.411	.589	.044	.609	.469	.404		.681	.003
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
C10	Corrélation de Pearson	.036	.052	.552**	.292	.038	.187	.361	.080	1	.571**
	Sig. (bilatérale)	.851	.788	.002	.124	.843	.332	.054	.681		.001
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29
tc	Corrélation de Pearson	.542**	.563**	.359	.809**	.445*	.546**	.357	.532**	.571**	1
	Sig. (bilatérale)	.002	.001	.056	.000	.015	.002	.057	.003	.001	
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29	29

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

Corrélations

		ta	tb	tc	t
ta	Corrélation de Pearson	1	.578**	.236	.859**
	Sig. (bilatérale)		.001	.218	.000
	N	29	29	29	29
tb	Corrélation de Pearson	.578**	1	.443*	.831**
	Sig. (bilatérale)	.001		.016	.000
	N	29	29	29	29
tc	Corrélation de Pearson	.236	.443*	1	.628**
	Sig. (bilatérale)	.218	.016		.000
	N	29	29	29	29
t	Corrélation de Pearson	.859**	.831**	.628**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	
	N	29	29	29	29

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.853	25

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.850	8

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.662	9

معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.887	42

نتائج تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	23	79.3	79.3	79.3
	أنثى	6	20.7	20.7	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	4	13.8	13.8	13.8
	سنة 40 إلى سنة 30 من	10	34.5	34.5	48.3
	سنة 51 إلى سنة 41 من	6	20.7	20.7	69.0
	سنة 51 من أكثر	9	31.0	31.0	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

الشهادة الأكاديمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	20	69.0	69.0	69.0
	ماستر	1	3.4	3.4	72.4
	ماجستير	8	27.6	27.6	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

الشهادةالمهنية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حسابات محافظ	20	69.0	69.0	69.0
	حسابات خبير	9	31.0	31.0	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

سنواتالخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	5	17.2	17.2	17.2
	سنوات 10 إلى سنوات 5 من	7	24.1	24.1	41.4
	سنة 15 إلى سنة 11 من	4	13.8	13.8	55.2
	سنة 15 من أكثر	13	44.8	44.8	100.0
	Total	29	100.0	100.0	

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
t	.124	29	.200*	.950	29	.179

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

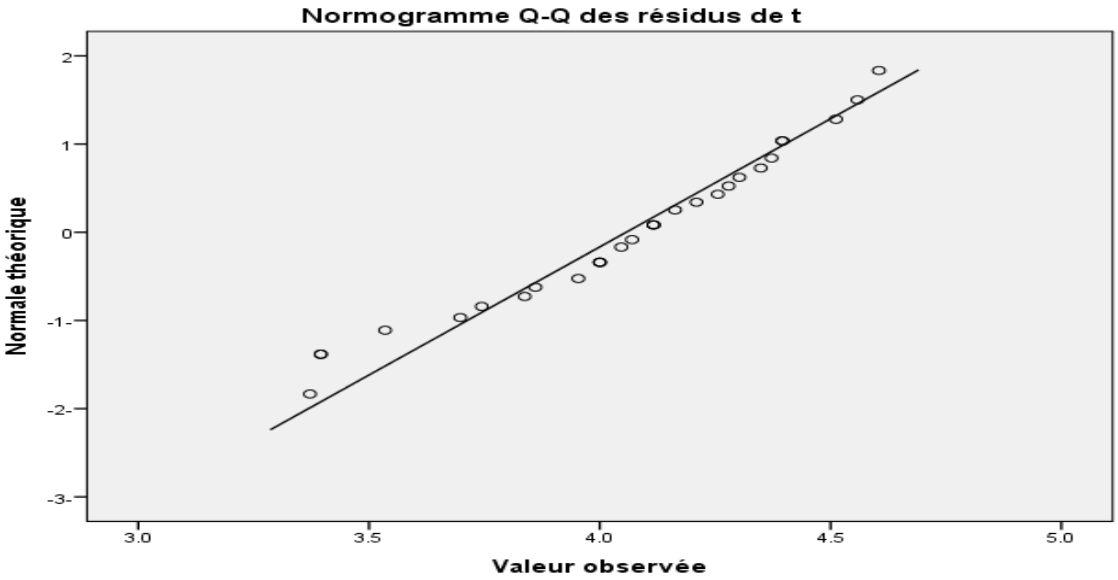

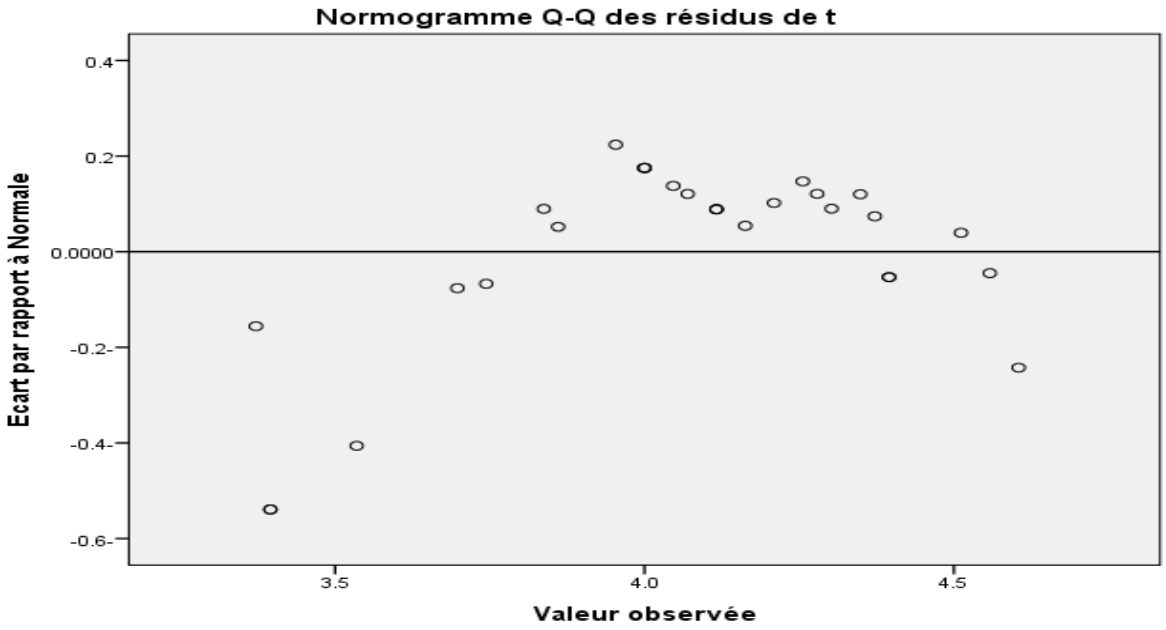

تحليل فقرات الاستبانة(اختبار T)

تحليل فقرات المحور الأول(ممارسة مهنة التدقيق الخارجي)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A11	29	3.6897	1.28462	.23855
A12	29	4.3793	.56149	.10427
A13	29	4.5172	.57450	.10668
A14	29	4.7586	.43549	.08087
A15	29	4.5517	.68589	.12737
A16	29	4.6552	.48373	.08983
A17	29	4.3103	.71231	.13227
A21	29	4.4138	.56803	.10548
A22	29	4.1034	.77205	.14337
A23	29	4.3448	.72091	.13387
A24	29	4.0345	.73108	.13576
A25	29	4.5172	.57450	.10668
A26	29	3.8621	.78940	.14659
A27	29	3.6897	.92980	.17266
A28	29	3.6552	.89745	.16665
A31	29	4.3448	.97379	.18083
A32	29	4.7586	.43549	.08087
A33	29	4.5517	.57235	.10628
A35	29	3.7241	1.06558	.19787
A36	29	4.3103	.60376	.11212
A41	29	4.5172	.57450	.10668
A42	29	4.6552	.66953	.12433
A43	29	4.0690	1.09971	.20421
A44	29	3.9310	1.16285	.21594

A45	29	4.1034	1.11307	.20669

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A11	2.891	28	.007	.68966	.2010	1.1783
A12	13.229	28	.000	1.37931	1.1657	1.5929
A13	14.222	28	.000	1.51724	1.2987	1.7358
A14	21.746	28	.000	1.75862	1.5930	1.9243
A15	12.183	28	.000	1.55172	1.2908	1.8126
A16	18.427	28	.000	1.65517	1.4712	1.8392
A17	9.906	28	.000	1.31034	1.0394	1.5813
A21	13.403	28	.000	1.41379	1.1977	1.6299
A22	7.697	28	.000	1.10345	.8098	1.3971
A23	10.046	28	.000	1.34483	1.0706	1.6190
A24	7.620	28	.000	1.03448	.7564	1.3126
A25	14.222	28	.000	1.51724	1.2987	1.7358
A26	5.881	28	.000	.86207	.5618	1.1623
A27	3.994	28	.000	.68966	.3360	1.0433
A28	3.931	28	.001	.65517	.3138	.9965
A31	7.437	28	.000	1.34483	.9744	1.7152
A32	21.746	28	.000	1.75862	1.5930	1.9243
A33	14.600	28	.000	1.55172	1.3340	1.7694
A35	3.660	28	.001	.72414	.3188	1.1295
A36	11.687	28	.000	1.31034	1.0807	1.5400
A41	14.222	28	.000	1.51724	1.2987	1.7358
A42	13.313	28	.000	1.65517	1.4005	1.9098
A43	5.235	28	.000	1.06897	.6507	1.4873
A44	4.312	28	.000	.93103	.4887	1.3734
A45	5.339	28	.000	1.10345	.6801	1.5268

تحليل فقرات المحور الثاني(العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B11	29	4.0345	.86531	.16068
B12	29	4.1724	.88918	.16512
B13	29	4.0690	.99753	.18524
B15	29	2.7931	.86103	.15989
B21	29	4.4138	.68229	.12670

B22	29	4.0345	.77840	.14455
B23	29	4.2414	.87240	.16200
B24	29	3.5862	1.21059	.22480

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B11	6.438	28	.000	1.03448	.7053	1.3636
B12	7.101	28	.000	1.17241	.8342	1.5106
B13	5.771	28	.000	1.06897	.6895	1.4484
B15	-1.294-	28	.206	-.20690-	-.5344-	.1206
B21	11.159	28	.000	1.41379	1.1543	1.6733
B22	7.157	28	.000	1.03448	.7384	1.3306
B23	7.663	28	.000	1.24138	.9095	1.5732
B24	2.608	28	.014	.58621	.1257	1.0467

تحليل فقرات المحور الثالث(دور التدقيق الخارجي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
C1	29	3.5517	.98511	.18293
C2	29	4.5517	.68589	.12737
C3	29	4.1034	1.01224	.18797
C4	29	2.8966	.97632	.18130
C5	29	4.0000	.84515	.15694
C6	29	4.1379	.74278	.13793
C7	29	4.6207	.56149	.10427
C9	29	3.0690	1.27982	.23766
C10	29	3.9310	1.09971	.20421

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	3.016	28	.005	.55172	.1770	.9264
C2	12.183	28	.000	1.55172	1.2908	1.8126
C3	5.870	28	.000	1.10345	.7184	1.4885
C4	-.571-	28	.573	-.10345-	-.4748-	.2679

C5	6.372	28	.000	1.00000	.6785	1.3215
C6	8.250	28	.000	1.13793	.8554	1.4205
C7	15.544	28	.000	1.62069	1.4071	1.8343
C9	.290	28	.774	.06897	-.4179-	.5558
C10	4.559	28	.000	.93103	.5127	1.3493

اختبار الفرضيات الرئيسية(T TEST)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ta	29	4.2579	.37426	.06950
tb	29	3.9181	.63323	.11759
tc	29	3.8736	.48498	.09006

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
ta	18.100	28	.000	1.25793	1.1156	1.4003
tb	7.808	28	.000	.91810	.6772	1.1590
tc	9.700	28	.000	.87356	.6891	1.0580

نتائج اختبار فرضيات الأثر(نتائج نموذج الانحدار)

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.870[a]	.757	.746	.19062

a. Valeurs prédites : (constantes), ta

ANOVA[a]

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	2.600	1	2.600	71.542	.000[b]
Résidu	.836	23	.036		
Total	3.435	24			

a. Variable dépendante : td

b. Valeurs prédites : (constantes), ta

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	.222	.472		.470	.643
ta	.951	.112	.870	8.458	.000

a. Variable dépendante : td

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.398[a]	.158	.122	.35457

a. Valeurs prédites : (constantes), tb

ANOVA[a]

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
Régression	.544	1	.544	4.325	.049[b]
Résidu	2.892	23	.126		
Total	3.435	24			

a. Variable dépendante : td

b. Valeurs prédites : (constantes), tb

Coefficients[a]

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	3.310	.432		7.653	.000
tb	.230	.111	.398	2.080	.049

a. Variable dépendante : td

اختبار الفروق عن طريق اختبار T للعينة المستقلة واختبار ANOVA

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للجنس

Statistiques de groupe

الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ذكر	23	4.0293	.31935	.06659
أنثى	6	4.1628	.44467	.18153

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
t	Hypothèse de variances égales	.613	.441	-.841-	27	.407	-.13347-	.15861	-.45891-	.19197
	Hypothèse de variances inégales			-.690-	6.410	.514	-.13347-	.19336	-.59937-	.33244

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للعمر

ANOVA à 1 facteur

T

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1.305	3	.435	5.402	.005
Intra-groupes	2.012	25	.080		
Total	3.317	28			

تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات بالنسبة العمر

Comparaisons multiples

Variable dépendante: t

LSD

العمر (I)	العمر (J)	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification	Intervalle de confiance à 95%	
					Borne inférieure	Borne supérieure
سنة 30 من أقل	سنة 40 إلى سنة 30 من	-.15233-	.16785	.373	-.4980-	.1934
	سنة 51 إلى سنة 41 من	.21899	.18314	.243	-.1582-	.5962
	سنة 51 من أكثر	.34561	.17050	.053	-.0055-	.6968
سنة 40 إلى سنة 30 من	سنة 30 من أقل	.15233	.16785	.373	-.1934-	.4980
	سنة 51 إلى سنة 41 من	.37132*	.14651	.018	.0696	.6731
	سنة 51 من أكثر	.49793*	.13036	.001	.2294	.7664
سنة 51 إلى سنة 41 من	سنة 30 من أقل	-.21899-	.18314	.243	-.5962-	.1582

	سنة 40 إلى سنة 30 من	-.37132-*	.14651	.018	-.6731-	-.0696-
	سنة 51 من أكثر	.12661	.14954	.405	-.1814-	.4346
	سنة 30 من أقل	-.34561-	.17050	.053	-.6968-	.0055
سنة 51 من أكثر	سنة 40 إلى سنة 30 من	-.49793-*	.13036	.001	-.7664-	-.2294-
	سنة 51 إلى سنة 41 من	-.12661-	.14954	.405	-.4346-	.1814

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للشهادة الأكاديمية

ANOVA à 1 facteur

T

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.675	2	.337	3.321	.052
Intra-groupes	2.642	26	.102		
Total	3.317	28			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للشهادة المهنية

Statistiques de groupe

	الشهادةالمهنية	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
t	حسابات محافظ	20	4.0547	.33227	.07430
	حسابات خبير	9	4.0620	.39036	.13012

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
t	Hypothèse de variances égales	.229	.636	-.052-	27	.959	-.00736-	.14068	-.29602-	.28129
	Hypothèse de variances inégales			-.049-	13.464	.962	-.00736-	.14984	-.32994-	.31521

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للخبرة المهنية

ANOVA à 1 facteur

T

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	1.134	3	.378	4.327	.014
Intra-groupes	2.183	25	.087		
Total	3.317	28			

تحليل معنوية الفروق بين المتوسطات للخبرة المهنية

Comparaisons multiples

Variable dépendante: t

LSD

سنواتالخبرة (I)	سنواتالخبرة (J)	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Significati on	Intervalle de confiance à 95%	
					Borne inférieure	Borne supérieure
سنوات 5 من أقل	سنوات 10 إلى سنوات 5 من	.25449	.17304	.154	-.1019	.6109
	سنة 15 إلى سنة 11 من	.40233	.19824	.053	-.0060	.8106
	سنة 15 من أكثر	.53560*	.15551	.002	.2153	.8559
سنوات 10 إلى سنوات 5 من	سنوات 5 من أقل	-.25449	.17304	.154	-.6109	.1019
	سنة 15 إلى سنة 11 من	.14784	.18523	.432	-.2336	.5293
	سنة 15 من أكثر	.28111	.13854	.053	-.0042	.5664
سنة 15 إلى سنة 11 من	سنوات 5 من أقل	-.40233	.19824	.053	-.8106	.0060
	سنوات 10 إلى سنوات 5 من	-.14784	.18523	.432	-.5293	.2336
	سنة 15 من أكثر	.13327	.16897	.438	-.2147	.4813
سنة 15 من أكثر	سنوات 5 من أقل	-.53560*	.15551	.002	-.8559	-.2153
	سنوات 10 إلى سنوات 5 من	-.28111	.13854	.053	-.5664	.0042
	سنة 15 إلى سنة 11 من	-.13327	.16897	.438	-.4813	.2147

*. La différence moyenne est significative au niveau 0.05.

نتائج تحليل الاستبانة الخاصة بالمسير المالي

اختبار الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة عن طريق معامل الارتباط

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي)

Corrélations

		A11	A12	A13	A14	ta1
A11	Corrélation de Pearson	1	.352	.260	.360	.730**
	Sig. (bilatérale)		.085	.210	.077	.000
	N	25	25	25	25	25
A12	Corrélation de Pearson	.352	1	.239	.273	.632**
	Sig. (bilatérale)	.085		.250	.187	.001
	N	25	25	25	25	25
A13	Corrélation de Pearson	.260	.239	1	.284	.665**
	Sig. (bilatérale)	.210	.250		.169	.000
	N	25	25	25	25	25
A14	Corrélation de Pearson	.360	.273	.284	1	.713**
	Sig. (bilatérale)	.077	.187	.169		.000
	N	25	25	25	25	25
ta1	Corrélation de Pearson	.730**	.632**	.665**	.713**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.001	.000	.000	
	N	25	25	25	25	25

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(مدى اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي)

Corrélations

		A21	A22	A23	A24	ta2
A21	Corrélation de Pearson	1	.432*	.520**	.589**	.784**
	Sig. (bilatérale)		.031	.008	.002	.000
	N	25	25	25	25	25
A22	Corrélation de Pearson	.432*	1	.592**	.315	.696**
	Sig. (bilatérale)	.031		.002	.125	.000
	N	25	25	25	25	25
A23	Corrélation de Pearson	.520**	.592**	1	.676**	.873**
	Sig. (bilatérale)	.008	.002		.000	.000
	N	25	25	25	25	25
A24	Corrélation de Pearson	.589**	.315	.676**	1	.842**
	Sig. (bilatérale)	.002	.125	.000		.000
	N	25	25	25	25	25
ta2	Corrélation de Pearson	.784**	.696**	.873**	.842**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	
	N	25	25	25	25	25

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الأول(العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)

Corrélations

		ta1	ta2	ta
ta1	Corrélation de Pearson	1	.799**	.935**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000
	N	25	25	25
ta2	Corrélation de Pearson	.799**	1	.960**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000
	N	25	25	25
ta	Corrélation de Pearson	.935**	.960**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	25	25	25

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول(قرار التمويل)

Corrélations

		B12	B13	B14	B15	B16	B17	tb1
B12	Corrélation de Pearson	1	.335	.403*	-.033-	.088	.332	.586**
	Sig. (bilatérale)		.101	.046	.876	.676	.105	.002
	N	25	25	25	25	25	25	25
B13	Corrélation de Pearson	.335	1	.056	.024	.114	.060	.447*
	Sig. (bilatérale)	.101		.791	.910	.588	.774	.025
	N	25	25	25	25	25	25	25
B14	Corrélation de Pearson	.403*	.056	1	.555**	.400*	.309	.747**
	Sig. (bilatérale)	.046	.791		.004	.048	.133	.000
	N	25	25	25	25	25	25	25
B15	Corrélation de Pearson	-.033-	.024	.555**	1	.210	.380	.651**
	Sig. (bilatérale)	.876	.910	.004		.314	.061	.000
	N	25	25	25	25	25	25	25
B16	Corrélation de Pearson	.088	.114	.400*	.210	1	-.118-	.422*
	Sig. (bilatérale)	.676	.588	.048	.314		.575	.036
	N	25	25	25	25	25	25	25
B17	Corrélation de Pearson	.332	.060	.309	.380	-.118-	1	.625**
	Sig. (bilatérale)	.105	.774	.133	.061	.575		.001
	N	25	25	25	25	25	25	25
tb1	Corrélation de Pearson	.586**	.447*	.747**	.651**	.422*	.625**	1
	Sig. (bilatérale)	.002	.025	.000	.000	.036	.001	
	N	25	25	25	25	25	25	25

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(قرار الاستثمار)

Corrélations

		B21	B23	B24	B25	tb2
B21	Corrélation de Pearson	1	.192	.389	-.029-	.487*
	Sig. (bilatérale)		.358	.055	.890	.013
	N	25	25	25	25	25
B23	Corrélation de Pearson	.192	1	.528**	.466*	.790**
	Sig. (bilatérale)	.358		.007	.019	.000
	N	25	25	25	25	25
B24	Corrélation de Pearson	.389	.528**	1	.531**	.859**
	Sig. (bilatérale)	.055	.007		.006	.000
	N	25	25	25	25	25
B25	Corrélation de Pearson	-.029-	.466*	.531**	1	.712**
	Sig. (bilatérale)	.890	.019	.006		.000
	N	25	25	25	25	25
tb2	Corrélation de Pearson	.487*	.790**	.859**	.712**	1
	Sig. (bilatérale)	.013	.000	.000	.000	
	N	25	25	25	25	25

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث(قرار توزيع الأرباح)

Corrélations

		B31	B32	B33	B34	B35	tb3
B31	Corrélation de Pearson	1	.517**	.299	.377	.274	.726**
	Sig. (bilatérale)		.008	.146	.063	.185	.000
	N	25	25	25	25	25	25
B32	Corrélation de Pearson	.517**	1	.021	.546**	-.069-	.589**
	Sig. (bilatérale)	.008		.921	.005	.743	.002
	N	25	25	25	25	25	25
B33	Corrélation de Pearson	.299	.021	1	.206	.048	.518**
	Sig. (bilatérale)	.146	.921		.322	.820	.008
	N	25	25	25	25	25	25
B34	Corrélation de Pearson	.377	.546**	.206	1	.226	.763**
	Sig. (bilatérale)	.063	.005	.322		.277	.000
	N	25	25	25	25	25	25
B35	Corrélation de Pearson	.274	-.069-	.048	.226	1	.531**
	Sig. (bilatérale)	.185	.743	.820	.277		.006
	N	25	25	25	25	25	25
tb3	Corrélation de Pearson	.726**	.589**	.518**	.763**	.531**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.002	.008	.000	.006	
	N	25	25	25	25	25	25

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الاتساق البنائي لفروع المحور الثاني (اتخاذ القرارات المالية)

Corrélations

		tb1	tb2	tb3	tb
tb1	Corrélation de Pearson	1	.467*	.627**	.814**
	Sig. (bilatérale)		.019	.001	.000
	N	25	25	25	25
tb2	Corrélation de Pearson	.467*	1	.642**	.816**
	Sig. (bilatérale)	.019		.001	.000
	N	25	25	25	25
tb3	Corrélation de Pearson	.627**	.642**	1	.912**
	Sig. (bilatérale)	.001	.001		.000
	N	25	25	25	25
tb	Corrélation de Pearson	.814**	.816**	.912**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	
	N	25	25	25	25

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

Corrélations

		ta	tb	t
ta	Corrélation de Pearson	1	.348	.792**
	Sig. (bilatérale)		.088	.000
	N	25	25	25
tb	Corrélation de Pearson	.348	1	.848**
	Sig. (bilatérale)	.088		.000
	N	25	25	25
t	Corrélation de Pearson	.792**	.848**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	
	N	25	25	25

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.855	8

معامل الثيات ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.814	15

معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.855	23

نتائج تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	20	80.0	80.0	80.0
	أنثى	5	20.0	20.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 30 من أقل	4	16.0	16.0	16.0
	سنة 40 إلى سنة 30 من	16	64.0	64.0	80.0
	سنة 51 إلى سنة 41 من	3	12.0	12.0	92.0
	سنة 51 من أكثر	2	8.0	8.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

الشهادة الأكاديمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أخرى شهادة	4	16.0	16.0	16.0
	ليسانس	18	72.0	72.0	88.0
	ماجستير	3	12.0	12.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

المستوى المهني

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محاسبة قسم رئيس	16	64.0	64.0	64.0
	مالي مدير	6	24.0	24.0	88.0
	المؤسسة مدير	3	12.0	12.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

سنوات الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 5 من أقل	5	20.0	20.0	20.0
	سنوات 10 إلى 5 من	10	40.0	40.0	60.0
	سنة 15 إلى 11 من	6	24.0	24.0	84.0
	سنة 15 من أكثر	4	16.0	16.0	100.0
	Total	25	100.0	100.0	

اختبار التوزيع الطبيعي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
T	.140	25	.200*	.967	25	.581

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

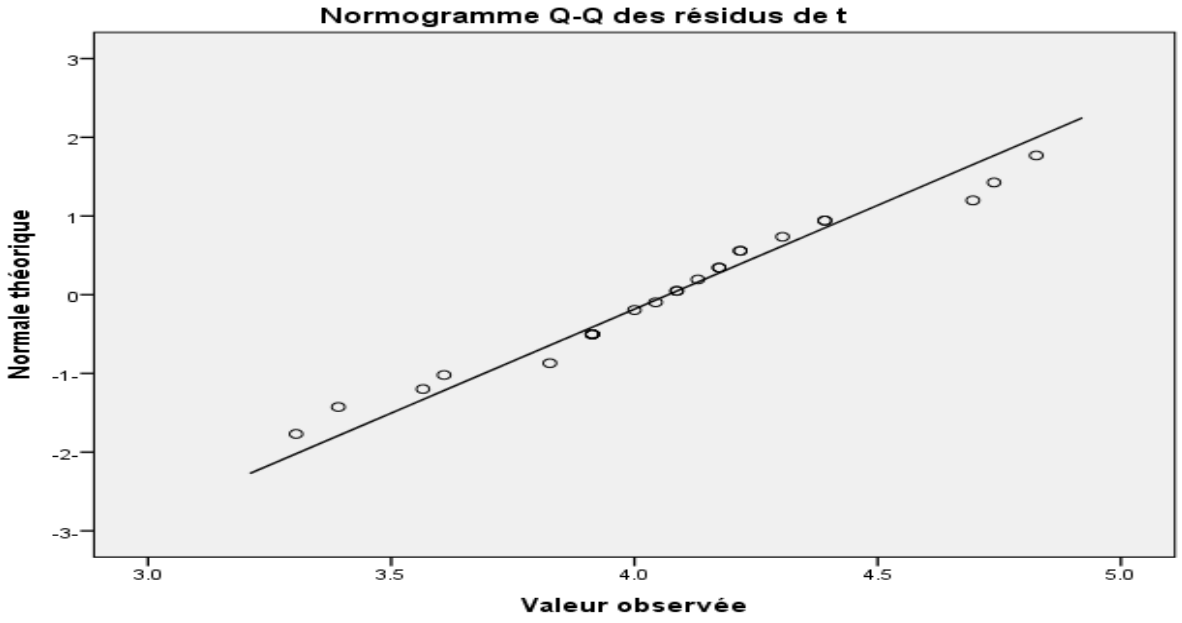

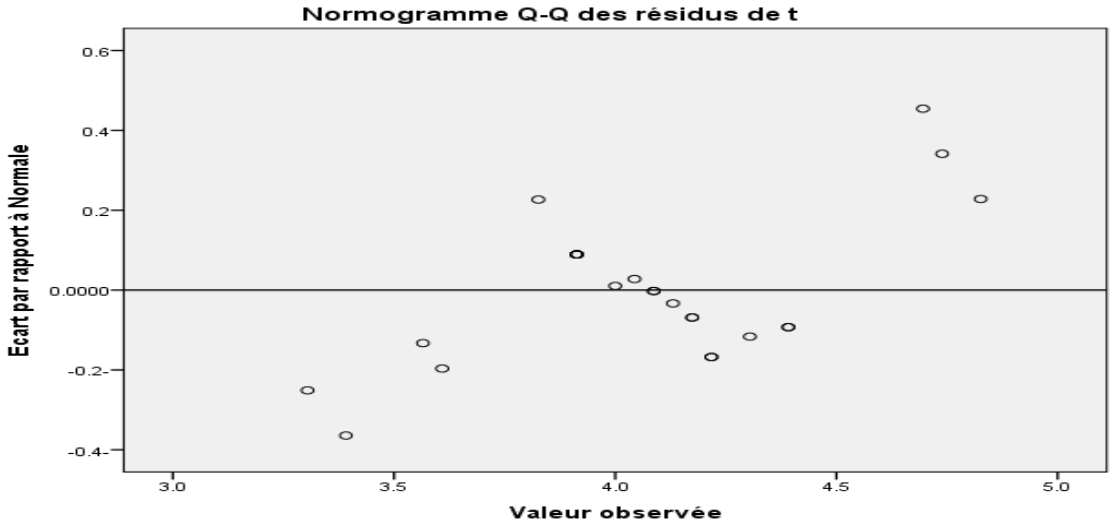

تحليل فقرات الاستبانة (اختبار T)

تحليل فقرات المحور الأول(العلاقة التكاملية بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
A11	25	3.9600	.88882	.17776
A12	25	4.1600	.68799	.13760
A13	25	3.8800	.88129	.17626
A14	25	2.7600	.87939	.17588
A21	25	4.3600	.81035	.16207
A22	25	4.0400	.78951	.15790
A23	25	4.1200	.88129	.17626
A24	25	3.3600	1.11355	.22271

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
A11	5.400	24	.000	.96000	.5931	1.3269
A12	8.430	24	.000	1.16000	.8760	1.4440
A13	4.993	24	.000	.88000	.5162	1.2438
A14	-1.365-	24	.185	-.24000-	-.6030-	.1230
A21	8.391	24	.000	1.36000	1.0255	1.6945
A22	6.586	24	.000	1.04000	.7141	1.3659
A23	6.354	24	.000	1.12000	.7562	1.4838
A24	1.616	24	.119	.36000	-.0997-	.8197

تحليل فقرات المحور الثاني(اتخاذ القرارات المالية)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
B12	25	4.3600	.56862	.11372
B13	25	4.4800	.58595	.11719
B14	25	4.7200	.45826	.09165
B15	25	4.4800	.71414	.14283
B16	25	4.6000	.50000	.10000
B17	25	4.2000	.70711	.14142
B21	25	4.3600	.56862	.11372
B23	25	4.0000	.76376	.15275
B24	25	4.2400	.72342	.14468
B25	25	3.9200	.70238	.14048
B31	25	4.4400	.58310	.11662
B32	25	3.7600	.77889	.15578
B33	25	3.5600	.91652	.18330
B34	25	3.5600	.91652	.18330
B35	25	4.2800	1.02144	.20429

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
B12	11.959	24	.000	1.36000	1.1253	1.5947
B13	12.629	24	.000	1.48000	1.2381	1.7219
B14	18.767	24	.000	1.72000	1.5308	1.9092
B15	10.362	24	.000	1.48000	1.1852	1.7748
B16	16.000	24	.000	1.60000	1.3936	1.8064
B17	8.485	24	.000	1.20000	.9081	1.4919
B21	11.959	24	.000	1.36000	1.1253	1.5947
B23	6.547	24	.000	1.00000	.6847	1.3153
B24	8.570	24	.000	1.24000	.9414	1.5386
B25	6.549	24	.000	.92000	.6301	1.2099
B31	12.348	24	.000	1.44000	1.1993	1.6807
B32	4.879	24	.000	.76000	.4385	1.0815
B33	3.055	24	.005	.56000	.1817	.9383
B34	3.055	24	.005	.56000	.1817	.9383
B35	6.266	24	.000	1.28000	.8584	1.7016

اختبار الفرضيات الرئيسية(T- TEST)

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ta	25	3.8300	.61543	.12309
tb	25	4.1973	.37834	.07567

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
ta	6.743	24	.000	.83000	.5760	1.0840
tb	15.824	24	.000	1.19733	1.0412	1.3535

نتائج اختبار فرضيات الأثر عن طريق نموذج الانحدار

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0.88[a]	0.775	.083	.36226

a. Valeurs prédites : (constantes), ta

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	10.417	1	.417	8.178	.008[b]
	Résidu	3.018	23	.131		
	Total	13.435	24			

a. Variable dépendante : tb

b. Valeurs prédites : (constantes), ta

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3.377	.466		7.249	.000
	Ta	.214	.120	.348	6.783	0.008

a. Variable dépendante : tb

اختبار الفروق عن طريق اختبار T للعينة المستقلة وANOVA

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للجنس

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
T	ذكر	20	4.0522	.40630	.09085
	أنثى	5	4.1391	.26339	.11779

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes						
		F	Sig.	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence	
									Inférieure	Supérieure
t	Hypothèse de variances égales	.411	.528	-.451-	23	.656	-.08696-	.19264	-.48545-	.31154
	Hypothèse de variances inégales			-.585-	9.469	.573	-.08696-	.14876	-.42095-	.24704

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للعمر

ANOVA à 1 facteur

t

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.551	3	.184	1.332	.291
Intra-groupes	2.894	21	.138		
Total	3.444	24			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للشهادة الأكاديمية

ANOVA à 1 facteur

t

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.074	2	.037	.240	.789
Intra-groupes	3.371	22	.153		
Total	3.444	24			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للمستوى المهني

ANOVA à 1 facteur

T

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.071	2	.036	.232	.795
Intra-groupes	3.373	22	.153		
Total	3.444	24			

نتائج اختبار الفروق بالنسبة للخبرة

ANOVA à 1 facteur

T

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	.593	3	.198	1.455	.255
Intra-groupes	2.851	21	.136		
Total	3.444	24			

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية تطرقنا في الجانب النظري إلى الإطار المفاهيمي للتدقيق الخارجي إضافة إلى الإطار النظري لعملية اتخاذ القرارات المالية مع إبراز مساهمة التدقيق الخارجي في اتخاذ هذا النوع من القرارات، وهذا من خلال دوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وكذا أهمية علاقة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي كمدخل لاتخاذ القرارات المالية.

أما من الناحية التطبيقية فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات حول الموضوع محل الدراسة وإسقاط الجانب النظري على الواقع العملي،حيث تم تصميم استبانتين، الأولى تم توزيعها على مستوى مكاتب التدقيق لولاية جيجل والجزائر العاصمة، أما الثانية فتم توزيعها على مستوى المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها: أن التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي يساهم في اتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسات، كما أن علاقة التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي تساهم في اتخاذ هذا النوع من القرارات، وهذا من وجهة نظر كل من المدققين الخارجيين والمسيرين الماليين في العينة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، التدقيق الداخلي، جودة المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرار، القرارات المالية.

Résumé

Cette étude vise à démontrer la contribution de l'audit externe dans la prise de décisions financières au niveau des entreprises économiques, pour englober les divers aspects du sujet en coté théorie et pratique, nous avons eu affaire dans la partie théorique du cadre conceptuel de l'audit externe et le cadre théorique pour le processus de prise de décisions financières mettant en évidence la contribution de l'audit externe à prendre ces décisions c'est par son rôle dans l'amélioration de la fiabilité de l'information comptable, ainsi que l'importance de l'intégration de la relation entre l'audit interne et l'audit externe comme entrée pour prendre des décisions financières.

Et dans la partie pratique, il a misé sur le questionnaire comme un outil pour récolter des informations sur le sujet à étudié et faire une projection du côté théorique sur la réalité pratique, pour cela on a fait une conception de deux questionnaire, le premier a été distribué aux bureaux d'audit a la wilaya de Jijel et la wilaya d'Alger, le deuxième questionnaire distribué aux responsables des entreprises économiques dans la wilaya de Jijel.

D'après notre étude de ce sujet, nous sommes arrivés à un ensemble de résultats, principalement: L'engagement des auditeurs externes aux procédures d'audit externe contribue à la prise de décisions financières au niveau de l'entreprise, et l'intégration entre l'audit interne et l'audit externe contribuent à faire ce genre de décisions et cela est du point de vue des auditeurs externes et les gestionnaires financiers de l'échantillon en sujet l'étude.

Mots-clés: Audit externe, audit interne, la fiabilité de l'information comptable, prise de décision, les décisions financières**.**